

# تحقيق المهمة

بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ

و. المتولي على المتولي للدرس

أساتذة اللغويات واللغات العربية والفرنسية

بدر سوق جامعة الأزهر



مكتبة جامعة الأزهر  
بدر سوق

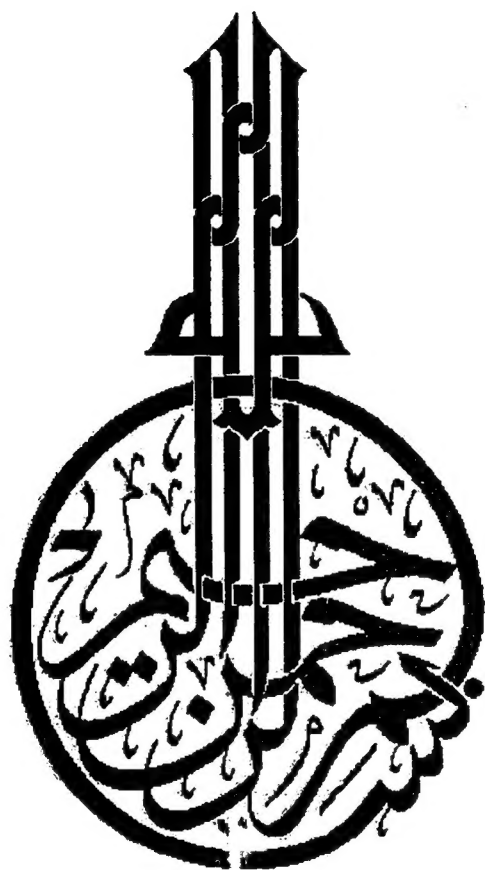
جامعة الأزهر  
كلية الدراسات الإسلامية  
والعربية بدسوق  
قسم اللغويات

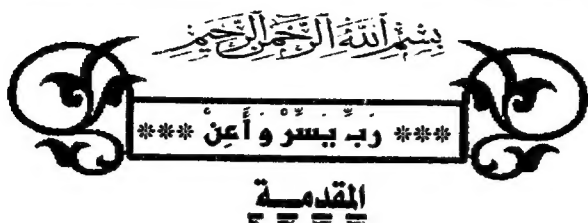
تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ  
دِرَاسَةٌ تَفْصِيلِيَّةٌ لِأَحْوَالِ الْهَمْزَةِ وَضَوَائِطِهَا الْقِيَاسِيَّةِ

تأليف

الدكتور / اطنول على اطنول الأشرم  
استاذ اللغويات امساعد في كلية الدراسات  
الإسلامية والعربية بدسوق  
جامعة الأزهر







## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، عليه أعتد به أستعين ، والصلاة والسلام على  
النبي الكريم ، سيدنا محمد المبعوث قدوة للناس ورحمة للعالمين ، وعلى آله  
وصحبه أجمعين .

ويعد ...

فإن الثقل والخفة ضابطان متقابلان لهما دوران ملحوظ فى مجال علم  
الأصوات وعلم الصرف ، وبخاصة فيما يتعلق بصوغ الأبنية وأحوالها ،  
فالأصوات التي ينطق بها الحروف المكونة لبنية الكلمة قد تصدر عن بذل جهد  
كبير أثناء النطق بها ، مما يؤدي إلى ثقل اللفظ المنطوق به ، فيعمد المتكلم إلى  
التقليل من ذلك الجهد المبذول بإجراء خطوات معينة لتحقيق بها خفة اللفظ  
ويتفني ثقله ، وإن أدى ذلك إلى العدول عن مقيس الكلام ومطرده .

والاستئفال له صور متعددة ، ناتجة على علاقة الحروف التي تتشكل منها بنية  
الكلمة بعضها ببعض ، من حيث التطابق في المخرج أو غيره ، ومن حيث  
الاختلاف في صفات تلك الحروف وألقابها المتعارف عليها ، كالجهر والهمس  
والشدة والرخاوة والإطباق والاستلاء والقلقلة واللين ، وغير ذلك من  
الصفات والألقاب التي ضبطت بضوابط اصطلاح عليها علماء اللغة .

ومن الحروف المستقلة على المتلفظ « الهمزة » ، إذ إنها أدخل حروف الحلق  
في الحلق ، وهما سرة كريهة . ولذلك عمد أكثر أهل الحجاز إلى تخفيفها ، إما  
بإبداله ، وإما تسهيلها لجعلها بين بين ، وإما بحذفها ، على ما سيأتي بيانه  
بالتفصيل في خلال الدراسة في البحث ، والعزم معقود على أن يتكون من  
خمس مباحث

٤ **تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بَيْنَ النُّحْوَيْنِ وَالْقُرْأِ**

\* **المبحث الأول :** في إيضاح أحوال الهمزة ، وبيان خصائصها ، ومواقعها في كلام العرب .

\* **المبحث الثاني :** في بحث أحكام الهمزة مفردة ، أي غير ملتقية مع همزة أخرى .

\* **المبحث الثالث :** في بيان أحكام الهمزتين الملتقيتين ، إحداهما ساكنة .

\* **المبحث الرابع :** في تناول أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمة واحدة .

\* **المبحث الخامس :** في بحث أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمتين .

هذا ... ونتبع هذه المباحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ، والأمل كبير في أن أوفق فيما قصدت إليه ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون جَنَاءُ دانيا لكل مطلع عليه ، والله حسي ونعم الوكيل .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ



## المبحث الأول

### أحوال الهمزة وخصائصها

الهمزة حرف مجهور شديد متنفخ<sup>(١)</sup>، يخرج من أقصى الخلق وأسفله إلى ما يلي الصدر، إذ إنها أدخل حروف الخلق في الخلق<sup>(٢)</sup>، ولها نبرة كريمة في الصدر تخرج من أقصى الخلق تجري مجرى التهوع<sup>(٣)</sup>، وبذلك كان النطق بها تكلفاً، فثقلت على لسان المتلفظ بها، وشق النطق بها وثقل<sup>(٤)</sup>، ومن ثم ساغ فيها التخفيف في لغة أكثر أهل الحجاز وبخاصة قريش<sup>(٥)</sup>، حيث خففوها بإبدالها لتزال نبرتها الكريمة فتلين، أو محذفها للتخلص منها وما بها من الثقل، أو يجعلها بين بين، أي: ينطق بها بين «الهمزة» وحرف المد الذي منه حركتها، أو حركة ما قبلها، لتسهيل ما بها من الثقل، وذلك بشروط وضوابط ستذكر في موضعها - إن شاء الله تعالى - .

وللهمزة أحوال ومواضع مختلفة، إذ إنها إما أن تكون مركبة مع غيرها من الحروف بحيث تكون بعضاً من كلمة، بأن تقع أصلاً من أصول هذه الكلمة، أو حرفاً زائداً على أصولها، وإما أن تكون مفردة فتد كلمة مستقلة، مع كونها حرفاً محضاً من حروف المعاني<sup>(٦)</sup>، وإيضاح ذلك ما يلي:

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٣، ٤٣٦، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، وسر صناعة

الإعراب، لابن جني ١/ ٦٠، ٦١، تحقيق الدكتور حسن هندأوى.

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٩/ ١٠٧، ١٠/ ١٢٤ - عالم الكتب - بيروت.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٨ (هارون)، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري

٢/ ٤٤٣، تحقيق الدكتور / عبد الإله نبي، وشرح شافية ابن الحاجب، للإمام الرضى

٣/ ٣١، تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، و محمد محي الدين عبد الحميد

وشرح المفصل، لابن يعيش ٩/ ١٠٧، و«الثبوت» تكلف القمي، فهو صرت من التكلف،

(٤) انظر لساد العرب، لابن منظور ٦/ ٤٧٢١ - دار المعارف المصرية - .

(٥) انظر: الشافية ٢/ ٤٤٣، وشرح الشافية ٣/ ٣١.

(٦) انظر شرح الشافية ٣/ ٣١، ٣٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩/ ١٠٧.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للاريني: ص ٢٨

. تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب، ووصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد

النور المالقي: ص ٣٨ / تحقيق / أحمد محمد الخراط.

## أولاً : خصائص الهمزة الواقعة بعض كلمة :

الهمزة المركبة مع غيرها من الحروف في كلمة إما أن تكون أصلاً من أصولها ، وإما أن تكون حرفاً زائداً فيها ، فإن كانت أصلاً وقعت فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، فمن وقوعها فاء نحو : « أَذُنٌ » و « أَنْفٌ » و « أَمَلٌ » و « أَخَذَ » و « أَمَرَ » ، ومن وقوعها عيناً نحو : « رَأْسٌ » و « فَأَسٌ » و « ذَنْبٌ » و « سَأَلَ » و « سَمِعَ » و « لَوْمٌ » ، ومن وقوعها لاماً نحو : « قُرْءٌ » و « قَرَأَ » و « جَاءَ » و « اسْتَبْرَأَ » .

ولما كانت الهمزة الواحدة مستقلة فإنها لم تقع مجتمعة في موضعي : الفاء والعين ، ولا في موضعي : العين واللام ، فلم ترد كلمة في كلام العرب فاؤها وعينها همزتان ، ولا عينها ولاهما همزتان ، وإنما وردت أسماء محصورة فاؤها ولاهما همزتان <sup>(١)</sup> ، منها : « آءٌ » <sup>(٢)</sup> و « أَجَأٌ » <sup>(٣)</sup> .

وإنما يُقْضَى بكون الهمزة أصلاً من أصول الكلمة إذا وقعت أولاً بعدها حرفان ، كـ « أَخَذَ » و « أَجَلَ » و « إِبِلٌ » ونحوها ، أو بعدها أربعة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصلاتها ، كـ « إِصْطَبِلَ » و « إِبْرَيْسَمٌ » - وهو الحرير - و « إِبْرَاهِيمَ » و « إِسْمَاعِيلَ » خلافاً للبغداديين ، حيث قضوا بزيادة الهمزة فيها <sup>(٤)</sup> ويقضى - أيضاً - بكونها أصلاً إذا وقعت حشواً أو آخراً ، ما لم يقم على زيادتها دليل ، إذ إن « الهمزة » إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية ، وذلك كـ « سَأَلَ » و « تَوَامٌ » و « ذَنْبٌ » و « لَوْمٌ » و « رُؤْيَا » و « بَلَّازُ الرَّجُلِ » - أو - « ثَلَّابٌ » بمعنى : فَرَّ وَأَسْرَعَ ، و « بَرَأَلُ الدَّبْكُ » بمعنى : نَفَسَ رِيثَهُ ، و « السَّاسِمُ » وهو نوع من الشجر ، و « اطمأنَّ » و « اربسأر الرَّجُلُ »

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ ، ٧١ .

(٢) الآية : ثمرة شجرة معينة . انظر : القاموس المحيط ١/ ٧ ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣) الأَجَأُ : جبل لطيف ، يذكر ويؤنث ، انظر : لسان العرب ١/ ٣٠ - دار المعارف بمصر - .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٩٥ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النحاس .

بمعنى : أَقْشَعَرَّ ، و « قَرَأَ » و « جَاءَ » و « ثَبَّأَ » و « ذَأَ » و « أَدْوَأَ » و « تَكْفَرَأَ » السَّحَابَ بمعنى : تَرَاكَبَ ، ونحو ذلك <sup>(١)</sup> وتكون زائدة حشواً وآخرها إن قام دليل على زيادتها ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، منها ما زيدت فيه الهمزة ثانية كـ « شَأْمَلٍ » ، لغة في : « الشَّمَالِ » وهو بوزن « فَاعَلٍ » ، إذ يقال : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » - بلا همز - ، و « رَبَّالٍ » - أي : الأسد - ، يقال له : « الرِّبَالُ » - بلا همز - ، ومنها ما زيدت فيه ثالثة كـ « شَمَالُ » ، لغة أخرى في : « الشَّمَالِ » ، وهو بوزن « فَعَالٍ » ، بدليل : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » ، ومنها ما زيدت فيه الهمزة رابعة كـ « حَطَّائِطٌ » - وهو القصير - ، و « حَرَائِضُ » ، أي : الأسدُ ، إذ يقال له : « جَرَوَاضٌ » - بلا همز ، و « قَدَائِمٌ » ، أي : قديم ، و « اِشْرَأَةٌ ضَهْيَاءُ » بوزن « فَعْلَاءُ » ، خلافاً للزجاج ، حيث ذهب إلى أن الهمزة أصل في : « ضَهْيَاءُ » ونحوه <sup>(٢)</sup> ومنها ما زيدت فيه خامسة كـ « ضَهْيَاءُ » بوزن « فَعْلَاءُ » ، و « الضَّهْيَاءُ » و « الضَّهْيَاءُ » و « الضُّهْرَاءُ » : هي المرأة التي لا تحيض أو التي لا تدي لها <sup>(٣)</sup> ، و « حَبْنَطٌ » - وهو متفخ البطن - ، « حَرَاءُ » ، ومنها ما زيدت فيه سادسة كـ « اِحْبِنَطٌ » و « عَقْرَبَاءُ » - اسم بلد - ، و « حَرَوْرَاءُ » ، ومنها ما زيدت فيه الهمزة سابعة كـ « بَرَسَاءُ » ، أي : الناس ، و « غَاشُورَاءُ » ومنها ما زيدت فيه ثامنة كـ « بَرِيْطِيَاءُ » وهو موضع ينسب إليه الوشْيُ ، فالهمزة في الألفاظ المذكورة ونحوها قضى عليها بالزيادة لقيام الدليل على زيادتها <sup>(٤)</sup> .

هذا ... وتزاد الهمزة « أولاً في الأسماء والأفعال إذا تصدرت في اسم أو

(١) انظر : سر الصناعة ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، والمد نف : لابن جنى : ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، بتحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، والمتع ، لابن عصفور ١٢٧/ وما بعدها ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والارتشاف ١/ ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/ ٤٤٣ ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلي .

(٣) انظر المصدر السابق ، و سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٨ ، والمصنف : ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق ، و سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٨ - ١١١ والمتع في التصريف ١/ ٢٢٧ - ٢٣٠ ، وارتشاف الضرب ١/ ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، واللباب ، لأبى البقاء العكبري ٢/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ وشرح الأشموني ، وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، تحقيق / طه



فعل وي بعدها ثلاثة أحرف أصول ، مقطوع بأصالتها

أما عن وقوعها زائدة في أول الأسماء فإن أكثر ما يقضى بزيادة الهمزة أولا - فيها - بالاشتقاق أو التصريف ، كـ « أَحْمَر » و « أَفْضَل » ومحوهما من الصفات ، إذ إن « أَحْمَر » من الحمرة ، و « أَفْضَل » من الفضل .

والأسماء التي لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف وتتصدر بهمزة حكم بزيادة هذه الهمزة حملا على الأكثر ، أي : نحو : « أَحْمَر » و « أَفْضَل » فمن الأسماء التي قضى بزيادة الهمزة في أولها حملا على الأكثر نحو : « أَضْبَعُ » وفيها تسع لغات ، حيث تفتح - فيه - « الباء » وتكسر وتضم ، مع فتح « الهمزة » وكسرها وضمها <sup>(١)</sup> ، و « أَبْلُم » - بضم « الهمزة » وكسرها وفتحها - ، بمعنى : الخوصة ، و « أَثْلَب » بكسر الهمزة وفتحها - بمعنى : فتات الحجارة والتراب ، و « أَفْكَل » وهو الرعدة ، و « أَيَدَع » وهو الزعفران ، وقيل : طائر ، و « أَرْب » ، وما مائل ذلك <sup>(٢)</sup> .

وقد تكون زيادة « الهمزة » أولا في الأسماء للإلحاق ، نحو : « إِنْقَحَل » وهو المخلَّق من الكبر والهرم <sup>(٣)</sup> ، وقد أَلْحَقَ بِـ « جِرْدَخَل » ، وهو الوادي ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى <sup>(٤)</sup> .

وأما وقوع « الهمزة » زائدة في أول الأفعال فإنه إما أن يكون لمعنى ، وإما أن يكون للإمكان <sup>(٥)</sup> . فتكون الهمزة زائدة أولا في الأفعال لمعنى يتمثل في أمور أهمها ما يلي :

١- أن تكون زائدة لِلتَّعْدِيَةِ خاصة ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثيا لا

(١) انظر : القاموس المحيط ٤٦/٣ ، ولسان العرب ٢٣٩٥/٤ - دار المعارف -

(٢) انظر : المنع ١/٥٤، ٥٥، ٧٢، والمصنف : ص ١١٦، ١١٧، ١١٨، واللباب ٢/٢٣٠

(٣) انظر : معجم الهوامع ، للسيوطي ٤١٧/٣ ، تحقيق / أحمد شمس الدين

(٤) انظر القاموس ٣/٣٣٧ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١/٩٤ ، ومعجم الهوامع ٤١٧/٣ (أحمد شمس الدين) .

ينطق به ، ولو نطق به لكان لازما ، وبزيادة الهمزة يكون منطوقا به ومتعديا إلى مفعول به واحد ، وذلك نحو : « أَلْقَى زَيْدًا مَا فِي يَدِهِ » إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ « أَلْقَى » لَا يَنْطِقُ بِهِ إِلَّا بِالْهَمْزَةِ ، وَأَصْلُهُ : اللَّامُ وَالْقَافُ وَالْيَاءُ ، مِنْ « الْإِلْقَاءِ » بِمَعْنَى : « الطَّرْحِ » وَلَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا الْأَصْلُ ، فَلَمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ نَطَقَ بِهِ وَصَارَ مُتَعَدِيًا فَقِيلَ : « أَلْقَاهُ » وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي أَصْلِهِ ثَلَاثِيًّا لَا يَنْطِقُ بِهِ ، وَلَوْ نَطَقَ بِهِ لَكَانَ مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَبِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يَصِيرُ مِنْطُوقًا بِهِ وَمُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : « أَلْفَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا » إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ « أَلْفَى » الْأَصْلُ فِيهِ : « لَفَى » ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا الْأَصْلُ ، وَلَوْ نَطَقَ بِهِ لَكَانَ مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ صَارَ مِنْطُوقًا بِهِ وَمُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَقِيلَ : « أَلْفَيْتُهُ كَذَا » ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿ إِنْهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الضَّرْبِ إِلَّا النُّطْقُ بِالْفِعْلِ غَيْرِ الْمُنطُوقِ بِهِ مُجَرَّدًا ، وَتَعْدِيَتُهُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ <sup>(٣)</sup> .

٢- أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلثَّقَلِ خَاصَّةً ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَزَادُ لِمَجْرَدِ نَقْلِ الْفِعْلِ مِنْ أَصْلِهِ الثَّلَاثِيِّ فَيَصِيرُ رِبَاعِيًّا ، سَوَاءٌ أَكَانَ الْأَصْلُ الثَّلَاثِيَّ مِنْطُوقًا بِهِ أَمْ غَيْرَ مِنْطُوقٍ بِهِ ، وَالْفِعْلُ الْمُنْقُولُ بِالْهَمْزَةِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ إِلَى الرَّبَاعِيِّ يَبْقَى كَمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ النُّقْلِ مِنَ اللَّزُومِ وَالتَّعَدُّ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ الثَّلَاثِيَّ لَازِمًا بَقِيَ كَذَلِكَ بَعْدَ النُّقْلِ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ : « أَشْكَلَ الْأَمْرُ » وَ « أَبْطَأَ الْعَلَامُ » وَ « أَسْرَعَ الرَّجُلُ » وَ « أَلَاخَ الْبَرَقُ » ، فَالْأَفْعَالُ : « أَشْكَلَ » وَ « أَبْطَأَ » وَ « أَسْرَعَ » وَ « أَلَاخَ » وَنَحْوُهَا أَفْعَالٌ زِيدَتْ فِيهَا « الْهَمْزَةُ » لِمَجْرَدِ النُّقْلِ فَصَارَتْ

رباعية ، باقية على ما كانت عليه من اللزوم ، إذ إن أصولها الثلاثة المجردة أفعال لارمة ، وهى : « شَكَلَ » و « بَطَّوْ » و « سَرَّعَ » و « لَآخَ » ، إلا أن « شَكَلَ » لا ينطق به ثلاثيا مجردا ، في حين ينطق بـ « بَطَّوْ » و « سَرَّعَ » و « لَآخَ » ثلاثية كما ينطق بها رباعية ، ولا تفيد الهمزة فيها سوى النقل خاصة .

وإذا كان الأصل الثلاثي للفعل متعديابقى كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة ، ومن ذلك نحو : « أَلْجَمَ الرَّجُلُ الْفَرَسَ » و « أَسْحَمَتِ السَّمَاءُ مَاءَهَا » ، أي : صَبَّتُهُ ، فكل من الفعلين : « أَلْجَمَ » و « أَسْحَمَ » زيدت الهمزة في أوله لمجرد النقل من الأصل الثلاثي المتعدى ، وهو : « لَجَمَ » في الفعل الأول ، و سَحَمَ في الفعل الآخر ، ولم ينطق بهذا الأصل في كل منها ومن ذلك - أيضا - نحو : « أَوْقَفَ الْمُحْسِنُ بَعْضَ مَالِهِ » و « أَمْهَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ » و « أَسْقَى زَيْدٌ دَابَّتَهُ » فكل من : « أَوْقَفَ » و « أَمْهَرَ » و « أَسْقَى » فعل رباعي زيدت الهمزة في أوله ، ولم تفد فيه شيئا سوى النقل من أصله الثلاثي المتعدى ، المنطوق به ، إذ الأصل في « أَوْقَفَ » : « وَقَفْتُ الْمَالَ » من « الْوَقْفِ » ، والأصل في « أَمْهَرَ » : « مَهَرْتُ الْمَرْأَةَ » ، أي : دفعت إليها مهرها ، والأصل في « أَسْقَى » : « سَقَيْتُ الدَّابَّةَ » ف « وَقَفَ » و « مَهَرَ » و « سَقَى » أفعال ثلاثية متعدية منطوق بها ، وبقيت على تعديها بعد النقل بزيادة الهمزة فيها أولا <sup>(١)</sup> .

ومن هذا الضرب : « أَسْرَى » و « أَرْسَلَ » في قوله - تعالى - : « سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا » <sup>(٢)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : « وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ » <sup>(٣)</sup>

٣- أن تكون « الهمزة » للتعدية والتثقل معا ، وذلك إذا كان الفعل - في أصله - ثلاثيا منطوقا به ، لازما ، أو متعديا إلى مفعول به واحد ، أو متعديا إلى مفعولين ، فإن كان لازما صار بزيادة الهمزة رباعيا متعديا إلى مفعول به

(١) انظر . رصف الماني ص ٥٩ ، ٥٠ ، وشرح الشافعية ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) سورة الإسراء . من الآية الأولى .

(٣) سورة المبل . الآية ٣

واحد ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » و « أَقَمْتُ زَيْدًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعول صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى مفعولين ، نحو : « عَطَيْتُ زَيْدًا » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِينَارًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعولين صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو : « عَلِمْتُ الْمُسَافِرَ قَادِمًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْمُسَافِرَ قَادِمًا » <sup>(١)</sup> ، ومن أمثلة هذا الضرب : « أَتَرَفَ » و « أَذْهَبَ » و « أَخْرَجَ » و « أَشْهَدَ » و « أَتَّبَعَ » في قوله - تعالى - : « وَأَتَرَقَّسْتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : « لِيُحْمَدَ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْغُرْنَ » <sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى - : « أَخْرَجَ مِنهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا » <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : « مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : « فَاتَّبَعْنَا بِمَعْصَاهُمْ بَعْضًا » <sup>(٦)</sup> .

٤ - أن تكون للتثنية ، بمعنى أن ما كان مفعولا لفعل ثلاثي قبل أن تزداد الهمزة يكون بزيادتها في أول هذا الفعل معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، وإن لم يكن كذلك ، ومنه نحو : « بَعْتُ الْفَرَسَ » إذ إن « الْفَرَسَ » مفعول به للفعل « بَاعَ » فإذا زيدت الهمزة فقييل : « أَبَعْتُ الْفَرَسَ » صار المعنى : « عَرَضْتُ الْفَرَسَ لِلْبَيْعِ » ، أي : عَرَضْتُهُ لأن يكون مبيعا ، بيع أو لم يبيع ، ومنه نحو : « أَسْقَيْتُ النَّابَةَ » ، أي : جعلت لها ماء وسقيا ، شربت أو لم تشرب ، و « أَرَهَنْتُ الْمَتَاعَ » ، أي : عَرَضْتُهُ للرهن ، رهن أو لم يرهن <sup>(٧)</sup> .

٥ - أن تكون للمصيرورة ، بمعنى أن فاعل الفعل الذي تزداد الهمزة في أوله يصير بزيادتها صاحب ما اشتق منه ، أو صاحب شيء هو صاحب ما

(١) انظر : وصف المباني : ص ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الشافية ١ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية ٣٣

(٣) سورة فاطر : من الآية ٣٤

(٤) النازعات الآية ٣١

(٥) سورة الكهف : من الآية ٥١ .

(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٩٥ (أرون) ، والمتمم ١ / ١٨٧ ، وشرح الشافية ١ / ٨٨ .

اشتق منه ، فالأول - وهو الأكثر - نحو : « أَلَحَمَ الرَّجُلُ » ، أي : صار ذا لحم ، و « أَطْفَلَتِ الْمَرْأَةُ » ، أي : صارت ذا طفل ، و « أَثْمَرَ الزَّرْعُ » أي : صار ذا ثمر ، و « أَغَدَّ الْبَعِيرُ » أي : صار ذا غدة ، ومن الآخر نحو : « أَجْرَبَ الرَّجُلُ » ، أي : صار ذا إبل ذات جرب ، و « أَخْبَثَ زَيْدٌ » ، أي : صار ذا أصحاب خيلاء <sup>(١)</sup> .

٦- أن تكون للاستحقاق ، بمعنى أن الفعل الذي تزداد الهمزة في أوله يكون معناه : حان وقت يستحق فيه الفاعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، أي : بزيادة الهمزة في الفعل أولاً يحين وقت دخول الفاعل في أصل الفعل ؛ ويقرب منه ويصير مستحقاً له ، وذلك نحو : « أَحْصَدَ الزَّرْعُ » ، أي حان وقت حصاده فاستحق أن يحصد ، و « أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ » ، أي : حان وقت قطع ثمره وصرامه فاستحق أن يقطع ويصرم ، و « أَزَوَّجَتْ هِنْدٌ » ، أي : صارت مستحقة لأن تكون زوجاً ، وحان وقت زواجها <sup>(٢)</sup> .

٧- أن تكون بمعنى الدخول في الشيء ، زَمَانًا أَوْ مَكَانًا ، بمعنى أن زيادة الهمزة في أول الفعل تكون للدلالة على دخول فاعل هذا الفعل في الوقت الذي اشتق منه الفعل المذكور ، أو في المكان الذي هو أصله والوصول إليه ، فالأول نحو : « أَصْبَحَ » و « أَمْسَ » و « أَفْجَرَ » و « أَشْهَرَ » ، أي : دخل في الصباح - و - المساء - و - الفجر - و - الشهر ، والآخر نحو : « أَغْرَقَ » و « أَشَامَ » و « أَتَجَدَّ » و « أَجَبَلَ » و « أَصْحَرَ » ، أي : وصل إلى العراق - و - الشام - و - نجد - و - الجبل - و - الصحراء .

وقيل : إن منه الوصول إلى العدد الذي هو أصل الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله ، نحو : « أَتَسَعَ » و « أَعْشَرَ » و « أَلْفَ » ، بمعنى : وصل إلى التسعة - و - العشرة - و - الألف <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٥٥ ، ٥٩ ، والمنع ١/ ١٨٧ ، وشرح الشافية ١/ ٨٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٦٠ ، ٥٩ ، والمنع ١/ ١٨٨ ، وشرح الشافية ١/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، وشرح الشافية ١/ ٩٠ .

٨- أن تكون «الهمزة» لِمُصَادَفَةٍ، ومعنى ذلك أن يوجد مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله موصوفاً بصفة مشتقة من أصل هذا الفعل، وذلك نحو: «أَحْمَدُهُ» و«أَبْخَلْتُهُ» و«أَجَبْتُهُ»، أي: وجدته محموداً - و - بخيلاً - و - جباناً<sup>(١)</sup>

٩- أن تكون لِلْسُلْبِ وَالْإِزَالَةِ، بمعنى أن يزيل الفاعل عن مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله أصله الذي اشتق منه الفعل المزيد بالهمزة، وذلك نحو: «أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ»، أي: «أَزَلْتُ عَجَمَتَهُ»، و«أَشْكَيْتُ زَيْدًا»، أي: «أَزَلْتُ شُكْوَاهُ»، و«أَفْذَيْتُ عَيْنَ زَيْدٍ»، أي: «أَزَلْتُ قَذَى عَيْنِهِ»<sup>(٢)</sup>

هذه هي أبرز المعاني التي تزداد لها الهمزة أولاً في الأفعال، وزيدت لمعان أخرى ليس لها ضوابط كضوابط المعاني المذكورة، وذلك كونها: «لِلْمُطَاوَعَةِ»، نحو: «بَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ»، و«لِلْعَقْلِ»، نحو: «أَخْرَجْتُهُ» و«أَذْخَلْتُهُ» و«أَطْرَدْتُهُ»، أي: «جَعَلْتُهُ خَارِجًا» - و - دَاخِلًا - و - طَرِيدًا، ومنه نحو: «أَبَيْتُهُ» بمعنى: «جَعَلْتُ لَهُ بَيْتًا»، و«لِلتَّسْمِيَةِ» نحو: «أَكْفَرْتُهُ» و«أَخْطَأْتُهُ»، أي: «سَمَّيْتُهُ كَافِرًا» - و - مُخْطِئًا و«لِلدُّعَاءِ»، نحو: «أَسْقَيْتُهُ»، أي: «دَعَوْتُ لَهُ بِالسَّقْيَا»، و«لِلكثرة»، نحو: «أَضَبُّ الْمَكَانَ»، أي: «فِيهِ ضِبَاءٌ كَثِيرَةٌ»، و«لِلإِعَالَةِ»، نحو: «أَحْلَيْتُ زَيْدًا»، أي: «أَعْتَهُ عَلَى الْحَلْبِ»، و«لِلوُجُودِ»، نحو: «أَبْصَرْتُهُ» بمعنى: «دَلَّلْتُهُ عَلَى وُجُودِ الشَّيْءِ الْمُبْصَرِ فَرَأَاهُ»، و«لِلوُصُولِ»، نحو: «أَغْفَلْتُهُ» بمعنى: «وَصَلْتُ إِلَيْهِ غَفْلَتِي»، و«لِللَّهْجُومِ»، نحو: «أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ» بمعنى: «هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ»، و«لِلضِّيَاءِ»، نحو: «أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ»، أي: أَضَاءَتْ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: شرح الشافية ٩١/١.

(٢) انظر: المصدر السابق، وارتشاف الضرب ٨٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٥٦٤-٥٩، والمتع ١٨٦/١-١٨٨، والارتشاف ٨٣/١، ٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك ٦٠١، ٦٠٠، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات.

هذا ... ومن وقوع الهمزة زائدة لمعنى في أول الأفعال كونها للمضارعة ، نحو: « أَكْتُبُ » و « أَكْرِمُ » و « أَتَكَلَّمُ » و « أَسْتَغْفِرُ » ، للمتكلم وحده .

ولما قيل لها : « همزة مضارعة » - وكذا أخواتها « النون » و « الياء » و « التاء » - ، لأن الفعل إذا دخلت عليه صار بها يضارع الأسماء ويشابهها من حيث كونه يدخله في الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، ومن حيث كونه مثل الاسم في عدد الحروف والحركات والسكنات .

أما كونه يشابه الاسم من حيث الإبهام أنه حين يزداد حرف من أحرف المضارعة على الفعل الماضي صار الفعل يحتمل الحال والاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم إذا كان نكرة ، فإنه يكون مبهما ، وكون الفعل يشابهه من حيث التخصيص أنه يخلص للحال أو الاستقبال بقرينه ، وذلك أنه إذا قيل : « أَسَافِرُ » احتمل هذا الفعل الزمانين : الحال والاستقبال ، فإن قيل « أَسَافِرُ الآن » تخلص الفعل للحال ، وإن قيل : « أَسَافِرُ غَدًا » تخلص للاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم النكرة نحو : « فَرَسٌ » إذ يخصص بالالف واللام ، أو بالإضافة فيقال : « الفَرَسُ » ، أو « فَرَسُكَ » .

وأما كون الفعل بزيادة حرف المضارعة يشابه الاسم في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات فإن هذه المشابهة لم تكن مستتبة في كل فعل واسم ، إذ إنها لا تتحقق إلا إذا كان الاسم على وزن « فَاعِلٍ » ، نحو : « ضَارِبٍ » فإن الفعل « أَضْرَبُ » يشابهه في كون كل منهما مركبا من أربعة أحرف متحركة ما عدا الحرف الثاني فهو ساكن فيها ، أما في غير ذلك فلأن هذه الجهة من المشابهة لم تتحقق <sup>(١)</sup> .

ولما صار الفعل مشابها للاسم فيما ذكر بزيادة « همزة المضارعة » وغيرها من أحرف المضارعة « آتيت » ، إذ إن الفعل المضارع مصاغ من المصادر على صيغة الماضي بزيادة حرف المضارعة : الهمزة ، أو النون ، أو الياء ، أو التاء ،

ليدل هذا الحرف على فاعل الفعل بعد صوغه مضارعاً ، والفعل يكون متكلماً ، أو مخاطباً ، أو غائباً ، وفي كل يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، كما يكون مفرداً ، أو مثنى أو مجموعاً ، فخصت « همزة المضارعة » بالتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وخصت « النون » بالتكلم المفرد المعظم نفسه وغيره من مثنى ومجموع ، في حالتي : التذكير والتانيث ، وخصت « التاء » بالمخاطب في جميع أحواله ، مفرداً كان أو غير مفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كما خصت بالمفردة الغائبة ، نحو : « هِيَ تَقُومُ » ، وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « هُمَا تَقُومَانِ » ، و « هُنَّ تَقُومْنَ » ، وخصت « الياء » بالغائب المذكر ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، وقد تستعمل لجماعة الإناث نحو : « هُنَّ يَكْتُبْنَ » <sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة على أن « همزة المضارعة » وسائر أخواتها تكون محركة بالضم إذا زيدت على فعل ماض رباعي ، أي : مركب من أربعة أحرف ، مجرداً رباعياً كان نحو : « أَزْخَرِفُ » و « أَذْخَرُجُ » ، أو ثلاثياً مزيداً بحرف أو بالتضعيف ، مثل : « أَكْرِمُ » و « أَسَالِمُ » و « أَصَلِّي » و « أَزْكِي » ، ونحو ذلك وتكون محركة بالفتح إذا زيدت على فعل ماض مركب من ثلاثة أحرف ، ولا يكون إلا مجرداً ، نحو : « أَقْرَأُ » و « أَكْتُبُ » ، إلا أن الفعل الناسخ « أَخَالُ » مضارع : « خَلْتُ » كسر همزة المضارعة فيه أكثر وأفصح من فتحها <sup>(٢)</sup> ، وإذا زيدت على فعل ماض مركب من أكثر من أربعة أحرف ، بعضها مزيد ، مثل : « أُنْطَلِقُ » و « أُنْفِتِحُ » و « أَسْتَخْرِجُ » ، ونحوها وقد وجه ذلك بأن الثلاثي كثير والرباعي قليل في كلام العرب ، وم زاد على الرباعي ثقيل في كلامهم ، فاختير « الفتح » لخفته للكثير والثقل ، واختير « الضم » للقليل <sup>(٣)</sup> .

ونص سيبويه على أن أحرف المضارعة سوى « الياء » يجوز كسرها في لغة

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) انظر : شرح الشافية ١ / ١٤١ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ١ / ٧٨ ، تحقيق الدكتور / حسن

هنداوى ، وجمع احوامع ٧ / ٢٧٣ .



جميع العرب إلا أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، وذلك إن كان الفعل الماضي على وزن «فَعِلَ» - بكسر العين - من الصحيح مطلقا، والمعتل، ميّالاً كان أو أجوفاً أو ناقصاً، وذلك قولهم «أَنَا إِعْلَمُ» و«أَنْتَ تَعْلَمُ» و«نَحْنُ نَعْلَمُ»، و«أَنَا إِعْضُ» و«نَحْنُ نِعْضُ»، و«أَنَا إِسْأَلُ» و«أَنْتَ تَسْأَلُ» و«نَحْنُ نَسْأَلُ»، و«أَنَا إِجْلُ» مضارع «وَجَلَّ» و«أَنْتَ تَجْلُ» و«نَحْنُ نَجْلُ» و«أَنَا إِخَالُ» و«أَنْتَ تَخَالُ» و«نَحْنُ نَخَالُ» و«أَنَا إِخْشَى» و«أَنْتَ تَخْشَى» و«نَحْنُ نَخْشَى»، وإنما كان ذلك في لغة أهل الحجاز تنبيها على كسر عين الماضي<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك قرئ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup>، بكسر النون<sup>(٤)</sup> ولعل هذه القراءة على أن «نَعْبُدُ» مضارع: عَبَدَ بِهِ، أي: لَزِمَهُ فَلَمْ يُفَارِقْهُ<sup>(٥)</sup>.

وأجاز أصحاب هذه اللغة - أيضا - كسر حرف المضارعة غير «الياء» في مضارع كل ماضٍ أوله همزة وصل مكسورة، وذلك تنبيها على كون الماضي مكسور الأول، وذلك نحو: «أَنَا إِسْتَغْفِرُ» و«أَنْتَ تَسْتَغْفِرُ» و«نَحْنُ نَسْتَغْفِرُ»، وعلى ذلك قرئ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٦)</sup> - بكسر نون المضارعة<sup>(٧)</sup> -.

وأجازوا - أيضا - كسر أحرف المضارعة غير «الياء» في مضارع الماضي المبدوء بتاء زائدة، نحو: «أَنَا إِتَعَلَّمُ» - وَاتَّعَاوُنُ - و«إِتَّحَلَّلُ»، مضارع:

(١) انظر الكتاب ٤/ ١١٠-١١٣، والأصول في النحو، لابن السراج ٣/ ١٥٦، ١٥٧ تخفيف الدكتور/ عبد المحسن الفتلي، وشرح الشافية ١/ ١٤١، ١٤٢، ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١١٠، ١١١، وشرح الشافية ١/ ١٤١، والمجم ٣/ ٢٧٣.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٤) هذه القراءة لمبيد بن عمير الليثي، وزيد بن علي بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي (انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣ - طبعة دار الفكر بيروت، وروح المعاني، للآلوسي ١/ ٢١٧، طبعة - دار الغد العربي بالقاهرة).

(٥) انظر لسان العرب ٤/ ٢٧٨٠ - دار المعارف -.

(٦) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٧) هذه القراءة لمبيد بن عمير، وزيد بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي، والأعمش (انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣).

« تَعْلَمَ » و « تَعَاوَنَ » و « تَحَلَّلَ » وكذا مع « التاء » و « النون » واحتجوا لجواز ذلك بأن « تَفْعَلْ » و « تَفَاعَلَ » و « تَفَعَّلَ » مما ينبغي أن يكون أوله همزة وصل لأن معناها معنى الانفعال ، فهي بمنزلة : « انْفَتَحَ » ونحوها ، ولكن لم تستعمل معها « همزة الوصل » - استخفافا - ومن ثم حمل جواز كسر أحرف المضارعة سوى « الياء » - ها هنا - على جواز كسرها في مضارع الماضي المبدوء بهمزة مكسورة كـ « اسْتَفْعِرُ » ونحوه <sup>(١)</sup>

وإنما استثيت « ياء المضارعة » من جواز الكسر - في هذه اللغة - لاستقلال كسرها في المضارع الذي ماضيه على وزن « فَعِلَ » - بكسر العين - ، أو « انْفَعَلَ » ، أي : الذي أوله همزة وصل مكسورة ، أو « تَفَعَّلَ » أو « تَفَاعَلَ » <sup>(٢)</sup>

وجدير بالذكر أن « همزة المضارعة » وأخواتها في حكم الاستقلال كهمزة الاستفهام ، في كونها تدل على معنى زائد على أصل الكلمة الداخلة عليها ، إذ إن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي <sup>(٣)</sup> ، ولا تعد كلمة مستقلة لأنها لم تكن من حروف المعاني ، ومن ثم صارت هي والفعل الماضي كلمتين كالكلمة الواحدة ، وعدت بعضا من الفعل المضارع <sup>(٤)</sup> .

وحاصل القول في ذلك أن زيادة الهمزة أولا - في الأفعال - لمعنى تحقق بكونها للتعدية ، أو النقل ، أو التعدية والنقل معا ، أو التعريض ، أو الصيرورة ، أو الحينونة والاستحقاق ، أو الدخول في الشيء زمانا أو مكانا ، أو المصادفة ، أو السلب والإزالة ، أو المطاوعة ، أو الدعاء ، أو الكثرة ، ونحو ذلك مما ذكر ، وتحقق - أيضا - بكونها للضارعة .

أما زيادتها أولا - في الأفعال - للإمكان فإنه يتمثل في زيادة « همزة الوصل » إذ الغرض من زيادتها إمكان النطق بالحرف الساكن الذي تبتدئ به بعض

(١) انظر : الكتاب ١١٢/٤ ، وشرح الشافية ١٤٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١١٠/٤ ، وشرح الشافية ١٤٠/١ .

(٣) انظر : معجم المصاحف ٢٧٠/٣ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ٢٨

الألفاظ على ما يأتي ، لأن الابتداء بالساكن غير ممكن لكونه متعذراً  
فالأصل في أول الكلمة أن يكون منحركاً ، ولا يكون ساكناً على وجه  
انقياس إلا في بعض الأفعال وما يتصل بها من مصادر ، لأن الأفعال عبر لازمة  
موضع واحد ولا مستقرة على سنن ، ومن ثم تسلط عليها الإعلال والتهوين ،  
فكثر نصرفها ، وصارت أصلاً في الإعلال من القلب ، والتقل والنسكين ،  
والحدود . وقد أدى ذلك إلى نسكين أوائل معظمها ، فاحتيج على « همزة  
الوصل » ، وهذا من أعظم ما جرى على الأفعال <sup>(١)</sup>

إذن باب « همزة الوصل » أن تكون في الأفعال ، ثم المصادر الجارية على  
تلك الأفعال <sup>(٢)</sup> وقد جيء بها - على عبر قياس - في أسماء غير مصادر وذلك  
في عشرة أسماء ، وفي حرف واحد ، على ما سيأتي إن شاء الله - تعالى - :

ولما كان العرض من زيادة « همزة الوصل » إمكان النطق بالكلمات التي  
سكنت أوائلها فإنها تثبت في الابتداء ، وتسقط في الدرج لعدم تعذر النطق  
بالبساكن - حيث يتوصل على النطق به بما قبله من كلمة أو كلام ،  
لذلك كان الوجه في هذه الهمزة أن تسمى : « همزة إيصال » ، لا وصل ، إذ  
إنها لا تصل ، وإنما توصل الناطق إلى النطق بالحرف الساكن بعدها ، فينبغي أن  
تكون على مصدر : « أَوْصَلَ » وهو « الإيصال » <sup>(٣)</sup> ، ويمكن أن تكون على  
مصدر : « تَوَصَّلَ » فيقال لها : « هَمْزَةُ التَّوَصَّلِ » ، وإن كانت على مصدر :  
« وَصَلَ » فإن اللائق أن تسمى به « هَمْزَةُ الوُصُولِ » ، لا الوصل <sup>(٤)</sup> .

وإنما سميت به « همزة الوصل » لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ،  
وهذا قول الصريين غير الخليل ، حيث سماها به « سَلَمُ اللِّسَانِ » <sup>(٥)</sup> ، وقيل :

(١) انظر المصنف ص ٨٠ ، وشرح الشافية ٢١/٢٥١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١٣٢/٩

(٢) انظر : الأصول في النحو ٢/٣٦٧ ، وصر صناعة الإعراب ١/١١١ .

(٣) انظر رصف الماني . ص ٣٨

(٤) انظر حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢/٤٢٨ ، تحقيق / تركي

فرحان المصطفى

(٥) انظر : شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/٣٨٣ ، وحاشية الخصري ٢/٤٢٨

سميت بهمزة الوصل لأنها عند سقوطها في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها ، وهو قول الكوفيين ، وقيل : إنها سميت بذلك اتساعا على سبيل المجاز لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلا ، ومن ثم كان المناسب أن تسمى بِـ « هَمْزَةُ الْإِبْتِدَاءِ » (١)

ولما اختبرت « الهَمْزَةُ » دون غيرها من سائر الحروف ليُتَّوَصَّلَ بها إلى النطق بالسكّن ويقع الابتداء بها وتصبح جزءاً من الكلمة التي تزداد في أولها ، لأن المراد - حيثئذ - حرف يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، والجرف الذي يمكن حذفه وإطراحه مع الاستغناء عنه هو « الهَمْزَةُ » ، لأن العادة فيها - في أكثر الأحوال - حذفها للتخفيف وإن كانت أصلاً ، كما في نحو : « خُذْ » و « كُلْ » و « مُرْ » من : « أَخَذْ » و « أَكَلْ » و « أَمَرَ » ، ونحو : « نَاسٍ » وأصله : « أَتَاسٌ » و « وَيَلْمُهُ » والأصل : « وَيَلُ أُمَّهُ » ، وغير ذلك فقد حذفت الهَمْزَةُ في هذه الكلمات ونحوها وهي أصل فكيف بها إذا كانت زائدة ؟ ، يضاف إلى ذلك ما مضى ذكره من كون الهَمْزَةُ أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم ، كما في : « أَفْكَلْ » و « أَبْلَمْ » و « أَصْبَحْ » ونحوها ، فمن ثم كانت الهَمْزَةُ أخرى من سائر حروف المعجم ، فجاء بها توصلاً إلى النطق بالسكّن ، وهرباً من الابتداء به ، إذ كان غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس (٢)

هذا ... والأصل في زيادة « هَمْزَةُ الْوَصْلِ » أن تكون في الأفعال غير المضارعة ، وغير الرباعية المجردة ، وغير الماضية الثلاثية المجردة (٣) ، وما يتصل بها من مصادر ، وزيادتها في الأسماء لمعدودة المحفوظة إنما هو بالحمل على زيادتها في الأفعال والتشبيه بها (٤) وإيضاح ذلك ما يلي :

(١) انظر : حاشية الخضري ٤٢٨/٢ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١١٣/١ ، ١١٤ .

(٣) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ٣٦٧/٤ ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٤) انظر : شرح المفردات ، ابن يعيش ١٣٢/٩ ، ١٣٥ .

## ١. زيادة همزة الوصل في الأفعال :

تراد همزة الوصل في الأفعال في موضعين :

( أحدهما ) : كل فعل ما ض تجاوزت عدته أربعة أحرف أولها همزة ، ويتمثل ذلك في أحد عشر وزنا مشهورة ، تسعة من مزيد الفعل الثلاثي ، هي : « انْفَعَلَ » نحو : « انْطَلَقَ » ، « افْعَلَّ » نحو : « احْمَرَّ » و « افْعَلَّ » نحو « احْضَرَّ » ، و « افْعَلَّ » نحو : « انْتَصَرَ » ، و « اسْتَفْعَلَ » نحو : « اسْتَغْفَرَ » و « افْعَلَّلَّ » نحو : « افْعَسَسَ » ، « افْعَلَّلَّ » نحو « اسْتَنْقَى » ، و « افْعُولَ » نحو « اجْلُودَ » ، و « افْعُولَ » نحو « اشْعَوْشَبَ » ، ووزنان من مزيد الفعل الرباعي ، هما « افْعَلَّلَّ » نحو : « احْرَثَجَمَ » ، و « افْعَلَّلَّ » نحو : « اقْشَعَرَ » .

وقد ترد « همزة الوصل » في وزني : « تَفْعَلَّ » و « تَفَاعَلَ » من مزيد من الفعل الثلاثي ، وذلك إذا ادغمت « التاء » الزائدة في « فاء » كل منهما ، نحو : « اطِيرَ » و « اَنَاقَلَ » و « اَدَارَكَ » ، والأصل فيها : « تَطِيرَ » و « تَنَاقَلَ » و « تَدَارَكَ » <sup>(١)</sup> وهذه الأوزان جميعها تشكل في نوعين من الأفعال ، هما : الفعل الماضي الخماسي « و » الفعل الماضي السداسي « .

(الموضع الآخر) : فعل الأمر من كل فعل مضارع انفتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ، ويتمثل ذلك في : « أمر الثلاثي » و « أمر الخماسي » و « أمر السداسي » ، نحو : « اكْتُبْ » و « انْتَفِعْ » و « اسْتَغْفِرْ » ، من : « كُتِبَ » و « انْتَفَعَ » و « اسْتَغْفَرَ » ، وقد صيغت من الفعل المضارع حيث حذف حرف المضارعة لثلاثي يلبس الخبر بالإنشاء ، فأدى حذف حرف المضارعة في كل من : « يَكْتُبُ » و « يَنْتَفِعُ » و « يَسْتَغْفِرُ » ونحوها إلى الابتداء بحرف ساكن ، ولما لم يجوز الابتداء بحرف ساكن جيء بهمزة الوصل فقبل : « اكْتُبْ » و « انْتَفِعْ » و « اسْتَغْفِرْ » <sup>(٢)</sup> ، هذا إذا لم تتحرك فاء الفعل لعلة تصريفية من

(١) انظر : شرح الشافية ٢ / ٢٦٠ .

(٢) انظر : المصنف : ص ٨٠ .

إعلال أو إضغام ، فإن تحركت لذلك ، لم يحتاج لهمزة الوصل ، ومن ذلك فعل الأمر من الثلاثي الأجوف «الواوى» أو «اليائي» ، نحو : «قُلْ» و «يَعْ» ، وكذلك فعل الأمر من المثال الواوى الذي تحذف فاؤه في المضارع ، كـ : «فَعْ» و «زِنْ» و «عِذْ» ، ونحوها ، و - أيضا - فعل الأمر من المضارع الذي تدغم عينه في لامه ، كـ : «غَضَّ الطَّرْفَ» و «كَفَّ الْأَذَى» ، من : «غَضَّ يَغْضُ» و «كَفَّ يَكْفُ» ، فإن فك إدغامه جيء بهمزة الوصل ، فقليل : «اغْضُضْ» و «اكْضُضْ» ونحوها .

هذا...وقد يفتح حرف المضارعة ويسكن ما بعده ، ولا يؤتى بهمزة وصل في فعل الأمر ، كـ : «خُذْ» من : «يَأْخُذُ» و «كُلْ» من : «يَأْكُلُ» و «مُرْ» من : «يَأْمُرُ» ، ونحو ذلك ، فالقياس في هذه الأفعال ونحوها أن يؤتى بهمزة وصل فيقال : «أُخِذْ» و «أُكُلْ» و «أُؤْمَرْ» ، وذلك لانفتاح حرف المضارعة وإسكان ما بعده ، إلا أن ذلك يفضي إلى اجتماع همزتين في أول كل فعل منهما ، فلما اجتمعت همزتان وكثر الاستعمال حذفت الهمزة الأصلية الساكنة ، فزال يحذفها الحرف الساكن الذي ابتداء به كل فعل من الأفعال المذكورة ونحوها ، فاستغنى عن «همزة الوصل» فقليل : «خُذْ» و «كُلْ» و «مُرْ» ومن ذلك قوله - تعالى - : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»<sup>(١)</sup> .

وقوله - تعالى - : «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا»<sup>(٢)</sup> وقد ورد مجيء هذه الأفعال ونحوها على الأصل فقليل : «أُخِذْ» و «أُكُلْ» و «أُؤْمَرْ» ، حكاه ابن جني عن بعض العرب<sup>(٣)</sup> ، وهو الأنفصح في : «أُؤْمَرْ» إذا سبق بالواو ، كما في قول الله - تعالى - : «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ»<sup>(٤)</sup> وإن لم يسبق بالواو فالأنفصح :

(١) سورة التوبة : من الآية ١٠٣ .

(٢) سورة العراف : من الآية ٣١ .

(٣) انظر : سر الصناعة ١ / ١١٢ ، ووصف المباني : ص ٤٠ .

(٤) سورة طه : من الآية ١٣٢ .

« مُرٌّ »<sup>(١)</sup> ، كما في الحديث الشريف : « مُرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ »<sup>(٢)</sup> .

### ب. زيادة همزة الوصل في الأسماء :

تزداد همزة الوصل في الأسماء على ضربين :

(أحدهما) : قياسي ، وذلك في مصادر الأفعال الماضية ، والخماسية ، والسداسية ، كـ « انْطَلَقَ » و « اكْتَسَبَ » و « اخْمَرَارَ » و « اخْضَيْرَارَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « اخْرُجَامَ » و « اقْعَسَسَ » و « اجْلَوَّاذَ » و « اسْلَنْقَاءَ » و « اغْشِيَشَابَ » و « اقْشَعْرَارَ » ، ونحو ذلك ، وإنما زیدت همزة الوصل في هذه المصادر إلحاقاً لها بالفعل الماضي الخماسي والفعل الماضي السداسي حيث زیدت همزة الوصل فيها قياساً ، لأن المصادر وإن كانت أصلاً في الاشتقاق - على الأرجح - ، فبرع على الأفعال في الإعلال ، وجارية عليها ، تعل إذا أعلت ، نحو : « قَامَ قِيَامًا » ، وتصح إذا صحت ، نحو : « لَأَوَدَّ لَوَادًا »<sup>(٣)</sup> ، فلما سكنت أوائل الأفعال الماضية الخماسية ، والسداسية طلباً للخفة وجيء بهمزة الوصل ، اعتمد ذلك في مصادرهما إلحاقاً بها .

(الضرب الآخر) : سماعي ، وذلك في عشرة أسماء محفوظة عن العرب ، وهي : « ابْنٌ » و « ابْنَةٌ » و « ابْنَمٌ » و « اسْمٌ » و « اسْتٌ » و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » و « امْرُؤٌ » و « امْرَأَةٌ » و « ائِمْنُ اللَّهِ » - في القسم - ، ويقال فيها : « وائِمُّ اللَّهِ » .

وإنما زیدت همزة الوصل في هذه الأسماء أولاً لتكون عوضاً عما أصابها من الوهن : إذ إنها ثلاثية الأصول ، فهي ضعيفة البنية ، وقد حذفت لام كل من « ابْنِ » و « ابْنَةٍ » و « ابْنَمٌ » على الأرجح و « اسْمِ » و « اسْتِ » و « اثْنَيْنِ » و « اثْنَتَيْنِ » ، نسيباً ؛ وذلك وهن على وهن ، إذ المحذوف نسيباً كالعدم ، فلما

(١) انظر : رصف المباني - ص ٤٠ .

(٢) انظر : سنن أبي داود ١١٤ / ١ .

(٣) انظر : المصنف : ص ٨٩ ، وشرح الشافعية ٢ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل ، لابن بعش ٩ / ١٣٥ .

نهكت هذه الأسماء بالإلغال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال فلحققتها « همزة الوصل » عوضاً من المحذوف ، بدليل عدم اجتماعهما ، إذ يقال : « اَبْتَوْ » و « اَسْمَوْ » ونحوهما .

أما الأسماء الثلاثة التي لم تحذف لامها ، هي : « اَمْرُوْ » و « اَمْرَأَة » و « اَيْمُنْ » في القسم ، فإن « اَمْرُوْ » و « اَمْرَأَة » لما كان آخرها همزة ، والهمزة معدن التغير تنزلاً منزلة ما حذفت لامه في كون إلحاق همزة الوصل عوضاً ، أما « اَيْمُنْ » فهو جمع : « يَمِينِ » وقد لحقته همزة الوصل لكثرة الاستعمال <sup>(١)</sup> .

### جـ. زيادة همزة الوصل في الحرف :

لا تزداد « همزة الوصل » إلا في حرف واحد ، وهو « لام التعريف » ونحوها من : « الزائدة » و « الموصولة » ، فالهمزة في نحو : « اَلْغُلَامِ » و « اَلْقَائِمِ » و « اَلْعَبَّاسِ » و « اَلْمُكْرِمِ » و « اَلْحَسَنِ اَلْوَجْهِ » ، همزة وصل ، وهذه « اللام » تبدل « ميماً » في لغة حمير ، ونفر من طيء وهم أهل اليمن <sup>(٢)</sup> ، فيقولون : « اَمْغُلَامٌ » و « اَمْقَائِمٌ » و « اَمْعَبَّاسٌ » ، ونحو ذلك والراجع أن حرف التعريف هو « اللام » وحدها دون الهمزة ، وكذلك « الميم » في اللغة المذكورة ، إذ إن حرف التعريف جعل على حرف واحد ليضعف عن انفصاله عما بعده ويقوى اتصاله بالمعرف فيكون ذلك أبلغ في إفادة التعريف للزوم أداته ، فلما كانت « لام التعريف » - وكذا ميمه - حرفاً ساكناً يقع في أوله الاسم الذي يعرف به جيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بهذا الساكن <sup>(٣)</sup> ، وكذا « اللام » الزائدة ، والموصولة ، وقيل : إن « أَلْ » الموصولة : اسم ، وهو الراجع <sup>(٤)</sup> ، ومن ثم تعد الأسماء التي تزداد فيها همزة الوصل غير المصادر أحد عشر اسماً .

(١) انظر : المصنف : ص ٨١-٨٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٥١-٢٥٩ ، وأسرار العربية ، للأبنباري :

ص ١٩٩ ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين .

(٢) انظر : شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٦ ، وشرح الفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٦ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨ .



هذا ... وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « أَلْ » بكاملها هي أداة التعريف ، وأن همزتها همزة قطع ، وقد حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال <sup>(١)</sup>



## ثانيا : خصائص الهمزة المستقلة :

من أحوال الهمزة كونها حرفا معضا من حروف المعاني ، بحيث ترد كلمة مستقلة ، ويتمثل ذلك - باتفاق - في : « همزة الاستفهام » و « همزة النداء » ، وأضاف بعضهم : « همزة المعاقبة » <sup>(٢)</sup> ، ولكل منها خصائص وأحوال ، وبيان ذلك ما يلي :

### ١. همزة الاستفهام :

الاستفهام الحقيقي هو : طلب الفهم ، أو العلم بشيء لم يكن معلوما لدى المستفهم ، إذ إن أصل باب الاستفعال السؤال <sup>(٣)</sup> ، ومن ثم يمكن القول إن حقيقة همزة الاستفهام : طلب فهم ما بعدها ، أو العلم بمجهول ، فهي أصل باب الاستفهام ، لكونها يطلب بها تعيين المفرد ، وهو ما يعرف بالتصور ، نحو : « أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو ؟ » ، ويطلب بها - أيضا - إدراك النسبة ، وهو ما يعرف بالتصديق ، ويتحقق ذلك بأن يستفهم عن نسبة معينة ، مثبتة كانت نحو : « أَقَامَ زَيْدٌ ؟ » أو منفية نحو : « أَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ؟ » ، فـ « الهمزة » تعم التصور والتصديق معا ، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام ، إذ إن منها ما يطلب به التصور فقط ، نحو : « مَا فَعَلْتَ ؟ » و « مَنْ تَقْصِدُ ؟ » و « أَيْنَ يَبْتَكَ ؟ » وكذلك سائر أسماء الاستفهام ، ومنها ما يطلب به التصديق الموجب فقط ، وهو حرف الاستفهام : « هَلْ » ، نحو : « هَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » و « هَلْ زَيْدٌ قَادِمٌ ؟ » ولذلك تقدر

(١) انظر : أسرار العربية : ص ٢٠٠ .

(٢) انظر . رصف المباني : ص ٥٣ .

(٣) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٩ .

أدوات الاستفهام كلها بالهمزة <sup>(١)</sup>.

هذا ... و « همزة الاستفهام » من الحروف المشتركة ، حيث تدخل على الجملة الاسمية نحو : « أَبَكَّرَ قَائِمٌ ؟ » ، وتدخل على الجملة الفعلية نحو : « أَرَجَعَ سَعِيدٌ ؟ » ومن خصائصها أنها تكون تارة معادلة لـ « أم » ، نحو : « أَرَيْدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » و « أَقَامَ بَكْرٌ أَمْ قَعْدٌ ؟ » ومن ذلك قوله - تعالى - : « قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهِ ؟ » <sup>(٢)</sup> وقوله - تعالى - : « قَالُوا أَجَعَلْتَنَا بِأَحَقِّ أَمْرًا مِنْ آلِ لَيْعِينَ ؟ » <sup>(٣)</sup> ، وتكون غير معادلة لـ « أم » تارة أخرى - نحو : « أَرَيْدُ عِنْدَكَ ؟ » و « أَجَاءَ عُمَرُ ؟ » ومنه قوله - تعالى - : « قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِتِلْكَ إِبْرَاهِيمَ ؟ » <sup>(٤)</sup> وقوله - تعالى - : « قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ؟ » <sup>(٥)</sup>.

ومن خصائصها أنها تدخل على الإثبات كما مثل ، وتدخل على النفي ، نحو : « أَمَا قَرَأْتَ فِي كِتَابِ سَبُوءِهِ ؟ » و « أَلَمْ أُنْصَحْكَ ؟ » ، ومن ذلك قوله - تعالى - : « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ؟ » <sup>(٦)</sup> وقوله - تعالى - : « أَلَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ ؟ » <sup>(٧)</sup>.

وخصت « الهمزة » - أيضا - دون غيرها من أدوات الاستفهام بتمام التصدير ، ويدل على ذلك أنها إذا وردت في جملة معطوفة بـ « الواو » أو بـ « الفاء » أو بـ « ثُمَّ » قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة منهم الزمخشري <sup>(٨)</sup> ، ومن ذلك قول الله -

(١) انظر السابق : ص ٣٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، لابن أم قاسم المرادي : ص ٣٠ ،

٣١ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٠ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٥٥ .

(٤) سورة الأنبياء : الآية ٦٢ .

(٥) سورة هود : الآية ٧٣ .

(٦) سورة الضحى : الآية ٦ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٧٢ .

(٨) انظر : مغنى البيت عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ١/١٦ ، تحقيق الأستاذ / محمد

محمى الدين عبد الحميد ، وشرح كافي ابن الحاجب للإمام الرضي ٤/٤٨٣ ، تحقيق الدكتور /

إميل بدیع يعقوب ، والجنى الداني : ص ٣١ ، وجواهر الأدب : ص ٣٥ .

تعالى :- ﴿ أَوْ مَن كَانَ مِيثًا فَأَحْيَيْنَاهُ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله - تعالى :- ﴿ أَقَمْنَ كَانَ عَلَى يَتْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ۚ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى :- ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُمْ بِمِثِّ ۚ ﴾ <sup>(٤)</sup> وأما غيرها من أدوات الاستفهام فإنها تأخر عن حروف العطف ، كما في نحو قوله - تعالى :- ﴿ وَهَلْ يُجِزِي إِلَّا الْكَفُورَ ۚ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى :- ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ۚ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ۚ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۚ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ ۚ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَنَّى تَذَهَبُونَ ۚ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

ومن خصائص « الهمزة » في الاستفهام جواز ذكر المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر ، وذلك كأن يقول مستفهم أو منكر : « أَزَيْدٌ ؟ » ، أو « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، ولا يجوز ذلك مع غير الهمزة من أدوات الاستفهام <sup>(١١)</sup> .

ومن خصائصها جواز حذفها مع إرادة معناها ، لكثرة استعمالها ، وهو مطرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة ، لكثرة نظما ونثرا <sup>(١٢)</sup> ، فمن النظم قول الشاعر :  
فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا \* \* \* بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ ؟ <sup>(١٣)</sup>

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٢٢ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٨٥ .

(٣) سورة هود : من الآية ١٧ ، وسورة محمد - ﷺ - : من الآية : ١٤ .

(٤) سورة يونس : من الآية ٥١ .

(٥) سورة سبأ : من الآية ١٧ .

(٦) سورة الأحقاف : من الآية ٣٥ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية ٩٥ ، وسورة يونس : من الآية ٣٤ ، وسورة فاطر : من الآية ٦٢ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية ٨١ .

(٩) سورة آل عمران : من الآية ١٠١ .

(١٠) سورة التکویر : الآية ٢٦ .

(١١) انظر : شرح الكافية ، للرضي ٤/ ٤٨٥ .

(١٢) انظر : الجنى الداني : ص ٣٥ ، والمغنى ١/ ١٤ ، ١٥ ، وجواهر الأدب : ص ٣٥ ، ٣٦ .

(١٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه / ٢٦٦ ، والجنى الداني / ٣٥ ، ودرصف المباني / ٤٥ ، والكتاب ٣/ ١٧٥ ، والمغنى ١/ ١٤ ، والشاهد فيه قوله : \* يسبح =

أراد : أَيْسَع ... ؟ .

ومن الشر قراءة ابن محيصن : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذُّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» ؟<sup>(١)</sup> ،  
بهمزة واحدة حيث حذفت همزة الاستفهام لالتقاء الهمزتين ، أو لكون « أم »  
تدل على الاستفهام<sup>(٢)</sup> .

وورد حذفها مع عدم وجود « أم » ، ومنه قول الشاعر :  
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ \* وَلَا لِعِبَا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟<sup>(٣)</sup>  
أراد : أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟<sup>(٤)</sup> .

هذا ... وقد تخرج همزة الاستفهام عن أصلها الحقيقي ، وهو طلب فهم ما  
بعدها ، أو العلم بمجهول ، فترد لمعان أخرى تفهم من سياق الكلام ، ودلالته  
بحسب المقام ، أشهرها ما يلي :

١- التَّسْوِية : ويعنى بها استواء أمرين عند المستفهم بالهمزة ، وعدم علم  
أحدهما بعينه ، بحيث يصير الكلام بها خبراً جرى عليه لفظ الاستفهام ، إذ إن  
صورة همزة التسوية في الكلام هي صورة همزة الاستفهام المحضة المعادلة لـ  
« أم » ، إلا أنها تقع بعدما يدل على تسوية كلفظ « سَوَاءٌ » وما رادفه ، مثل : « مَا  
أَهْلِي » و « لَا أَهْلِي » و « مَا أَذْرِي » و « لَيْتَ شِعْرِي » ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> .

وضابط « همزة التسوية » : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر  
عنها<sup>(٦)</sup> ومن أمثلتها نحو قوله - تعالى - : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذُّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

... أم يَكُنَّ » حيث حذفت همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها ، وهى « أم »  
والتقدير : « أَيْسَع » .

(١) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١٨٥ / ١ ، طبعة الهيئة لمصرية العامة للكتاب ، وإعفاف فضلاء البشر ،

للدمايطي : ص ١٢٨ .

(٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو للكعب بن زيد في جواهر الأدب : ص ٣٦ ، والمعنى

١٤ / ١ وغيرهما ، والشاهد فيه قوله : وَذُو الشَّيْبِ حيث حذفت همزة الاستفهام دون أن تليها

« أم » وهو قليل لعدم وجود القرينة ، والتقدير : « أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟ » .

(٤) انظر : جواهر الدب : ص ٣٦ ، ٣٥ ، المعنى ١٤ / ١ .

(٥) انظر : الجنى الداني : ص ٣٢ ، وجواهر الأدب : ص ٣٩ ، المعنى ١٧ / ١ .

(٦) انظر : المعنى ١٧ / ١ ، والجنى الداني : ص ٣٢ .

تُنْذِرُهُمْ؟<sup>(١)</sup>، وقوله - تعالى - : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، والمراد - والله أعلم - : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِغْفَارُ وَعَدْمُهُ»، ومنه نحو : «مَا أَبَالِي - أو - لَا أَبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» و «مَا أَذْرِي - أو - لَا أَذْرِي أَقُمْتَ أَمْ لَمْ تَقُمْ» و «لَيْتَ شِعْرِي أَرْضِيتَ أَمْ سَخِطْتَ» .

٢- **التقرير** : وضابطه : حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه<sup>(٣)</sup> وهذا الأمر هو الذي يلي «همزة التقرير» ، فعلا كان ، كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله - تعالى - : ﴿أَلَمْ تَفْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ؟﴾<sup>(٥)</sup>، أو اسما كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿هَآأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ؟﴾<sup>(٦)</sup> .

ومن ذلك ندرك أن التقرير في صورة الاستفهام إلا أنه مجرد من معناه ، إذ إن الاستفهام يكون عن لا يعلم لمن يعلم ، أو يتوهم أنه يعلم ، لكي يعلم المستفهم ، أما التقرير فإنه يكون ممن يعلم لمن يعلم ليحمله على الإقرار والاعتراف بما يعلم<sup>(٧)</sup> .

٣- **الإنكار الإبطالي** ، أو **النوبيخي** : كون الهمزة للإنكار الإبطالي يقتضى عدم وقوع ما بعدها وأن مدعيه كاذب<sup>(٨)</sup> ، ومن ذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿أَفَأَصْفَنَاكَ رَبُّكَ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخِذَ مِنَ الْمَلٰٓئِكَةِ إِنۡشَا؟﴾<sup>(٩)</sup> ،

(١) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٢) سورة المنافقون : من الآية ٦ .

(٣) انظر: المغنى للبيب ١/ ١٨ ، والجنى الداني : ص ٣٢ .

(٤) سورة الزمر : من الآية ٣٦ .

(٥) سورة الشرح : الآية الأولى .

(٦) سورة المائدة : من الآية ١١٦ .

(٧) انظر : رصف المباني : ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٨) انظر: المغنى ١/ ١٧ .

(٩) سورة الإسراء : من الآية ٤٠ .

وقوله - تعالى - : ﴿ أَفَسِحْرُ هَذَا ﴾ ؟ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَتُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ؟ <sup>(٢)</sup> .

وكون الهمزة للإنكار التوبيخي يقتضى وقوع ما بعدها وأن فاعله ملوم <sup>(٣)</sup> ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ ﴾ ؟ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَهَيْفَا إِيَّاهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ ؟ <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَلَمِينَ ﴾ ؟ <sup>(٦)</sup> .

٤- **التهكم** : ومعناه : الاستخفاف بالمستفهم عنه ، ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَصَلَوْتُمْ ثَمْرَكُمْ أَنْ تَزَكَّ مَا يَفْعُدُ آبَاؤُنَا ﴾ ؟ <sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَهَذَا الَّذِي تَذْكُرُ الْيَهْتِكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

٥- **الاستدعاء** : ويكون طلبيا ، أي : للأمر بإيجاد ما بعد الهمزة <sup>(٩)</sup> ، ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَأَسْلَمْتُمْ ﴾ ؟ <sup>(١٠)</sup> ، أي : أسلموا ويكون تعجيبا أي : للتنبيه على لطيفة فيما بعدها <sup>(١١)</sup> ومنه قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَى إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ؟ <sup>(١٢)</sup> ، ويكون استبطائيا ، أي :

(١) سورة الطور : من الآية ١٥ .

(٢) سورة الحجرات : من الآية ١٢ .

(٣) انظر: المغنى ١/ ١٧ .

(٤) سورة الصافات : الآية ٩٥ .

(٥) سورة الصافات : الآية ٨٦ .

(٦) سورة الشعراء : الآية ١٦٥ .

(٧) سورة هود : من الآية ٨٧ .

(٨) سورة الأنبياء : من الآية ٣٦ .

(٩) انظر: جواهر الأدب : ص ٤١ .

(١٠) سورة آل عمران : من الآية ٢٠ .

(١١) انظر : جواهر الأدب : ص ٤٥ .

(١٢) سورة الفرقان : من الآية ٤١ .

لطلب تعجيل إيجاد ما بعدها <sup>(١)</sup> ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ؟ ﴾ <sup>(٢)</sup> .



## ب - همزة النداء :

هي حرف مختص بالاسم كسائر حروف النداء ، ولا ينادى بها إلا القريب ، وما سواها للبعيد ، وهو مذهب سيويه والجمهور <sup>(٣)</sup> وقيل : إن مثلها في نداء القريب همزة النداء الممدودة : ( آ ) ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين <sup>(٤)</sup> ؛ واختاره ابن عصفور <sup>(٥)</sup> ، وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين أن « أي » لنداء القريب مثل همزة <sup>(٦)</sup> ، وزعم ابن الخباز أن « الهمزة » تكون لنداء المتوسط بين القريب والبعيد ، وهو مردود بكونه خرقا للاجتماع <sup>(٧)</sup>

وكون الهمزة لنداء القريب وما سواها من أحرف النداء للبعيد هو الصحيح ، إذ إن سيويه أخبر بذلك رواية عن العرب <sup>(٨)</sup> .

ولما اختصت « الهمزة » بنداء القريب لأن رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبا ، وهي خالية عن رفع الصوت <sup>(٩)</sup> ، والمنادى بها يكون قريبا قريبا حسيا أي : في المسافة والمكان ، نحو : « أَزِيدُ نَكْلَمُ » و « أَهْنَدُ أَنْصِتِي » وقول الشاعر :

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٤١ .

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ( هارون ) ، والمجم ٢/ ٢٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧ .

(٥) انظر : شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور ٢/ ٨٢ ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

(٦) انظر : المقتضب ، لأبي العباس المبرد ٤/ ٢٥٨ ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الحائق عضية

(٧) انظر : المغنى ١/ ١٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ ( هارون ) .

(٩) انظر : شرح الأعمود في النحو ، للزحشرى ، بشرح الأردبيلي : ص ١٩٣ ، تحقيق الدكتور / حسنى عبد الجليل يوسف .

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ \* \* وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَأَيْتَ صِرْمِي فَأَجْمَلِي <sup>(١)</sup>  
وقد يكون قريباً قريباً معنوياً ، نحو : « أَرَبُّ الْكَوْنِ مَا أَعْظَمَ فُذْرَتَكَ » و « أَيْبَى تَعْدَمَ »  
هذا ولم يرد في القرآن الكريم نداء بالهمزة ، إلا أن القراء جعل منه قول الله -  
تعالى - : « أَمِنْ هُوَ قُنَيْتٌ أَتَاءَ الْبَلِّ » <sup>(٢)</sup> - بتخفيف الميم - ، وهي قراءة نافع  
وحمة وابن كثير ويحيى بن وثاب <sup>(٣)</sup> ، فقد نص القراء على أن كون الهمزة  
للنداء في هذه الآية هو أحد وجهين ، وهو وجه حسن <sup>(٤)</sup> ، والتقدير : « يَا مَنْ هُوَ  
قَانِتٌ » ، أما الوجه الآخر فهو كون الهمزة للاستفهام ، وقد دخلت على المبتدأ وهو  
« مَنْ » ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : « أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ كَالثَّاسِي  
الْكَافِرِ الْمُخَاطَبِ بِقَوْلِهِ - تعالى - : « تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا » <sup>(٥)</sup> - والله أعلم - .

### جـ- همزة المعاقبة :

يعنى بها « الهمزة » المعاقبة لحرف الجر الأصيل في القسم وهو « الْبَاءُ » ،  
وتكون مقصورة ، نحو : « اللَّهُ لَا فَعْلٌ » <sup>(٦)</sup> ، إذن « همزة المعاقبة » هي المعاقبة لبـ  
« بَاءِ » القسم ، لتصريفها ، إذ إنها تكون للقسم وغيره ، ويميز بها كل قسم به ،  
ظاهراً كان أو مضمراً ، بخلاف غيرها من أحرف القسم ، فإنها لا تتصرف  
كتصرف « الْبَاءِ » ، ومن ثم ينبغي أن تكون « الهمزة » - مقصورة ومحدودة -  
عوضاً عن « بَاءِ » القسم ، معاقبة لها خاصة دون سائر حروف القسم <sup>(٧)</sup>

(١) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني : ص  
٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٧ ، والشاهد في قوله : « أَفَاطِمُ » ، يريد أفاطمة ، وهو نداء  
مرغم بالهمزة للتقريب .

(٢) سورة الزمر : من الآية ٩ .

(٣) انظر : الشر في الفراءات العشر ، لابن الجوزي ٢/ ٣٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ ،

تحقيق الأستاذ / محمد علي التجار .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ .

(٥) سورة الزمر : من الآية ٨ .

(٦) انظر الجنى الداني ص ٣٣ ، ووصف المباني : ص ٥٣ .

(٧) انظر : وصف المباني . ص ٥٣ .



هذا ... وقد اختلف في الجار للاسم المقسم به بعد « الهمزة المعاقبة » ، فذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالهمزة لكونها عوضا عنه ، وهو « البَاء » <sup>(١)</sup> .

وَيَعْدُ ... فهذا هو تمام القول في بحث أحوال الهمزة وخصائصها ، وقد علمنا أنها ترد مفردة ، وترد ملتقية مع غيرها في كلمة ، أو في كلمتين ، أو فيما هو كالكلمتين ، وللهمزة في جميع الأحوال أحكام من حيث التحقيق والتخفيف ، نعرض لها بالتفصيل فيما يلي من المباحث ، وبالله الاستعانة وهو وليُّ التوفيق .



## المبحث الثاني

### احكام الهمزة المفردة

لما كانت الهمزة حرفاً شديداً مستقلاً ، ولها نبرة كريمة في الصدر تخرج من أقصى الخلق باجتهاد ، فشق النطق بها وثقل ، ساغ فيها التخفيف ، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، إلا أن الأصل فيها التحقيق مطلقاً ، وهو لغة تميم وقيس ، واستدلوا بأن الهمزة حرف ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف <sup>(١)</sup> .

و « الهمزة » إما أن تكون ساكنة ، وإما أن تكون متحركة ، وفي كلتا الحالتين إما أن تكون مفردة ، وإما أن تكون ملتقية مع همزة أخرى ، وأهل التخفيف يخففونها في جميع هذه الأحوال ، ويكون تخفيفها استحساناً - في الغالب - ، ويجب على بعض المواضع على ما سيأتي .

وتخفيف الهمزة من ثلاثة أوجه : الإبدال ، والتسهيل ، والحذف <sup>(٢)</sup> .

أما الإبدال : فإنه يتحقق بأن تصير الهمزة إلى « الألف » أو « الياء » أو « الواو » على حسب حركتها أو حركة ما قبلها ، وحيتذ تزال نبرتها فتلين .

وأما التسهيل : فإنه يكون بمجعلها بين يين ، أي : بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، إذ إن الحركات أبعاض حروف المدِّ واللَّين ، فالفتحة بعض « الألف » والكسرة بعض « الياء » والضمّة بعض « الواو » <sup>(٣)</sup> ، فإذا كانت الهمزة مفتوحة جعلت في النطق - بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو .

وأما الحذف : فإنه إسقاط الهمزة من اللفظ البتة <sup>(٤)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن التخفيف يضعف الهمزة ، ولذلك يشترط في تخفيفها

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ٣٢ ، ٣١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٧ .

(٢) انظر : المفصل للزغزري : ص ٣٤٩ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٧ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٠٧ .

الا تقع أولاً ، فإذا وقعت أولاً ، أي : ابتداء ولم يكن قبلها شيء امتنع تخفيفها ، مفتوحة كانت كما في نحو : « أَحْمَد » و « أَب » ، أو مكسورة كما في نحو : « إِبْرَاهِيم » و « إِبِل » ، أو مضمومة كما في نحو : « أُم » و « أُحَد » ، وإنما يمتنع تخفيف الهمزة - حينئذ - لضعفها مخففة كما ذكر ، وقربها من الساكن ، فكما لا يبدأ بساكن كذلك لا يبدأ بما قرب منه <sup>(١)</sup> .

وإنما يجوز تخفيف الهمزة المفردة بوجه من أوجه التخفيف المذكورة ، ساكنة كانت أو متحركة ، إذا وقعت حيث يجوز وقوع الساكن ، وذلك إن كانت غير أول ، أي : إذا وقعت حشواً ، أو آخراً ، أو ابتداءً بشرط أن تكون مسبقة بحرف متحرك في كلمة قبلها <sup>(٢)</sup> وإيضاح ذلك ما يلي :

### **أولاً : تخفيف الهمزة المفردة الساكنة :**

الهمزة المفردة الساكنة ، التي لم تلاصق مثلها تخفف - استحساناً - بالإبدال دون غيره من أوجه التخفيف المذكورة ، لأنها لما كانت ساكنة ضعفت فلم تدبر نفسها ، وإنما يدبرها أقرب الحركات منها ، فتبدل حرف علة مجانسا لحركة ما قبلها ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت « ألفاً » ، وإن كان مكسوراً أبدلت « ياء » وإن كان مضموماً أبدلت « واوا » .

وإنما لم تخفف الهمزة المفردة الساكنة بجعلها بين بين إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف ، لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن لا على المتحرك وما قبل الهمزة الساكنة متحرك أبداً <sup>(٣)</sup> ، ومن ثم لم تخفف إلا بالإبدال ، وذلك ، على ضربين :

(أحدهما) : أن تكون الهمزة الساكنة والحرف المتحرك قبلها مجتمعين في كلمة بحيث تقع الهمزة في هذه الكلمة « فاء » كما في نحو : « مأوى » و « مؤمن » و

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر السابق ، وشرح الشافية ٣/ ٣١ .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/ ٣٢ ، وشرح المفصل ، لاس يعيش ٩/ ١٠٨ .

«يُؤْتِي» ، أو «عينا» كما في نحو : «بَاسٍ» و «رَأْسٍ» و «بِئْسَ» و «بِئْسَرُ» و «ذَيْبٌ» ، و «بُؤْسٌ» و «رُؤْيَا» و «لُؤْمٌ» ، أو «لاما» كما في نحو : «أَقْرَأُ» و «لَمْ يَشَأْ» ، و «لَمْ يُخْطِئْ» و «جِئْتُ» و «شِئْتُ» ، و «لَمْ يَسْرُ» ، فالهمزة الساكنة في هذه الأمثلة ونحوها أجاز التحويون تخفيفها بالوجه - المذكور - فيقال : «مَأْوَى» و «بَاسٌ» و «رَأْسُ» و «أَقْرَأُ» و «لَمْ يَشَأْ» ، بإبدال الهمزة الساكنة «ألفا» ، لانتفاع ما قبلها .

ويقال : «بِئْسَ» و «بِئْرٌ» و «ذَيْبٌ» و «لَمْ يُخْطِئْ» و «جِئْتُ» . و «شِئْتُ» ، بإبدال الهمزة الساكنة «ياء» ، لانكسار ما قبلها ، ويقال : «مُؤْمِنٌ» و «يُؤْتِي» و «بُؤْسٌ» و «رُؤْيَا» و «لُؤْمٌ» و «لَمْ يَسْرُ» ، بإبدال الهمزة الساكنة «واوا» ، لانضمام ما قبلها <sup>(١)</sup> .

وبما ورد من ذلك في القرآن الكريم «يُؤْمِنُ» و «يُؤْيِرُ» و «مُؤْمِنٌ» و «رَأْسُ» و «دَابٌ» و «بِئْسَ» و «بِئْرٌ» و «ذَيْبٌ» و «رِئْيَا» و «رُؤْيَا» و «لُؤْلُؤٌ» و «جِئْتُ» و «شِئْتُ» و «أَقْرَأُ» و «بِئْسَ» ، في قول الله - تعالى - : «وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ» <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : «فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ» <sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى - : «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : «مِثْلَ دَابِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ» <sup>(٦)</sup> ، وقوله - تعالى - : «وَبِئْسَ مَثْوًى لِلظَّالِمِينَ» <sup>(٧)</sup> ،

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع . نلها وحججها ، لمكى بن أبى طالب ١/ ١٠٢ ،

تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان ، وشرح الشافعية ٣/ ٣٢ .

(٢) سورة يونس : من الآية ٤٠ .

(٣) سورة المدثر : الآية ٢٤ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

(٥) سورة مريم : من الآية ٤ .

(٦) سورة غافر : من الآية ٣١ .

(٧) سورة آل عمران : من الآية ١٥١ .

وقوله - تعالى - : ﴿ وَيَقِرُّ مُعْتَلِّقٌ وَقَصِرَ مَشِيدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله - تعالى - : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَنْثًا وَرِدْيَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرِّدْيَا الَّتِي أَرَبْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ كَأَنَّهُمْ لُلُّؤْلُؤُ مَكْنُونٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ قَالُوا أَلْقِنْ جَفَّتْ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ تَبَيَّنَ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ <sup>(٩)</sup>

ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير ، وقد قرأ أبو جعفر الألفاظ المذكورة ونحوها بإبدال الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبلها فإن كانت فتحة فالف ، وإن كانت كسرة فياء ، وإن كانت ضمة فواو ، ووافقه - في ذلك - ورش عن طريق الأصهباني ، واستثنوا من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال قرؤوها بتحقيق الهمزة ، فالأسماء هي : « الْبَاسُ - و - الْبِأَسَاءُ » و « الرَّأْسُ » و « الْكَأْسُ » و « اللَّوْلُؤُ » و « رِيَّيَا » ، والأفعال هي : « جَفَّتْ » وما جاء منه ، و « تَبَيَّنَ » وما جاء من لفظه ، و « قَرَأْتُ » وما جاء من لفظه ، و « هَيَّئْ » وما جاء منه ، و « تُؤْوِي » وما جاء من لفظه ، وهذا ما اتفق الرواة على استثنائه من تخفيف الهمزة المفردة الساكنة نصاً وأداءً <sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة الحج : من الآية : ٤٥ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ١٣ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٧٤ .

(٤) سورة الإسراء : من الآية : ٦٠ .

(٥) سورة الطور : من الآية : ٢٤ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٧١ .

(٧) سورة الكهف : من الآية : ٧٧ .

(٨) سورة الإسراء : من الآية : ١٤ .

(٩) سورة الحجر : من الآية : ٤٩ .

(١٠) انظر : النشر ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ / أحمد

الدمياطى : ص ٥٣ ، طبعة / عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

وأما عند النحوين فإنه يجوز تخفيف الهمزة بالوجه المذكور في جميع ما ذكر ونحوه ، بدون استثناء <sup>(١)</sup>.

(والضرب الآخر) : أن تقع الهمزة الساكنة ابتداء في كلمة ، والحرف المتحرك الذي تليه في كلمة قبلها ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : ﴿ لَهٗ أَصْحَابٌ يَدْعُوْنَہٗ إِلَى الْهُدَىٰ أُتِيَآ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ فَلْيُودِ الَّذِي أُوْتِمِنَ أَمْنَتُهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَيَمْنُہُمْ مَّنْ يَقُولُ أَفْذَن لِّي ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فالهمزة الساكنة في : « اتَّسَا » و « اؤْتِمِنَ » و « افْذَن » ، ونحوها يجوز تخفيفها - عند النحوين - بإبدالها حرف مد بحسب حركة ما قبلها ، على حد إبدالها في الضرب الأول ، ففي الآية الأولى تبدل الهمزة التي هي فاء الفعل « اتَّسَا » ألفا لينة ، لوقوعها ساكنة بعد الدال المفتوحة في كلمة « الْهُدَى » قبلها ، فيقال : « الْهُدَاتَا » ، ولم تكن هذه الألف هي لام الكلمة الأولى : « الْهُدَى » <sup>(٥)</sup> ، إذ الأصل : « اتَّسَا » ، بهمزتين ، أولاهما « همزة الوصل » ، والآخرى فاء الفعل ، وهي الهمزة الساكنة ، ولما وقعت همزة الوصل بعد كلمة « الْهُدَى » حذفت لزوال الحاجة إليها ، ويسقطها التقى ساكتان ، « الألف » التي هي لام « الهدى » ، و« الهمزة الساكنة » التي هي فاء « اتَّسَا » ، فحذفت الألف « تلخضا من التقاء الساكنين » ، فصار التركيب : « الْهُدَاتَا » ، فتخفف الهمزة - استحسانا - بإبدالها « ألفا » على حد إبدالها في نحو : « رَاسٍ » ، لوقوعها ساكنة بعد فتح ، أي : بعد الدال المفتوحة في كلمة « الْهُدَى » قبلها ، فيقال : « الْهُدَاتَا » ، وبه قرأ حمزة ، وأبو جعفر ، وورش عن طريق الأصمهاني وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، والمقتصر ١/ ١٥٧ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٢.

(٢) سورة الأنعام : من الآية ٧١.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٨٣.

(٤) سورة التوبة : من الآية ٤٩.

(٥) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٠٨.

(٦) انظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي ١/ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، طبعة / دار الفكر ، والإنحاف

: ص ٥٣ ، ٢١٠ ، ٢١١.

وفي الآية الثانية: تبدل الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل «أَوْثَمِنَ» «ياء»، لوقوعها ساكنة بعد الذال المكسورة في: «الَّذِي» قبلها، فيقال «الَّذِيثَمِنَ»، فالياء المذكورة هي الياء المبدلة من الهمزة الساكنة، ولم تكن ياء «الَّذِي»<sup>(١)</sup>، لأن الأصل: «أَوْثَمِنَ»، بهزتين، أولهما «همزة الوصل»، والثانية: أي: الهمزة الساكنة «فاء الفعل» فلما تقدم اسم الموصول «الَّذِي» وقعت همزة الوصل في الدرج، فحذفت لزوال الحاجة إليها فالتقى ساكنان ياء «الَّذِي» وفاء الفعل «أَوْثَمِنَ»، أي: الهمزة الساكنة، فحذفت «الياء» للتخلص من التقاء الساكنين، فيصير التركيب: «الَّذِيثَمِنَ» فَخَفَّفَتِ الهمزة - استحساناً - بأن تبدل «ياء»، لسكونها بعد كسر، على حد إبدالها في نحو: «ذَيْبٌ»، فيقال: «الَّذِيثَمِنَ» وبه قرأ أبو جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، والسوسي، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية الثالثة: تبدل الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل «أُذِّنْ» «واو»، لوقوعها ساكنة بعد اللام المضمومة في الفعل: «يَقُولُ» قبلها، فيقال: «يَقُولُوذَنْ لِي»، والأصل: «أُذِّنْ»، بهزتين، الأولى «همزة الوصل»، والأخرى «فاء الفعل»، وقد أسقطت «همزة الوصل» لوقوعها في الدرج بعد كلمة «يَقُولُ»، فيصير التركيب: «يَقُولُ ثُذِّنْ»، فتخفف الهمزة - استحساناً - بإبدالها «واو»، لسكونها بعد ضم، على حد إبدالها في نحو: «لُومٌ»، فيقال: «يَقُولُوذَنْ لِي»<sup>(٣)</sup> وبه قرأ أبو جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، والسوسي، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة<sup>(٤)</sup>، ومثله «يَا صَالِحُوتِنَا»<sup>(٥)</sup> في قوله - تعالى - : «وَقَالُوا يَنْصَلِحُ آبَاؤُنَا بِمَا تَعِدُنَا»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٨/٩.

(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ٦٨٨/١، تحقيق الشيخ / على محمد عوض، وآخرين، والإتحاف: ١٦٧، ٥٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٨/٩.

(٤) انظر: الإتحاف ص ٥٣، ٢٤٢، والدر المصون ٣/٢٩٥، ٤٧١.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٢٩٥.

(٦) سورة الأعراف: من الآية ٧٧.

## ثانياً : تخفيف الهمزة المفردة المتحركة :

تتعدد أحوال الهمزة المفردة المتحركة ، وذلك لأن ما قبلها إما أن يكون ساكناً ، وإما أن يكون متحركاً ، فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون مما يجوز تحريكه أو مما لا يجوز ، فما يجوز تحريكه هو : « الحرف الصحيح الساكن » ، كما في نحو : « مَسْأَلَةٌ » ، و « الواو - و - الياء » إذا كانتا من أصل الكلمة ، كما في نحو : « السَّوَاءُ »<sup>(١)</sup> و « ذُو إِبِلٍ » و « سَوَاءٍ » ونحو : « السَّيِّئُ »<sup>(٢)</sup> و « بِذِي إِبِلٍ » و « جَيْتَةٍ » ، أو كانت للإلحاق ، كما في نحو : « حَوَاطِيَّةٌ » و « جَيْالٍ » ، أو كانتا ضميرين ، كما في نحو : « اتَّبِعُوا أَمْرَهُ » و « اتَّبِعِي أَمْرَهُ » ، أو كانتا علامتي الجمع والمثنى ، كما في نحو : « مُكْرِمُو أَخِيكَ » و « مِنْ مُكْرِمِي أَخِيكَ » .

والساكن الذي لا يجوز تحريكه يتمثل في : « الألف » مطلقاً ، كما في نحو : « قَاتِلٍ » و « الياء » الزائدة في بنية الكلمة ، وتكون حرف مد ، كما في نحو : « خَطِيبَةٍ » و « بَرِيَّةٍ » و « نَبِيٍّ » ، وتكون للتصغير كما في نحو : « أَفْسِسٍ » تصغير « أَفْسَسَ » جمع « فَاسٍ » ، ويتمثل - أيضاً - في « الواو » الزائدة في بنية الكلمة ، وهي التي ترد حرف مد ، كما في نحو : « مَقْرُوءٍ » .

وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً فإنه إما أن يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ، سواء أكانت حركة الهمزة فتحة ، كما في نحو : « سَأَلَ » و « مَاءَةٌ » و « مُؤَجَّلٍ » ، أم كانت كسرة ، كما في نحو : « سَمٌّ » و « لَامِرِيٍّ » و « سَمَلٌ » ، أم كانت ضمة ، كما في نحو : « رَعُوفٌ » و « مُسْتَهْزِئُونَ » و « رُؤُوسٌ » .

والهمزة في جميع الأحوال تتعاقب : بينها أوجه التخفيف الثلاثة :

الإبدال ، والحذف ، والتسهيل : يجعلها بين بين ، وبيان ذلك ما يلي :

١ - إذا وقعت الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف ساكن لا يجوز تحريكه فإن النحوين أجازوا تخفيفها من وجهين : « الإبدال » و « التسهيل » أما الإبدال فإنه

(١) السَّوَاءُ : كل أفة ، وبخاصة البرص . ( القاموس ١/ ١٨ ) .

(٢) السَّيِّئُ : اللين يكون في إحدى حالاته . ( القاموس ١/ ١٨ ) .



يجوز إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة « ياء المد » الزائدة ، أو « ياء التصغير » أو « واو المد » الزائدة فتبدل « الهمزة - حيثئذ - حرفاً من جنس الحرف الساكن قبلها ثم يدغم فيه ، ففي نحو : « خَطِيئَةٌ » و « نَسِيءٌ » و « بَرِيئَةٌ » و « نَبِيءٌ » و « أَفْيِسٌ » و « سَوَيْلٌ » و « مَقْرُوءٌ » و « قُرُوءٌ » ، يقال : « خَطِيئَةٌ » و « نَسِيءٌ » و « بَرِيئَةٌ » و « نَبِيءٌ » و « أَفْيِسٌ » و « سَوَيْلٌ » و « مَقْرُوءَةٌ » و « قُرُوءٌ » إلا أن التخفيف في « نَبِيءٌ » و « بَرِيئَةٌ » لازم لكثرة الاستعمال ، وفي غيرها جائز لا واجب <sup>(١)</sup>

أما التسهيل : فإنه يجوز إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة « ألفا » ، فإنها - حيثئذ - تنطق بين الهمزة والألف عن كانت حركتها « الفتحة » ، كما في نحو : « سَاءَلٌ » و « شَاءَ » وتنطق بين الهمزة والياء إذا كانت حركتها « الكسرة » ، كما في نحو : « سَائِلٌ » و « قَائِلٌ » ، وتنطق بين الهمزة والواو إن كانت حركتها « الضمة » ، كما في نحو : « تَسْأَلُ » و « تَقْأُلُ » ، وإنما تخفف الهمزة - ها هنا - بالتسهيل لأنها لو أبدلت لأبدلت « ألفا » ، وحيثئذ يستحيل إدغامها في الألف قبلها ، ولا تحذف لأن الهمزة لا تحذف إلا بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ، والألف قبلها لا تقبل الحركة ، فلم يبق إلا التسهيل فسهلت بجعلها بين بين وفي ذلك ملاحظة لأمرها <sup>(٢)</sup>

٢- إذا وقعت هذه الهمزة ، أي : المتحركة بعد حرف صحيح ساكن ، فإنها تخفف بالحذف ، حيث تلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها لتكون دليلاً عليها ، ثم تحذف ، سواء أكانت « الهمزة » والحرف الساكن الصحيح في كلمة واحدة ، أم كانت الهمزة في أول كلمة والحرف الساكن الصحيح في آخر كلمة قبلها ، ولو كان حرف التعريف .

فمن الأول - نحو : « يَسْأَلُ » و « اسْأَلْ » و « يَجَارُ » و « أَرَأَى » و « يَرَأَى »

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، وشرح المفصل ، لاس يعين ٩/ ١٠٨ ، ١٠٩ ، وشرح الشافية

٣/ ٣٥ ، ٣٤

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، واللباب في علل بناء الإعراب ٢/ ٤٤٥ وشرح المفصل ٩/ ١٠٩

و « يُرْبِي » و « الْمَسْأَلَةُ » و « الْكُمَاة » و « الْحَبَاء » و « الْمَرْأَةُ » ، تخفف الهمزة في هذه الألفاظ ونحوها - استحسانا - بأن تحذف بعد إلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : « يَسْلُ » و « سَل » و « يَجُرُ » و « أَرَى » و « يَرَى » و « الْمَسْلَةُ » و « الْكَمَةُ » و « النَّحْبُ » و « الْمَرَّة » ، وذلك جائز إلا في : « أَرَى » و « يَرَى » و « يُرَى » فإنه لازم لكثرة الاستعمال <sup>(١)</sup> خلافا لابن الحاجب الذي قضى بكونه كثيرا وليس لازما <sup>(٢)</sup> .

ومن الآخر نحو : « مَنْ أَبُوكَ ؟ » و « قَدْ أَفْلَحَ » و « كَمْ بِلُكْ ؟ » و « مَنْ أُمُّكَ ؟ » ونحو : « الْأَحْمَرُ » و « الْأَرْضُ » و « الْإِيمَانُ » و « الْأُنْثَى » ، تخفف الهمزة - استحسانا - بأن تلقي حركتها على الساكن الصحيح قبلها ثم تحذف ، فيقال : « مَنْ بُوكَ ؟ » و « قَدْ فْلَحَ » و « كَمْ بِلُكْ ؟ » و « مَنْ مُكْ ؟ » ، ويقال فيما سبق بلام التعريف : « الْحَمَرُ » و « الرُّضُ » و « الْيَمَانُ » و « الْثَنَى » ، بإثبات همزة الوصل ، مراعاة للأصل في « لام التعريف » وهو السكون ، لأن حركتها - ها هنا - عارضة ، فلم يعتد بها ، والسكون منوى في « اللام » ومن ثم تبقى « همزة الوصل » .

ويجوز حذف « همزة الوصل » لزوال الحاجة إليها بعد نقل حركة الهمزة إلى « لام التعريف » ، وإن كانت عارضة فيقال : « لَحْمَرُ » و « لَرُضُ » و « لِيَمَانُ » و « لُنْثَى » ، ونحو ذلك <sup>(٣)</sup> .

٣- إذا وقعت تلك الهمزة المتحركة بعد « الواو » - و - الياء « الساكتين » القابلتين للحركة ، فإنه يجوز تخفيفها - أي - حذفها بعد إلقاء حركتها على « الواو » أو « الياء » ، ففى نحو : « سَوَاة » و « جَيْثَةُ » و « حَوَابَةُ » - و - جَيْسَالُ <sup>(٤)</sup> ،

(١) انظر : الكتاب ٥٤٦/٣ ، واللباب ٤٤٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٩٨

(٢) انظر - شرح الشافية ، لابن الحاجب ٣٢/٣ ، (شرح الإمام الرضي)

(٣) انظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، شرح الشافية ٥١/٣ ، وشرح المفصل ١١٥/٩

(٤) في اللسان ٧٤٢/٢ ، يقال : « ذَلُو حَوَابَةُ » ، أي . واسعة ، وقيل : ضخمة ، وفي اللسان - أيضا

و « أَتَّبِعُوا أَمْرَهُ » و « أَتَّبِعِي أَمْرَهُ » و « مُكْرِمُوا أَخِيكَ » و « إِلَى مُكْرِمِي أَخِيكَ »  
و « السُّوء » و « السَّيِّئ » و « ذُو إِبِلٍ » و « بِذِي إِبِلٍ » و « أَبُو إِسْحَاقَ » و  
« عَنْ أَبِي أَيُّوبَ » و « يَغْزُو أُمَّهُ » و « قَاضِي أَبِيكَ » ، تخفف الهمزة - استحسانا -  
بإلقاء حركتها على ما قبلها ثم تخفف ، فيقال : « سَوَّة » و « حَيَّة » و « حَبَوَّة » و  
« حَيْل » و « أَتَّبِعُوا مَرَّةً » و « أَتَّبِعِي مَرَّةً » و « مُكْرِمُوا خِيكَ » و « إِلَى مُكْرِمِي  
خِيكَ » و « السُّو » و « السَّيِّ » و « ذُوَيْلٍ » و « بِذِيْلٍ » و « أَبُو سَحَاقَ » و « عَنْ  
أَبِي يُوبَ » و « يَغْزُوْمُهُ » و « قَاضِي يِيكَ » <sup>(١)</sup> .

٤- إذا وقعت هذه الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك في كلمة واحدة ، كما  
في نحو : « سَأَلَ » و « سَنِمَ » و « رَعُوفَ » ، أو من كلمتين ، كما في نحو : « فَرِحَ  
أَخُوكَ » و « قَالَ إِبْرَاهِيمُ » و « مَالُ أُمِّكَ » فإن هذه الهمزة تخفف - استحسانا -  
بالتسهيل - غالبا - ، وقد تبدل حرف علة ، وإيضاح ذلك ما يلي :

أ - الهمزة المفتوحة : تخفف بالتسهيل إن كان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو  
: « سَأَلَ » و « قَرَأَ » و « فَرِحَ أَحْمَدُ » و « حَضَرَ أَبُوكَ » ، فالهمزة في هذه  
الأمثلة ونحوها ينطق بها بجعلها بين الهمزة والألف مع تقريبها من هذه الألف <sup>(٢)</sup> .  
فإن كان ما قبلها مكسورا ، أو مضموما خففت بالإبدال ، حيث تبدل  
« ياء » بعد المكسور ، وتبدل « واو » بعد المضموم .

ففي نحو : « مَائَةٌ » و « مِثْرٌ - جمع مِثْرَةٌ وهي النسيمة » ، نحو : « يُرِيدُ أَنْ  
يُقْرِئَكَ » و « مِنْ عِنْدَ أَخِيكَ » و « لِغُلَامٍ أَبِيكَ » ، يقال - بالتخفيف - : « مِيَةٌ »  
و « مِيرٌ » و « يُرِيدُونَ يُقْرِئَكَ » و « مِنْ عِنْدِ يَخِيكَ » و « لِغُلَامٍ يِيكَ » .

وفي نحو : « مُوجِّلٌ » و « تُودَّةٌ » و « يُؤَاخِذُ » ، ونحو : « مَالُ أَحْمَدَ » و  
« غُلَامُ أَبِيكَ » ، يقال - بالتخفيف - : « مُوَجِّلٌ » و « تُودَّةٌ » و « يُؤَاخِذُ » ، و

(١) انظر : الكتاب ٥٤٧/٣ ، ٥٤٨ ، وشرح الشافية ٣/٣٥ ، وشرح الفصل ١٠٩/٩ ، ١١٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٤١/٣ ، ٥٤٢ ، والمقتضب ١/١٥٥ ، وشرح الشافية ٣/٥٠ ، وشرح الفصل

« مَالٌ وَحَمْدٌ » و « غُلَامٌ وَبَيْكٌ »<sup>(١)</sup>.

ب . « الهمزة المكسورة » تخفف بالتسهيل مطلقا ، حيث ينطق بها بين بين ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم مكسورا أم مضموما ، وذلك هو القياس في كل همزة متحركة ، لأن في تسهيلها تخفيفا لها بإضعاف الصوت وتلينه وتقريبه من الحرف الساكن ، مع بقية من آثار الهمزة ليكون دليلا على أنها أصل ذلك الصوت ، وإنما عدل عن تسهيل « الهمزة المفتوحة » المكسور ما قبلها والمضموم ما قبلها إلى تخفيفها بالإبدال - كما ذكر - ، لأن تسهيلها - حينئذ - يؤدي إلى أن ينحى بها نحو « الألف » ، ومحال أن يكون ما قبل « الألف مكسورا أو مضموما ، وكذلك ما يقرب منها »<sup>(٢)</sup>.

فالهمزة المكسورة تخفف - استحسانا - يجعلها بين الهمزة والياء ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو : « بَيْسٌ » و « سَيْمٌ » و « يَسٌ » و « قَالَ إِبْرَاهِيمُ » أم مكسورا ، كما في نحو : « إِلَى أَمْرِي » و « بِغُلَامٍ إِسْمَاعِيلٍ » و « مِنْ عِنْدِ إِبِلِكَ » ، أو مضموما كما في نحو : و « دُئِلَ » و « سُئِلَ » و « مَرَّتُعُ إِبِلِكَ » ، و « غُلَامٌ إِبْرَاهِيمَ » ، ولا ينكشف ذلك إلا بالمشافهة ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> ، وذهب الأخفش إلى أن هذه الهمزة لا تخفف بالتسهيل إلا إذا كان ما قبلها مفتوحا أو مكسورا ، فإذا كان ما قبلها مضموما خفت بإبدالها « واوا » محضة ، فيقال : « دُولٌ » و « سُولٌ » و « مَرَّتُعُ وَبِلِكَ » ، ونحو ذلك ، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالياء الساكنة ، ووقوع الياء الساكنة بعد الضمة متعذر<sup>(٤)</sup> ، ورد بأن الياء الساكنة تحيى بعد الضمة ، إلا أنه مستثقل ولم يكن متعذرا<sup>(٥)</sup> ، ومن ثم رجح مذهب الخليل وسيبويه .

(١) انظر الكتاب ٥٤٣/٣ ، والمقتضب ١٥٧/١ ، واللباب ٤٤٦/٢ ، وشرح الشافية ٤٥/٣

(٢) انظر : الكتاب ٥٤٣/٣ ، وشرح الفصل ١١٢/٩ .

(٣) انظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، واللباب ٤٤٧/٢ ، وشرح الشافية ٤٥/٣ ، وشرح الفصل ١١٢/٩

(٤) انظر : المقتضب ١٥٧/١

(٥) انظر : المقتضب ١٥٧/١ ، واللباب ٤٤٧/٢ ، وشرح الشافية ٤٦/٣ ، وشرح الفصل

جـ - « الهمزة المضمومة »: تخفف بالتسهيل مطلقا كالمكسورة ، فينطق بها بين الهمزة والواو ، سواء أكان ما قبلها مفتوحا ، كما في نحو : « رَعُوفٌ » و « لَوْمٌ » و « غُلَامٌ أَخْتِكَ أَكْرَمْتُهُ » ، أو مكسورا كما في نحو : « يُقْرَبُونَ » و « مِنْ مَّالٍ أَمْكَ » ، أم مضموما ، كما في نحو : « رُؤُوسٌ » و « مَالٌ أَخْتِكَ » وانكشاف ذلك بالمشافهة ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه <sup>(١)</sup> ، وخالفهما الأخفش ها هنا - أيضا - في تسهيل الهمزة إذا كان ما قبلها مكسورا ، حيث ذهب إلى أنها تخفف بإبدالها « ياء » فيقال : « يُقْرَبُونَ » و « مِنْ مَّالٍ يُمَكَّ » ، وحثه أنها لو سهلت لكانت كالواو الساكنة ، وَمَجِئُ الواو الساكنة بعد الكسرة متعذر <sup>(٢)</sup> ، ورد - أيضا - بأن الواو الساكنة تَجِئُ بعد الكسرة إلا أن ذلك مستثقل لا متعذر <sup>(٣)</sup> ، وفي ذلك ترجيح لمذهب الخليل وسيبويه .

### ثالثا: تخفيف الهمزة المفردة المتحركة عند القراء :

اتفق الذين يخففون الهمزة من القراء في كثير من الأحكام المذكورة التي قضى بها النحويون ، واختلفوا في بعضها ، فاتفقوا معهم في أحكام الهمزة المتحركة الواقعة بعد حرف ساكن مطلقا ، وذلك كما في قول الله - تعالى - : ﴿ يَنْبِئُ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا يَعْصِي أَلْحَى أَتَعْمَتُ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ هَتَأْتُمْ هَتُولَاءِ حَنَجَجْتُكُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، حيث قرأ أبو جعفر ، ونافع ، وورش ، وأبو عمرو ، بتسهيل الهمزة يجعلها بين يين في : ﴿ إِسْرَائِيلَ » و « هَأَآتُمْ » ، وما ورد في القرآن مشابها لهما <sup>(٦)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٢ ، واللباب ٢/ ٤٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٥ ، وشرح المفصل ١١٢/٩ .

(٢) انظر : المتعصب ١/ ١٥٧ .

(٣) انظر : المتعصب ١/ ١٥٧ ، واللباب ٢/ ٤٤٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٦ ، وشرح المفصل ١١٢/٩ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية ٦٦ .

(٦) انظر : النشر ١/ ٤٠٠ ، ٤٠١ ، والإنحاف : ص ٥٨ .

النَّبِيِّ زِيَادَةً فِي الْكُفْرِ<sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ فَكُلُّوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيْنًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، قرأ أبو جعفر ، وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة « ياء » في : « النَّبِيِّ » و « هَنِيْئًا » و « مَّرِيْنًا » ، وما ورد مماثلا لها<sup>(٣)</sup> وفي قوله - تعالى - : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُوْنَ الرَّسُوْلَ الْنَّبِيَّ الْاَمِيْنُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قرأ نافع « النَّبِيَّ » بتحقيق الهمزة ، وقرأ الباقر بتخفيفها ، وكذلك في كل موضع وردت فيه<sup>(٥)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلُوْا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ﴾<sup>(٦)</sup> قرأ أبو جعفر بحذف الهمزة « في : جُزْءًا » وما ورد مماثلا لها ، بعد إلقاء حركتها على ما قبلها<sup>(٧)</sup> .

واتفقوا مع النحوين - أيضا - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم ، كما في قول الله - تعالى - : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾<sup>(٨)</sup> قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف : « سَأَلَ » بتحقيق الهمزة ، وقرأ الباقر بإبدالها ألفا<sup>(٩)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِيْ بِمَا فُيْسِتُ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَأَصْبَحَ قُودًا أَمْرُ مُوسَى قَرِيْنًا ﴾<sup>(١١)</sup> قرأ أبو جعفر ، وورش بإبدال الهمزة « واو » في : « تُؤَاخِذْنِيْ » و « قُودًا » ، وما ورد مماثلا لها<sup>(١٢)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ قَالُوْا أَتَتَّخِذُنَا هُكُوًا ﴾<sup>(١٣)</sup> ،

(١) سورة التوبة : من الآية ٣٧ .

(٢) سورة النساء : من الآية ٤ .

(٣) انظر : النشر ١/ ٤٠٥ ، والإتحاف : ص ٥٨ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية ١٥٧ .

(٥) انظر : النشر ١/ ٤٠٦ ، والإتحاف : ص ٥٠ .

(٦) سورة الزخرف : من الآية ١٥ .

(٧) انظر : النشر ١/ ٤٠٦ ، والإتحاف : ص ٥٨ .

(٨) سورة المعارج : الآية الأولى .

(٩) انظر : الإتحاف : ص ٥٥ .

(١٠) سورة الكهف : من الآية ٧٣ .

(١١) سورة القصص : من الآية ١٠ .

(١٢) انظر : النشر ١/ ٣٩٥ ، والإتحاف : ص ٥٥ .

(١٣) سورة البقرة : من الآية ٦٧ .

وقوله - تعالى - : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوءًا أَحَدٌ﴾ <sup>(١)</sup> ، قرأ حفص : « هُزُوا » و « كُفُوا » بإبدال الهمزة « واوا » وقرأ الباقون : هُزُوا » و « كُفُوا » بتحقيق الهمزة <sup>(٢)</sup> .

وفي قول الله - تعالى - ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ بِإِثْمِهِ عَامِرٌ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَى بِرُسُلِهِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قرأ أبو جعفر : « فِئَةٍ » و « مِئَةٍ » و « اسْتَهْزَى » ، بإبدال الهمزة « ياء » ، وكذلك ما ورد ماثلاً لها ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة <sup>(٦)</sup> ، وفي قوله - تعالى - : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ <sup>(٨)</sup> ، قرأ أبو جعفر ، وقالون ، وورش : « رَأَيْتُ » و « لَأَمْلَأَنَّ » وما ورد مثلهما في القرآن بتسهيل الهمزة بجعلها بين يين ، وقرأ الكسائي بمحذفها ، والتسهيل هو الأقيس <sup>(٩)</sup> .

والذي خالف فيه القراء النحويين حكم تخفيف الهمزة المكسورة وما قبلها مكسور، أو مفتوح ، فالمكسورة المكسور ما قبلها كما في نحو قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ...الآية﴾ <sup>(١٠)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿مُتَكِبِينَ فِيهَا عَلَى الْأَعْرَابِ﴾ <sup>(١١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِينَ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، فـ « الصَّابِقِينَ »

(١) سورة الإخلاص : الآية ٤ .

(٢) انظر : النشر : ٣٩٦ ، ٣٩٥ / ١ ، والإنحاف : ص ٥٥ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٤٩ ،

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٥٩ ،

(٥) سورة الأنعام : من الآية ١٠ ، وسورة الرعد : من الآية ٣٢ ، وسورة النبا : من الآية ٤١ .

(٦) انظر : النشر : ٣٩٦ / ١ ، والإنحاف : ص ٥٥ .

(٧) سورة يوسف : من الآية ٤ .

(٨) سورة الأعراف : من الآية ١٨ .

(٩) انظر : النشر : ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والإنحاف : ص ٥٦ .

(١٠) سورة الحجج : الآية ١٧ .

(١١) سورة الكهف : من الآية ٣١ ، وسورة الإنسان : من الآية ١٣ .

(١٢) سورة الحجر : الآية ٩٥ .

و « مُتَكِّينَ » و « الْمُسْتَهْزِئِينَ » ، ونحوها من الكلمات التي بها همزة مكسورة وقبلها مكسور وبعدها « ياء » قرأها نافع وأبو جعفر بحذف « الهمزة » وقرأ الباقون بتحقيقها <sup>(١)</sup> في حين قضى النحويون بتسهيل الهمزة - جوازاً - بحيث ينطق بها بين الهمزة والياء <sup>(٢)</sup> ، والهمزة المكسورة وما قبلها مفتوح كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِكَ يَلْطَمِينَ قَلْبِي ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ آتَوْكَ بِكُنُوزٍ مِّنْ دِينِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، حيث انفرد الحطيلي عن هبة الله بتسهيل الهمزة في : ﴿ يَلْطَمِينَ ﴾ و ﴿ بَيْتَ ﴾ كما ذهب النحويون ، وقرأ سائر القراء غيره بتحقيق الهمزة <sup>(٥)</sup> .

وخالف القراء النحويين - أيضاً - في حكم تخفيف الهمزة المضمومة وما قبلها مكسور ، أو مفتوح وبعدها « واو » حيث ذهب أهل التخفيف منهم إلى حذف الهمزة ، كما في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ...الآية ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظُلُلٍ عَلَى الْأَرْبَابِكِ مُتَكَبِّرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَطْفُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، حيث قرأ أبو جعفر ، ونافع : « وَالصَّابِغُونَ » و « مُتَكَبِّرُونَ » و « مُسْتَهْزِئُونَ » و « يَطْفُونَ » ،

(١) انظر : النشر ١/ ٣٩٧ ، والإنحاف : ص ٥٦

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٢ ، وشرح الشافعية ٣/ ٤ ، وشرح الفصل ، لابن يعيش ٩/ ١١٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٦٠ .

(٤) سورة المائدة : من الآية ٣ .

(٥) انظر : النشر ١/ ٣٩٩ ، والإنحاف ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٦) سورة المائدة : من الآية ٦٩ ، وسورة الحجج : من الآية ١٧ .

(٧) سورة يس : الآية ٥٦ .

(٨) سورة البقرة : من الآية ١٤ .

(٩) سورة التوبة : من الآية ١٢٠ .



يحذف الهمزة ، وقرأ الباقون بتحقيقها ، وكذلك كُلُّ ما ورد في القرآن مماثلاً لهذه الكلمات <sup>(١)</sup> ، أما النحويون فقد أجازوا تخفيف الهمزة في الأمثلة المذكورة ونحوها بتسهيلها بحيث تصير بين الهمزة والواو حين النطق بها <sup>(٢)</sup>.



(١) انظر : النشر ١/ ٣٩٧ ، والإتحاف : ص ٥٦ .

(٢) انظر : المقتضب ١/ ١٥٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٤٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٢ .

### المبحث الثالث

#### احكام الهمزتين المتجتمعتين واحداهما ساكنة

إذا التقت همزتان إحداهما ساكنة فإما أن تكون الثانية منهما هي الساكنة ، وإما أن تكون الأولى ، وإما أن يكون ذلك في كلمة واحدة ، وإما أن يكون في كلمتين ، فإذا اجتمعت الهمزتان أولاها متحركة والثانية ساكنة خففت الهمزة الساكنة بأن تبدل حرف علة يتلاءم مع حركة الهمزة الأولى ويجانسها ، سواء أكانتا ملتقيتين في كلمة واحدة ، أم كانتا من كلمتين ، إلا أن إبدالها في كلمة واحدة واجب ، وإبدالها في كلمتين جائز ، وذلك لأن تلاقي الهمزتين في الكلمة الواحدة أبلغ في الثقل الذي يزداد باجتماع الهمزتين ، فضلا عن كون الثقل قد حصل من الهمزة الثانية ، وهي الساكنة ، ومن ثم وجب التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى الملتقية معها في كلمة <sup>(١)</sup> .

فيجب إبدال الهمزة الساكنة « ألفا » إذا كانت حركة الهمزة الأولى فتحة ، كما في نحو : « آمَنَ » و « آثَرَ » و « آدَمَ » و « آخَرَ » ، وأصلها : « أَمَسَنَ » و « أَثَرُ » و « أَدَمَ » و « أَخَرَ » ويجب إبدالها « ياء » إذا كانت حركة الهمزة الأولى كسرة ، كما في نحو : « إِيْمَانٍ » و « إِيْثَارٍ » ، وأصلها « إِئْمَانٌ » و « إِئْثَارٌ » ويجب إبدالها « واوا » إذا كانت الهمزة الأولى ضمة ، كما في نحو : « أُوْمِنُ » و « أُوْثِرُ » ، والأصل : « أُؤْمِنُ » و « أُؤْثِرُ » ، هذا هو مذهب عامة النحويين ، وهو مذهب جميع القراء - أيضا - ، ليس عندهم في ذلك اختلاف <sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك : « آسَى » و « آتَيْكَ » و « آزَرَ » و « آلِهَةٌ » و « إِيْلَافٍ » و « أُوْذُوا » و « أُوتِي » ، في قول الله - تعالى : - « فَكَفَفْنَا عَلَى قَوْمِكِ الْهَيْفَ » <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - .

(١) انظر . شرح الشافعية ٥٣ / ٣ ، وشرح المفصل لاس يعيش ١١٦ / ٩ .

(٢) انظر النشر ٣٨١ / ١ .

(٣) سورة الأعراف . من الآية ٩٣ .

﴿ قَالَ عَفِرتُ مِنَ الْجَنِّ أَنَا وَآئِيكَ بِمِءٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَسِئِدْ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۖ إِلَّا لَنفِهِمْ رِحْلَةَ الِغَفَاءِ ۖ وَالصَّيْفِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَهُمُ نَضْرَتًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كِتَابَهُ بِمِصْرٍ ۖ فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإذا التقت الهمزتان ، المتحركة فالساكنة منفصلتين ، أي : من كلمتين ، فإن الثقل الحاصل من اجتماعهما موزع على الكلمتين ، ومن ثم كان تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها حرف مد مجانس لحركة الهمزة الأولى جائزا - استحسانا - لا واجبا .

فإذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة : جاز تخفيف الهمزة الساكنة بإبدالها « ألفاً » أو تحقيقها على الأصل ، وذلك نحو : « أَتَمَرَ أَخُوكَ بِأَمْرِكَ » ، فالهمزة الأولى المفتوحة « همزة الاستفهام » ، وهي كلمة مستقلة ، والهمزة الثانية الساكنة فاء الفعل « أَتَمَرَ » ، الواقعة بعد همزة الوصل التي حذفت للاستغناء عنها بدخول همزة الاستفهام ، فلما التقت الهمزة المفتوحة بالهمزة الساكنة جاز التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة « ألفاً » ، لانفتاح ما قبلها ، فيقال : « أَتَمَرَ أَخُوكَ بِأَمْرِكَ » وإذا كانت الهمزة الأولى مكسورة جاز تخفيف الثانية بإبدالها « ياء » ، أو تحقيقها على الأصل ، كما في نحو : « عِنْدَ الْمَحْجِيءِ أَتَمَرَ بِأَمْرِي » ، إذ يجوز أن يقال : « عِنْدَ الْمَحْجِيءِ يَتَمَرُ بِأَمْرِي » ، بإبدال الهمزة الساكنة « ياء » بعد حذف همزة الوصل لوقوعها في الدرج .

وإذا كانت الهمزة الأولى مضمومة جاز تخفيف الثانية بإبدالها « واو » ، أو تحقيقها على الأصل ، كما في نحو : « لَوْ يَشَاءُ أَتَمَرَ » فيجوز أن يقال : « لَوْ يَشَاءُ وَتَمَرَ » ، بإبدال الهمزة الساكنة « واو » بعد حذف همزة الوصل لوقوعها في الدرج <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة النمل : من الآية ٣٩ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية ٧٤ .

(٣) سورة قريش : الأيتان ، الأولى والثانية .

(٤) سورة الأنعام : من الآية ٣٤ .

(٥) سورة الحاقة : الآية ١٩ .

(٦) انظر : شرح الشافية ٦٣/٣ ، ٦٤ .

هذا ... وإذا اجتمعت الهمزتان أولاهما ساكنة والثانية متحركة ، في كلمة واحدة فإن ذلك لا يَتَأَمَّى في موضع « الفاء » ، لأن ذلك يفضى إلى الابتداء الساكن ، وهو متعذر ، وإنما يكون اجتماع هاتين الهمزتين في موضع « العين » ، نحو : « سَأَأَلِ » و « سَأَأَلِ » ، و « رَأَأَسِ » و « لَأَأَلِ » ، أي : بائع الرؤوس - و - بائع اللؤلؤ ، ففي هذه الأسماء ونحوها يجب إدغام الهمزة الأولى في الثانية محافظة على وضع الصيغة الموضوعة على التضعيف ، فيقال : « سَأَلِ » و « سَوَّلِ » ، و « رَأَسِ » و « لَأَلِ » - بتضعيف الهمزة مفتوحة بعدها ألف مد - ، فالتخفيف في هذا الموضع بالإدغام ولم يكن بوجه من أوجه التخفيف الثلاثة المذكورة ، وإنما كان بالإدغام ، مع ثقل الهمزتين ، لأن قريهما من أول الكلمة خففهما ، إذ إن أولى هاتين الهمزتين متصلة بقاء الكلمة <sup>(١)</sup> .

ولا يسوغ استعمال ما التقت فيه هاتان الهمزتان في موضع « اللام » ، لأنه لا يكاد يشيع له نظائر ماثورة في فصيح الكلام ، ولا تجنح إليه الأساليب الرفيعة ، وإنما تبنى له صيغ فرضية من فعل مهموز اللام نحو : « قَرَأَ » ، على وزن ضيغة مستعملة ، وحيث يجب تخفيف الهمزة الثانية المتحركة بإبدالها « ياء » مطلقا ، وقعت طرفا ، أو غير طرف ، فوقوعها طرفا كان يصاغ اسم من الفعل « قَرَأَ » على وزن : « قِمَطَرٍ » ، فيقال : « قَرَأَ » ، ثم تبدل الثانية « ياء » فيقال : « قَرَأَى » . وإنما تخفف الهمزة الثانية - حيثئذ - بإبدالها « ياء » مع تحقيق الهمزة الأولى الساكنة ، في حين أنه يمكن إدغام هاتين الهمزتين ، إلا أنهما لما التقتا في الطرف ، والطرف محل التغير ، غيرت الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » فرارا من الثقل .

وقيل : أدغمتا في موضع العين لأن العينين أحرى بالإدغام من اللامين ، إذ إن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد ، بخلاف اللامين ، بدليل نحو : « دَرَهَمٍ » و « قَرَدَدٍ » ، فضلا عن أن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف ، بدليل نحو : « هَوَوِيٍّ » - « هواوين - ، وامتناع ذلك في : « أَوَاقِي » جمع « وَاقِيَّة » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : المرجع السابق ٣ / ٥٥ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على : ج الأشموني ٤ / ٤٢١ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٧٣ .

هذا ... ووقوع الهمزتين ، الساكنة فالمتحركة في موضع اللام ، غير طرف  
يتمثل في أن يصاغ من الفعل « قرأ » اسم على وزن « سَفَرَجَل » ، فيقال :  
« قرأا » - بثلاث همزات - ، فلفظ الاستئصال بتكرار الهمزة تخفف الهمزة  
الثانية ، وتحقق الهمزتين : الأولى والثانية ، وذلك لعدم التقائهما ، وإنما تخفف  
الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » لأن الثقل نشأ منها ، ومن ثم يقال : « قرأياً »<sup>(١)</sup> ،  
بهمزتين بينهما « ياء » مبدلة من « همزة » ، وهي غير طرف ، وإنما وجب  
إبدال الهمزة الثانية « ياء » دون الأولى والثالثة لأن إبدال إحدهما يؤدي إلى  
توالي همزتين من غير أن تبدل ثانيتهما للتخفيف ، وذلك لا يجوز ، إذ القياس  
مع اجتماع الهمزتين في موضع « اللام » تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ياء » لكون  
الثقل الناشئ من اجتماعهما قد حصل منها<sup>(٢)</sup> ، وقد خففت بإبدالها « ياء » ولم  
تبدل « واوا » لأن « الياء » أقرب مخرجاً إلى الهمزة من « الواو »<sup>(٣)</sup>.

### النقاء الهمزتين ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين :

إذا التقت الهمزتان ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين ، كما في نحو : « اقرأ آية »  
و « اقرأ أباك السلام » ، و « لم يردؤ أخوك » - أي : لم يكن معينا ولا ناصرًا  
لأحد - ، و « لم تردؤ أمك » ، و « لم يردؤ إسماعيل » فإن أهل الحجاز  
يخففون الهمزتين معا ، فيبدلون الهمزة الأولى ، أي : الساكنة « ألفا » إذا كان ما  
قبلها مفتوحا ، ويبدلون « ياء » إذا كان ما قبلها مكسورا ، ويبدلون « واوا »  
إذا كان ما قبلها مضموما ، أما الهمزة الثانية ، أي : المتحركة فإنهم يسهلون « ياء »  
بين إذا وليت « الألف » المبدلة من الهمزة الأولى ، لامتناع نقل حركتها إلى  
الألف ، وذلك بأن ينطق بها بين الهمزة والألف فيقال : « اقرأ آية » ، فإذا  
وليت كلا من « الياء » و « الواو » المبدلتين من الهمزة الأولى نقلت حركتها  
إليهما ثم تحذف ، فيقولون : « اقرأ بأك » و « لم يردؤ خوك » و « لم

(١) انظر : شرح الشافية ٦٣/٣.

(٢) انظر : المرحع السابق ٦٣، ٥٩/٣ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٧٣/٢.

(٣) انظر : شرح الشافية ٦٣/٣.

تَرْدُوْهُمُكَ » و « لَمْ يَرْدُوْهُ سَمَاعِيلُ » <sup>(١)</sup> ، وإنما قضى أهل الحجاز بتخفيف  
الهمزتين معا لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لخفت <sup>(٢)</sup> .

أما غير الحجاز فإن منهم جماعة يحققون الهمزة الأولى « الساكنة » ويخففون  
الثانية « المتحركة » بنقل حركتها إلى الهمزة الأولى ثم تحذف على حد تخفيفها في  
لحوظ : « مَنْ بُوكَ » و « كَمْ يَلُوكَ » ، فيقولون : « أَقْرَأَيْتَ » و « أَقْرَأَيْتَ بَاكَ » ، و « لَمْ  
يَرْدُوْهُ بُوْكُ » و « لَمْ تَرْدُوْهُمُكَ » و « لَمْ يَرْدِيَّ سَمَاعِيلُ » <sup>(٣)</sup> ، وذلك هو الأتيس <sup>(٤)</sup> .

ومنهم جماعة يخففون الهمزة الأولى « الساكنة » بإبدالها حرف مد مجانس  
لحركة ما قبلها ، على حد تخفيفها في : « رَأْسِي » و « ذَيْبِي » و « لُومِي » ،  
ويحققون الهمزة الثانية « المتحركة » ، فيقولون : « أَقْرَأَيْتَ » و « أَقْرَأَيْتَ أَبَاكَ » و  
« لَمْ يَرْدُوْهُ أَبُوكَ » و « لَمْ تَرْدُوْهُمُكَ » و « لَمْ يَرْدُوْهُ إِسْمَاعِيلُ » <sup>(٥)</sup> .

ومنهم جماعة يحققون الهمزتين معا ، وهم بنو تميم والكوفيون <sup>(٦)</sup> ، وهو  
الأصل في اللغة .

هذه أربعة مذاهب في هذه المسألة ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً  
فيها ، وهو إدغام الهمزة الأولى في الثانية على حد إدغامها في : « رَأْسِي » و  
« لَأَلِي » ، فيقولون : « أَقْرَأَيْتَ » و « أَقْرَأَيْتَ » و « لَمْ يَرْدُوْهُ خَوْكُ » و « لَمْ  
يَرْدِيَّ سَمَاعِيلُ » <sup>(٧)</sup> . - والله أعلم - .



(١) انظر : الكتاب ٥٥٠/٣ ( هارون ) ، وشرح الشافية ٦٦/٣ .

(٢) تنظر : الكتاب ٥٥٠/٣ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٦٦/٣ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١٢٠/٩ .

(٤) انظر : المستوفي في النحو ، لعلى بن مسعود الفرخان ٢١٦/٢ ، تحقيق الدكتور / محمد بدوي  
المختون .

(٥) انظر : شرح الشافية ٦٦/٣ ، وشرح المفصل ١٢٠/٩ .

(٦) انظر : شرح الشافية ٦٦/٣ .

(٧) انظر : المرجع السابق ، وشرح المفصل ١٢٠/٩ ، والمستوفي ٢١٦/٢ ، ٢١٧ .

**المبحث الرابع****احكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين في كلمة**

اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة إما أن تكون في الطرف ، أي : في موضع اللام ، وإما أن يكون في غيره .

فإذا التقت هاتان الهمزتان في موضع اللام وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » مطلقا ، أي : مع فتح الهمزة الأولى أو كسرها أو ضمها ، ولا يسوغ استعمال أمثلة لهذا الضرب ، إذ لا أثر لها في فصيح الكلام ، ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن ثم افترض الصرفيون له أبنية لمجرد التدريب ، حيث بنوا من الفعل المهموز : « قَرَأَ » ثلاث صيغ ، إحداها لفتح أولى الهمزتين على وزن « جَعَفَرٍ » فيقال : « قَرَأَ » ثلاث صيغ ، إحداها لفتح أولى الهمزتين على وزن « جَعَفَرٍ » فيقال : « قَرَأَ » والثانية لكسرها على وزن « قَرَمِزٍ » - وهو نوع من الصيغ ، مائل للحمزة - ، فيقال : « قَرَمِزٍ » ، والثالثة لضمها على وزن « بُرْتُزٍ » ، فيقال : « قُرُوزُ » ، فهذه الصيغ الثلاث لم يعرف لها نظائر ماثورة ، ولا بأس من الوقوف على حكم تخفيف الهمزة فيها على سبيل التدريب ، وهو وجوب إبدال الهمزة الثانية « ياء » في الصيغ الثلاث ، وذلك لقرب غرض الياء من الهمزة ، ولأنها لو أبدلت « واوا » لقلبت بعد ذلك « ياء » ، إذ إن الواو تبدل ياء إذا وقعت ثالثة فصاعداً بعد كسرة أو ضمة ، وكذلك إذا وقعت رابعة فصاعداً بعد فتحة ، ولذلك تعينت « الياء » مطلقا ، فيقال - في الصيغة الأولى - : « قَرَأَى » ، بإبدال الهمزة الثانية « ياء » - وجوبا - ، ثم تبدل هذه الياء « ألفا » لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : « قَرَأَى » ، ويعد اسما مقصورا .

ويقال - في الصيغة الثانية - : « قَرَمِزٍ » ، بإبدال الهمزة الثانية « ياء » - وجوبا - ثم تحذف الحركة لاستقامتها على الياء ، ويبقى التنوين لكون هذا الاسم معربا ، وحيث أنه يلتقي ساكتان ، التنوين و « الياء » بعد حذف حركتها ، فتحذف الياء تخلصا من التقاء الساكتين ، فيقال : « قَرَمِزٍ » على وزن « هِنْدٍ » ، ويعد هذا الاسم من المنقوص الذي حذفت لامه ، كـ « دَاعٍ » و « قَاضٍ » و « هَادٍ » ، ونحوها .

وفي الصيغة الثالثة يقال : « قُرُؤِي » ، بإبدال ثانية المهمزتين « ياء » - « وجوبا » - ، ثم تقلب ضمة الهمزة الأولى كسرة لتسلم الياء من الإعلال بقلبها « واوا » ، فيقال : « قُرُؤِي » ثم تحذف حركة الياء للاستتقال ، ثم تحذف الياء تحلصا من التقاء الساكنين ، فيقال : « قُرء » على وزن « قُفْلٍ » ، وبعد هذا الاسم - أيضا - من المنقوص الذي حذفت لامه <sup>(١)</sup>

أما إذا كان التقاء المهمزتين المتحركتين في غير موضع اللام فإنه يجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » أو « واوا » بحسب ما تقتضيه القواعد ، إذ إن هذه الهمزة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والهمزة الأولى لا تخلو - أيضا - من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فينتج عن ذلك تسع صور ، حاصلة من ضرب الأحوال الثلاثة للهمزة الأولى في الأحوال الثلاثة للهمزة الثانية ، وقد قضى الصرفيون بأن تبدل الهمزة الثانية « ياء » في أربع منها وذلك إذا كانت مكسورة مع فتح الأولى أو كسرهما أو ضمهما ، أو كانت مفتوحة مع كسر الهمزة الأولى ، وتبدل « واوا » في الصور الخمس الباقية ، وذلك إذا كانت مضمومة مع فتح الهمزة الأولى أو كسرهما أو ضمهما ، أو كانت مفتوحة مع فتح الأولى أو ضمهما <sup>(٢)</sup> .

والأمثلة التي أوردتها النحويون للصور التسع أكثرها أبنية وصيغ فرضية لم يعثر لها على أثر فيما نطقت به العرب ، والمقبول منها والسائغ في الاستعمال أربعة أمثلة ، هي : « أَوَادِمُ » جمع « آدَمَ » - الْمُسْحَى بِو - ، و « أَوَيْدِمُ » تصغيره ، و « أَوُبُ » جمع « أَبُ » المذكور في قول الله - تعالى - : « وَفَإِذْكَ أَبَا » <sup>(٣)</sup> ، وهو المرعي ، و « أَبَيْمَةُ » جمع « إِمَامُ » ، فثلاثة منها أمثلة لثلاث صور من صور إبدال الهمزة « واوا » والرابع مثال لصورة من صور إبدالها « ياء » وبيانها ما يلي :

- « أَوَادِمُ » أصله : « أَلَادِمُ » ، بهمزتين متاليتين مفتوحتين ، على وزن : « أَفَاعِلُ » ، أولى المهمزتين زائدة والأخرى فاء الكلمة ، أبدلت الهمزة الثانية « واوا » - « وجوبا » -

(١) انظر : شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤٢٠ ، ٤٢١ . وشرح التصريح ٢/ ٣٧٤ .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٤ .

(٣) سورة عبس : الآية ٣١ .



لوقوعها مفتوحة بعد همزة مفتوحة ، فقليل « أَوَادِمُ » <sup>(١)</sup> .

- و « أُؤَيِّدُمُ » تصغير « أَدَمَ » - المسمى به - على صيغة « فُعَيْعِلِ » ، وأصله : « أُؤَيِّدُمُ » ، بهزتين متاليتين أولاهما مضمومة والأخرى مفتوحة ، ومن ثم وجب إبدال الهمزة الثانية « واوا » قليل : « أُؤَيِّدُمُ » <sup>(٢)</sup> .

- و « أُؤُبُّ » أصله : « أُؤَبُّ » على وزن « أَفْعَلُ » ، بهزتين متاليتين ، أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، بعدها مثلان متحركان « الباءان » أولهما مضموم ، والقياس يقتضي أن تبدل الهمزة الثانية « ألفا » لسكونها بعد همزة مفتوحة ، على حد إبدالها في : « أَدَمُ » إلا أن المثليين الواقعيين بعد الهمزة الساكنة ينبغي إدغامهما ، فنقلت ضمة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلًا إلى الإدغام ، إذ إن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة <sup>(٣)</sup> . فلما سكنت الباء الأولى - باعتبار الوضع - أدغمت في الباء الثانية قليل : « أُؤُبُّ » ، ولما كان اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة غاية في الثقل وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « واوا » ، لوقوعها مضمومة - وضعا - بعد همزة مفتوحة ، قليل : « أُؤُبُّ » <sup>(٤)</sup> .

- و « أُؤَيِّمَةُ » أصله : « أُؤَيِّمَةُ » ، إذ إنه جمع قلة على بناء « أَفْعَلَةٍ » ، فهذا البناء يلتزم في أمور منها كون المفرد على وزن « فِعَالٍ » - بكسر الفاء - بحيث تماثل عينه لأمه ، أي : تكون عينه ولأمه من جنس واحد ، كـ « زِمَامٍ » وجمعه : « أَزْمَةُ » ، وأصله قبل الإدغام : « أَزْمِيَّةٌ » ، ومثله « إِمَامٌ » فإنه يجمع على « أَفْعَلَةٍ » ، فيقال : « أُؤَيِّمَةُ » ، بهزتين متاليتين أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، وقد وقع بعدها مثلان متحركان ، وهما « الميمان » والقياس يقتضي تخفيف الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين في هذه

(١) انظر : الكتاب ٥٥٢/٣ ( هارون ) ، وشرح التصريح ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤١٩/٤ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٤١/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٥٢/٣ ( هارون ) ، وشرح التصريح ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤١٩/٤ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٤١/٢ .

(٣) انظر : الدر المنصون ٤٥١/٣ .

(٤) انظر : شرح التصريح ٣٧٤/٢ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤٢٠/٤ ، وشرح ابن عقيل في حاشية الخضري ٤٤٣/٢ .

الكلمة ، وذلك بإبدال الهمزة الساكنة « ألفا » لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة ، على حد إبدالها في : « آتِيَّةٌ » جمع : إتياء ، إذ الأصل فيه : « آتِيَّةٌ » إلا أن الهمزة الساكنة في : « آتِيَّةٌ » ولها مثلان مجتمعان كلاهما متحرك ، أي اليمين ، وقد توفرت فيها شروط وجوب الإدغام ، ولما كان الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة نقلت حركة الميم الأولى وهي « الكسرة » إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام ، ثم أدغمت الميم الأولى التي سكنت - وضعا - بعد إلقاء حركتها على ما قبلها في الميم الأخرى ف قيل : « أَيْمَةٌ » ، بهمزتين أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة - باعتبار الوضع - ، وذلك يوجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لكونها مكسورة بعد همزة مفتوحة ، ف قيل : « أَيْمَةٌ » ، وذلك هو القياس عند النحويين البصريين ، وارتضاء جماعة منهم الفارسي <sup>(١)</sup> .

وذهب الكوفيون على تحقيق الهمزتين معا ، واحتجوا بأن الهمزة الأولى في « أَيْمَةٌ » زائدة على المفرد : « إِمَامٌ » ، إذ إنها همزة الجمع ، فهي تشبه - في ذلك - همزة الاستفهام الداخلة على « إِذَا » ونحوه ، إذ يقال : « أَيْدَا » ، بتحقيق الهمزتين ، يضاف إلى ذلك أن كلا من همزة الجمع وهمزة الاستفهام محركة بالفتح ، فلما تشابها في الزيادة والحركة حقت الهمزتان في : « أَيْمَةٌ » على حد تحقيقها في : « أَيْدَا » ، ونحوها <sup>(٢)</sup> .

ورد هذا القول للكوفيين بأن لفظ « أَيْمَةٌ » كلفظ « أَيْدَا » ونحوه وليس مثله في أحوال البنية ، لأن « همزة الاستفهام » كلمة مستقلة برأسها ، فهي منفصلة عن « إِذَا » وعليه يكون التقاء الهمزتين من كلمتين ، أما همزة الجمع في : « أَيْمَةٌ » فهي من بنية الكلمة ، إذن التقاء الهمزتين في كلمة واحد . - و - أيضا - كسرة الهمزة الثانية في « أَيْدَا » أصيلة ، وكسرتها في « أَيْمَةٌ » عارضة ولذلك لا يجوز حمل هذا الجمع على « أَيْدَا » ،

(١) انظر : شرح المفصل ١١٧/٩ ، وشرح التصريح ٣٠٣/٢ ، والنشر ٣٧٩/١ ، والدر المصون ٤٥١ ، ٤٥٠/٣ .

(٢) انظر : الحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، والحجة ، لابن خالويه : ص ١٧٣ ، بتحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، والكشف ٤٩٨/١ .

ونحوه في تحقيق الهمزتين معا ، وإنما ينبغي تخفيف الثانية منهما بإبدالها « ياء » - على القياس - كما ذهب البصريون ، فيقال : « أَيْمَةٌ »<sup>(١)</sup> .

وأضاف الزمخشري - في ذلك - مذهبا ثالثا ، إذ ذهب إلى تحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل ، بحيث ينطق بها بين « الهمزة » و « الياء » ، وصرح بأن إبدالها « ياء » كما ذهب البصريون لا يجوز ، والقراءة بها لحن وتحريف<sup>(٢)</sup> .

وهذا القول للزمخشري مرفوض ، ومذهبه مردود ، فقلوه مرفوض ، لأن قراءة « أَيْمَةٌ » كيف تكون لحنًا وتحريفا وقد قرأ بها رأس النحاة البصريين أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ أهل مكة ابن كثير ، وقارئ أهل المدينة نافع - كما سيأتي - ؟!

ومذهبه مردود بأن قراءة التسهيل بين بين تفضي إلى ملاحظة الهمزة الثانية التي تضاعف بها ثقل الكلمة ، إذ إن جعلها بين بين يؤدي إلى كون « الياء » مشوية بالهمزة ، والقياس ألا يكون في الياء بقايا الهمزة ، لوجود همزة متحركة قبلها ، بل يجب أن تكون « ياء » خالصة ؛ فيقال : « أَيْمَةٌ » ، كما ذهب البصريون ، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup> .

هذا ... وقد ورد لفظ « أَيْمَةٌ » في القرآن الكريم في خمسة مواضع ، وذلك في قول الله - تعالى - : ﴿ فَفَتَبْنَا آلَ الْكُفْرِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَتَذَوِّبُ بِأَمْرِنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَتَذَوِّبُ بِأَمْرِنَا إِلَى النَّارِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَتَذَوِّبُ بِأَمْرِنَا ﴾<sup>(٨)</sup> .

وللقراء في « أَيْمَةٍ » خمسة أوجه ، الثلاثة الواردة عن النحاة ، ووجهان

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي بن أبي طالب ١/ ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) انظر : الكشف ، للزمخشري ٢/ ٢٥١ ، نشر / دار الريان للتراث بالقاهرة .

(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن بيشر ٩/ ١١٧ ، والكشف ١/ ٤٩٩ .

(٤) سورة التوبة . من الآية ٢١ .

(٥) سورة الأنبياء : من الآية ٧٣ .

(٦) سورة القصص . من الآية ٥ .

(٧) سورة القصص : من الآية ٤١ .

(٨) سورة السجدة : من الآية ٢٤ .

آخران ، فقد قرأ حمزة ، وعاصم ، والكسائي - من الكوفيين - ، وابن عامر ، وابن زكوان ، وخلف ، وروح : « أَئِمَّةٌ » ، بتحقيق الهمزتين من غير إدخال ألف بينهما ، ووافقهم - في ذلك - الحسن والأعمش <sup>(١)</sup> .

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : « أَيْمَةٌ » ، بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية بإبدالها « ياء » خالصة بغير مد بينهما <sup>(٢)</sup> .

وقرأ الجمهور من أهل الداء : « أَئِمَّةٌ » ، بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بجعلها بين الهمزة والياء <sup>(٣)</sup> ، وروى أن قراءة التسهيل بين بين قرأ بها - أيضا - نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو <sup>(٤)</sup> .

هذه هي الأوجه الثلاثة التي وردت عن النحويين ، أما الوجهان اللذان أضافهما القراء فأولهما : « أَئِمَّةٌ » ، بتحقيق الهمزتين مع إدخال ألف مدٍّ بينهما ، وبه قرأ هشام <sup>(٥)</sup> والوجه الآخر : أَيْمَةٌ بتحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الثانية بإبدالها « ياء » محضة ، مع إدخال ألف مدٍّ بين الهمزة والياء ، وروى أن الذي قرأ به نافع <sup>(٦)</sup> .

وَيَعْدُ ... فهذا تمام القول في الأمثلة الأربعة التي يسوغ استعمالها ، بقي أن نعرض لذكر الصيغ والأبنية التي ابتدعها الصرفيون على سبيل الافتراض للإيضاح والتدريب ، ولإمكان القياس عليها إذا أريد انتزاع مثال لصورة فرضية أخرى ، وهذه الصيغ تشكل في خمسة أمثلة ، ثلاثة منها لوجوب إبدال الهمزة الثانية « ياء » ، واثنان لوجوب إبدالها « واو » .

فما ذكر على سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف الهمزة الثانية

(١) انظر : النشر ٣٧٨/١ ، والإتحاف : ص ٥٠ ، والحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ ، والدر المصون ٤٥٠/٣ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١٥/٥ ، والحجة ، لابن زنجلة : ص ٣١٥ .

(٣) انظر : النشر ٣٧٨/١ ، والإتحاف : ص ٥٠ .

(٤) انظر : الدر المصون ٤٥٠/٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ١٥/٥ ، والدر المصون ٤٥٠/٣ ، والإتحاف : ص ٥٠ .

(٦) انظر : البحر المحيط ١٥/٥ ، والحجة ، لابن خالويه : ص ١٧٣ ، والدر المصون ٤٥٠/٣ .

بإبدالها « ياء » في غير الطرف يتمثل في أن يصاغ من الفعل « أَمَّ » - بمعنى : قَصَدَ، أو صَارَ إِمَامًا - مثال على وزن : « أَصْبَحَ » ، بفتح الهمزة وكسر الباء ، فيقال : « أُمِّمَ » ، ومثال على وزن : « إِصْبَحَ » بكسر كل من الهمزة والباء ، فيقال : « إِئِمَّ » ، ومثال على وزن « أَصْبَحَ » ، بضم الهمزة وكسر الباء ، فيقال : « أُوِّمَّ » <sup>(١)</sup> وإجراء التخفيف فيها على الوجه التالي :

- « أُمِّمَ » اجتمعت فيه همزتان في غير الطرف ، أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة ، وقع بعدها مثلان ، وهما الميمان ، وأول المثلين مكسور ، يقتضي القياس إبدال الهمزة الثانية « ألفا » لسكونها بعد همزة مفتوحة ، ولكن لما كان الاعتناء بالإدغام المثلين أشد من الاعتناء بإبدال ثانية الهمزتين حرف مد فإن كسرة الميم الأولى تنقل إلى الهمزة الساكنة قبلها ، توصلان للإدغام ، ثم تدغم هذه الميم في الميم الأخرى ، لكونها سكنت بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لكونها مكسورة - باعتبار الوضع - بعد همزة مفتوحة ، فيقال : « أِيَّمَ » .

- و « إِئِمَّ » اجتمعت فيه همزتان ، أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مكسورة ، ولكون الإعتناء بالإدغام أشد تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها لإمكان الإدغام ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » لوقوعها مكسورة - وضعاً - بعد همزة مكسورة ، فيقال : « إِيَّمَ » .

- و « أُوِّمَّ » اجتمعت فيه همزتان ، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مكسورة ، تنقل كسرة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلان إلى الإدغام ، إذ إن الاعتناء به أشد ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها « ياء » ، لوقوعها مكسورة - وضعاً - بعد همزة مضمومة ، فيقال : « أِيَّمَ » .

أما المثالان اللذان ذكرا على سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف ثاني الهمزتين في غير الطرف بإبدالها «واوا» ، فأولها : يتمثل في أن يصاغ من الفعل «أم» مثال على وزن . «إِصْبَحْ» بكسر الهمزة وضم الباء ، فيقال : «أُمِّمْ» ، بهمزتين مجتمعتين ، أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان ، أولاهما مضمومة ، تنقل ضمة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام ، لكون الاعتناء به أشد من إبدال الهمزة الساكنة حرف مد كما يقتضي القياس ، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «واوا» ، لوقوعها مضمومة - باعتبار الوضع - بعد همزة مكسورة ، فيقال : «إِوُمَّ» .

والمثال الآخر: يتمثل في أن يصاغ من الفعل «أم» بناء على وزن «أَبْلَمَ» ، بضم الهمزة وضم اللام - وهو غليظ الشفتين - فيقال : «أُؤُمِّمْ» ، بهمزتين ملتقيتين ، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة ، بعدها ميمان أولاهما مضمومة ، ولما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ، ثم تدغم في الميم الأخرى ، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «واوا» لكونها مضمومة - وضعاً - بعد همزة مضمومة ، فيقال : «أُؤُمَّ» <sup>(١)</sup> .

- والله أعلم -



## المبحث الخامس

### أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين في كلمتين

إذا التقت همزتان متحركتان منفصلتين ، أي : من كلمتين فإن ثانيتهما إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في أولها ، وإما أن تكون زائدة كـ « همزة المضارعة » و « همزة الوصل » فإن كانت بعض الكلمة الثانية فإن الهمزة الأولى إما أن تكون بعض الكلمة الأولى ، بحيث تقع في طرفها ، وذلك نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » ، وإما أن تكون مستقلة ، بحيث تعد مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ، ويعنى بها « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَلَأَنْتَ مُوقِنٌ ؟ » ، وإما أن تكون زائدة في حكم المستقلة ، ويعنى بها « همزة المضارعة » ، إذ إن الفعل المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الفعل الماضي ، وذلك نحو : « أَوْمٌ » و « أَيْنٌ » .

وإن كانت الهمزة الثانية زائدة فإن الهمزة الأولى لا تكون إلا « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَأَحَدُكُمْ ؟ » ، ونحو : « أَلْأَحَقُّ أَنْ أَخَاكَ آتٍ ؟ » . من ذلك ندرك أن التقاء الهمزتين متحركتين من كلمتين بتحقيق في ثلاث صور ، وقد اختلفت آراء النحويين والقراء في أحكامها في كل صورة منها ، وتفصيل ذلك ما يلي :

#### أولاً : أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة :

الهمزتان الملتقيتان متحركتين من كلمتين ، أولاهما تقع في طرف الكلمة الأولى ، والأخرى تقع في صدر الكلمة الثانية إما أن تنفقا في الحركة ، وإما أن تختلفا فيها ، فالتفتحتان في حركة واحدة إما أن تكونا مفتوحتين ، أو مكسورتين ، أو مضمومتين ، فالفتوحتان كما في نحو قول الله - تعالى - : « فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا » <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : « حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> ، والمكسورتان كما في قول الله - تعالى - :

(١) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : من الآية ١٨ .

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٤ .

﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ لَسْتُنَّ كَحَاحِلٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمضمومتان كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهَا أَوْلِيَاءٌ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير .

والمختلفتان في الحركة إما أن تكون أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة ، كما في نحو قول الله - تعالى - : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ مُهْذَبَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وإما أن تكون أولاهما مكسورة والأخرى مفتوحة، كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وإما أن تكون الأولى مفتوحة والأخرى مضمومة ، كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿ كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رُسُومُهَا كَذَبُوهُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وإما أن تكون الأولى مضمومة والأخرى مفتوحة ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ ذَلِكَ جَزَاءُ أعدَاءِ اللَّهِ النَّارُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وإما أن تكون أولاهما مضمومة والأخرى مكسورة ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ يَتَدَيَّ مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(٨)</sup> ، والتقاء الهمزتين على هذا النحو في القرآن الكريم كثير ، وذكر ابن الجزري: أن كون أولى الهمزتين مكسورة والثانية مضمومة لم يرد لفظه في القرآن الكريم وإنما ورد معناه ، وذلك في نحو قول الله - تعالى - : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ ﴾<sup>(٩)</sup> ، والمعنى : وَجَدَ عَلَى الْمَاءِ أُمَّةٌ<sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة البقرة : من الآية ٣١ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٣٢ .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية ٣٢ .

(٤) سورة القرة : من الآية ١٣٣ .

(٥) سورة القرة : من الآية ٢٨٢ .

(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤ .

(٧) سورة فصلت : من الآية ٢٨ .

(٨) سورة البقرة : من الآية ١٤٢ .

(٩) سورة القصص : من الآية ٢٣ .

(١٠) انظر : النشر ١/ ٢٨٨ .



وللنحويين والقراء في أحكام هاتين الهمزتين من حيث التحقيق والتخفيف خمسة مذاهب ، يبانها ما يلي :

١- ذهب بنو تميم إلى تحقيق الهمزتين معا <sup>(١)</sup> ، وهو الأصل في اللغة ، والتحقيق - ها هنا - أحسن ما يكون ، لأن احتمال الثقلين في لفظين منفصلين أهون <sup>(٢)</sup>.

وهذا المبدأ قرأ به ابن زكوان ، وابن عامر ، وأهل الكوفة : ( حزة ، وعاصم ، والكسائي ) ، وكذا روح ، وخلف ، وواقفهم الحسن ، والأعمش <sup>(٣)</sup>.

٢- ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين ، وكذا جمهور القراء إلى تحقيق الهمزة الأولى ، وتسهيل الثانية بين <sup>(٤)</sup> وهذا المذهب أشف المذاهب وأقيسها ، لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها <sup>(٥)</sup>.

وقد قرأ بهذا المذهب نافع ، وابن كثير ، وهشام ، وغيرهم من جمهور القراء <sup>(٦)</sup> ، حيث حققوا الهمزة الأولى في الآيات المذكورة ، ونحوها ، وخففوا الثانية بمجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة ، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة <sup>(٧)</sup>.

٣- ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى تسهيل الهمزة الأولى بين <sup>(٨)</sup> لكونها آخر الكلمة الأولى إذ الأواخر محل التغير ، وتحقيق الهمزة الأخرى لكونها صدر الكلمة الثانية ، وما كان في صدر الكلمة أخرى أن يحافظ عليه باستحفاظ صورته الأصلية <sup>(٩)</sup> ، واحتج لذلك بأن التقاء الهمزتين من كلمتين يشبه التقاء

(١) انظر : الكتاب ٥٥١/٣ (هارون) ، وشرح المفصل ، لابن عيش ١٢٠/٩.

(٢) انظر : المستوفي في النحو ٢/٢١٥ ، وشرح الشافية ٣/٦٥ ، والكشف ١/٧٣.

(٣) انظر : المستوفي ٢/٢١٥ ، والكشف ١/٧٣ ، والنشر ١/٣٨٦ ، والإتحاف : ص ٥٢ ، ٥٣.

(٤) انظر : الكتاب ٥٤٩/٣ (هارون) ، والمقتضب ١/١٥٩ ، والنشر ١/٣٨٨.

(٥) انظر : المقتضب ١/١٥٩ ، والمستوفي ٢/٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/١١٨.

(٦) انظر : المستوفي ٢/٢١٦ ، والكشف ١/٧٣ ، والإتحاف : ص ٥٢ ، ٥٣.

(٧) انظر : الكشف ١/٧٣.

(٨) انظر : الكتاب ٥٤٩/٣ ، والمقتضب ١/١٥٨ ، والمستوفي ٢/٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/١١٨.

وشرح الشافية ٣/٦٥.

الساكنين من كلمتين ، إذ التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني ، كما في نحو: « ذَهَبَتِ الْهِنْدَاتُ » ، حيث كسرت « تاء التانيث » لالتقاء ساكنة مع حرف التعريف الساكن في صدر الكلمة التي وليتها ، ومن ثم تخفف الهمزة الأولى بالتسهيل بين بين دون الثانية <sup>(١)</sup> .

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، والبزي ، وقالون <sup>(٢)</sup> ، ففي الآيات المذكورة ، ونحوها خففوا الهمزة الأولى بتسهيلها بين الهمزة و « الألف » ، أو « الياء » ، أو « الواو » ، بحسب حركتها وحققوا الهمزة الثانية .

٤- ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزتين معا ، وذلك بحذف الهمزة الأولى ، وإبدال الثانية حرف مد صريح بحسب حركة الهمزة الأولى ، فتبدل « ألفا » إذا كانت الأولى مفتوحة ، نحو : « جَاءَ شَرَّاطُهَا » ، وتبدل « ياء » إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة ، نحو : « مِنَ النَّسَائِنِ أَثْقَيْتُ » ، وتبدل « واوا » إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة ، نحو : « يَشَاءُ وَلِي ... » <sup>(٣)</sup> ، وقرأ بهذا المذهب ورش ، وقنبل <sup>(٤)</sup>

٥- ذهب بعض النحويين إلى تخفيف الهمزة الأولى بحذفها وتحقيق الثانية ، أو تخفيف الثانية بحذفها وتحقيق الأولى ، فيجتزأ بالهمزة المحققة عن الأخرى المحذوفة ، وذلك إذا اتفقت الهمزتان في الحركة ، بأن تكونا مفتوحتين ، فيقال : « جَاءَ شَرَّاطُهَا » و « جَاءَ شَرَّاطُهَا » ، أو مكسورتين ، فيقال : « هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ » و : « هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ » أو مضمومتين ، فيقال : « أُولَئِكَ أُولَئِكَ » و « أُولَئِكَ وَلَئِكَ » ، فإذا اختلفتا في الحركة فإن التخفيف يكون بحذف الهمزة الثانية فقط ، وتحقيق الهمزة الأولى ، وذلك نحو : « شَهِدَاءَ ذُ حَضَرَ » ، و « مِنَ النَّسَائِنِ نُ تَضِلُّ » ، و « جَزَاءُ عَذَابِ اللَّهِ » ، و « يَشَاءُ لِي ... » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩ .

(٢) انظر : التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني : ص ٣٣ ، مكتبة المثنى ببغداد ، وانظر الإنحاف : ص ٥١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١١٩/٩ ، وشرح الشافية ٦٦، ٦٥/٣ .

(٤) انظر : شرح الشافية ٦٦، ٦٥/٣ ، والإنحاف : ص ٦٦، ٦٥ .

(٥) انظر : المستوفي ٢١٨/٢ ، ٢١٩ .

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، وابن كثير ، والبزى ، وقالون <sup>(١)</sup> .

## ثانيا : احكام الهمزتين الملتقيتين ، اولاهما « همزة المضارعة » :

إذا التقت همزتان متحركتان اولاهما همزة المضارع للمتكلم فإن الهمزة الأخرى التي تكون في صدر مدخولها ، وهو الفعل الماضي ، إما أن تكون « فاء الفعل » ، نحو : « أُوْمُ » مضارع الفعل : « أُمُّ » ، وإما أن تكون همزة « أَفْعَلْ » الزائدة ، نحو : « أَكْرِمُ » مضارع « أَكْرَمَ » وأصله : « أَوْكِرِمُ » ، وفيما يلي بيان حكم هذه الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف ، في الموضعين :

أ- حكم الهمزة الثانية « فاء الفعل » :

إن كانت الهمزة الثانية الملتقية مع همزة المضارعة « فاء الفعل » فإن أهل التخفيف قضوا بجواز تخفيفها بإبدالها حرف مد من جنس حركتها ، على سبيل الاستحسان ، مع تحقيق « همزة المضارعة » ، إذ إنها محققة أبدا ، والأصل - في ذلك - تحقيق الهمزتين .

ولما يطرد ذلك في عدد من الأفعال ، لازمة كانت أو متعديّة ، منها :  
« أُوْبُ » مضارع : « أَبُ ، يُوْبُ » ، بمعنى : عَزَمَ وَتَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ <sup>(٢)</sup> ، و « أُوْتُ » مضارع « أَنَّهُ يُوْتُهُ أَنَا » ، بمعنى : كَبَّتُهُ وَغَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ <sup>(٣)</sup> ، و « أُوْجُ » مضارع : « أَجَّ يُوْجُ أَجًا » ، بمعنى : أَسْرَعَ <sup>(٤)</sup> ، و « أُوْشُ » مضارع : أَشَّ يُوْشُ ، بمعنى : نَشَطَ وَتَحَرَّكَ <sup>(٥)</sup> و « أُوْلُ » : أَلَّ فِي سَبَرِهِ ، و « يُوْلُ » بمعنى : أَسْرَعَ ، وَاهْتَزَّ وَاضْطَرَبَ <sup>(٦)</sup> ، و « أُوْمُ » مضارع : أُمَّهُ يُوْمُهُ أَنَا ، بمعنى : قصده <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : المرجع السابق ١١٩/٢ ، والكشف ٧٥/١ ، والتيسير : ص ٣٣ ، والنشر ٣٨٣ ، ٣٨٢/١ .

(٢) انظر : لسان العرب ٣/١ ، والقاموس المحيط ٣٥/١ .

(٣) انظر : اللسان ٢٠/١ ، والقاموس ١٤١/١ .

(٤) انظر : اللسان ٣٠/١ ، والقاموس ١٧٦/١ .

(٥) انظر : اللسان ٥٨/١ .

(٦) انظر : اللسان ١١١/١ ، والقاموس : ٣١٩/٣ .

(٧) انظر : اللسان ١٣٢/١ ، والقاموس ٧٥/٤ .

ففاء كل فعل من الأفعال المذكورة محركة بضمة عارضة ، إذ إن أصلها : « أَئِبُّ » و « أَأَجُّجُ » و « أَأَشُّشُ » و « أَأَلُّلُ » و « أَأُمُّمُ » بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلاًن أولهما مضموم ، والقياس يقتضي إبدال الهمزة الساكنة « ألفا » لافتتاح الهمزة قبلها ، إلا أن الاعتبار بإدغام المثليين مقدم على الإبدال ، لذلك نقلت ضمة أول المثليين إلى الهمزة الساكنة قبله ، ثم أدغم في ثانيهما ، فقيـل : « أَوُبُّ » و « أَوْتُتُّ » و « أَوُجُّ » و « أَوُشُّ » و « أَوُلُّ » و « أَوُمُّ » ، بتحقيق الهمزتين - على الأصل - ، ويموز تخفيف ثانيتهما بإبداهما « واو » - استحساناً - ، لكونها مضمومة باعتبار الوضع ، فيقال : « أَوُبُّ » و « أَوْتُتُّ » و « أَوُجُّ » و « أَوُشُّ » و « أَوُمُّ » <sup>(١)</sup>.

ومن الفعل المضارع المكسور « الفاء » نحو : « أَئِبُّ » مضارع أَبَّ يَبُّ أَبِيًّا ، بمعنى : عَزَمَ أو : تَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ <sup>(٢)</sup> ، و « أَئِجُّ » مضارع : أَجَّ يَجُّ أَجِجًا ، بمعنى : صَوَّتَ <sup>(٣)</sup> ، و « أَئِلُّ » مضارع : أَلَّ يَلُّ ، بمعنى : أَسْرَعَ ، واضْطَرَبَ <sup>(٤)</sup> ، و « أَئِنُّ » مضارع : أُنَّ الرَّجُلُ مِنَ الْوَجَعِ يَنْ أُنَّا وَأَيْنَا وَأَنَّة ، بمعنى : ثَأَوَّةَ <sup>(٥)</sup> . فكسرة فاء هذه الأفعال عارضة ، لأن الأصل - فيها - : « أَئِبُّ » و « أَأَجُّجُ » و « أَأَلُّلُ » و « أَأَنُّنُّ » ، بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلاًن أولهما مكسور ، نقلت كسوته إلى الهمزة الساكنة قبله توصلاً إلى الإدغام لكون الاعتبار به مقدم ، ثم أدغم أول المثليين في ثانيهما فقيـل : « أَئِبُّ » و « أَئِجُّ » و « أَئِلُّ » و « أَئِنُّ » ، بتحقيق الهمزتين - على الأصل - ويموز تخفيف ثانيتهما بإبداهما « ياء » - استحساناً - ، لكونها مكسورة باعتبار الوضع ، فيقال : « أَئِبُّ » و « أَئِجُّ » و « أَئِلُّ » و « أَئِنُّ » <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : شرح التصريح ٣٧٥ / ٢.

(٢) انظر : لسان العرب ٣ / ١ ، والقاموس المحيط ٣٥ / ١.

(٣) انظر : اللسان ٣٠ / ١ ، والقاموس ١٧٦ / ١.

(٤) انظر : اللسان ١١١ / ١ ، والقاموس ٣١٩ / ٣.

(٥) انظر : اللسان ١٥٤ / ١ ، ١٥٥ ، والقاموس ١٩٤ / ٤.

(٦) انظر : شرح التصريح ٣٧٥ / ٢.

والفعل المضارع المفتوح « الفاء » منه : « أَشُّ » مضارع : أَشُّ يَأْشُّ ، بمعنى : هَشُّ ، أي : ضَرَبَ الشَّجَرُ الْيَاسَ بِالْعَصَى لِيَتَسَاقَطَ وَرَقُهَا ، ذكره صاحب القاموس <sup>(١)</sup> ، و « أَشُّ » أصله : « أَشَّشُ » ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مفتوح ، وهما « الشَّيْبَانِ » ، نقلت فتحة الشين الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ليتيسر الإدغام ، ثم ادغمت في الشين الأخرى ، ف قيل : « أَشُّ » ، بهمزتين محقتين ، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ألفا » - استحسانا - لافتحاها باعتبار الوضع ، فيقال : « آشُّ » .

وإنما جاز تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها حرف علة - في هذا الموضع - لسببين : (أحدهما) : تشبيه « همزة المضارعة » بـ « همزة الاستفهام » ، إذ إن كلا منهما يدل على معنى زائد على أصل الكلمة ، فلما جاز إبدال الهمزة الملتقية مع همزة الاستفهام « ألفا » في نحو : « أَلَيْتَ » و « ياء » في نحو : « أَلَيْذَا » ، و « واوا » في نحو : « أَوْلَيْتَ » ، فكذلك الهمزة الثانية الواقعة « فاء الفعل » بعد همزة المضارعة ، الملتقية معها .

و (السبب الآخر) حمل همزة المضارع للمتكلم على بقية أحرف المضارعة ، إذ يجوز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » بعدها ، بإبدالها حرف علة ، كما في نحو : « يُؤْمِنُ » و « تُؤْمِنُ » و « يُؤْمِنُ » ، ونحو : « يَنُ » و « تَنُ » و « نَسِنُ » ، فلما جاز ذلك في بقية أحرف المضارعة ، حملت عليها « همزة المضارع للمتكلم » فجاز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » ، الملتقية معها ، بإبدالها حرف علة بحسب حركتها <sup>(٢)</sup> .

هذا ...

وتجدر الإشارة إلى أن التقاء الهمزتين على هذا النحو لم ترد له ألفاظ في القرآن الكريم ، وكذلك لالتقائهما في الموضع التالي .

(١) انظر : القاموس المحيط ٢/٢٥٩ ، ٢٩١ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/٤٢١ ، وحاشية الخضري ٢/٤٤٤ .

ب. حكم تخفيف الهمزة الزائدة الملتقية مع « همزة المضارعة » :

أجمع النحويون على وجوب تخفيف همزة « أَفْعَلْ » الزائدة ، الملتقية مع همزة المضارع للمتكلم ، وذلك بحذفها ، كما في نحو : « أَكْرِمُ » مضارع : « أَكْرَمَ » ، و « أَحْسِنُ » مضارع « أَحْسَنَ » ، و « أَرْسِلُ » مضارع « أَرْسَلَ » ، والأصل فيها : « أَوْكِرِمُ » و : « أَوْحْسِنُ » و « أَرْسِلُ » ، بهمزيين متحركتين ، أولاهما « همزة المضارعة » المضمومة ، وهي في حكم الكلمة المستقلة ، والأخرى همزة « أَفْعَلْ » الزائدة ، فلما التقيا فيما هو - في الظاهر - كلمة واحدة ، وهو « الفعل المضارع » كُتِبَ أن يثقل صدره باجتماع الهمزتين المتحركتين فوجب التخلص من ذلك بحذف الهمزة الثانية ، لأن الثقل جاء منها ، ولدلالة الأولى على المضارعة ، فضلا عن كونها طارئة على همزة « أَفْعَلْ » ، والحكم للطارئ ، ومن ثم حققت ، ووجب تخفيف الهمزة الثانية « الزائدة » بحذفها ، فقليل : « أَكْرِمُ » و « أَحْسِنُ » و « أَرْسِلُ » ، ونحو ذلك ، ثم جعل الحكم عاما فوجب حذفها بعد بقية أحرف المضارعة حملا لها على المضارع المبدوء بالهمزة ، طردا للباب على وتيرة واحدة ، فقليل : « يُكْرِمُ » و « تُكْرِمُ » و « يُحْسِنُ » و « تُحْسِنُ » و « يُرْسِلُ » و « تُرْسِلُ » و « يُرْسِلُ » وحمل عليه - أيضا - ما اشتق من هذه الأفعال ونحوها ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، فقليل : « مُكْرِمٌ » و « مُكْرَمٌ » و « مُحْسِنٌ » و « مُحْسَنٌ » و « مُرْسِلٌ » و « مُرْسَلٌ » ، ونحو ذلك <sup>(١)</sup> .

**ثالثا : أحكام الهمزتين الملتقيتين ، أولاهما « همزة الاستفهام » :**

إذا كانت أولى الهمزتين الملتقيتين « همزة الاستفهام » فإن الهمزة الأخرى إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في صدرها ، وإما أن تكون « همزة المضارعة » ، وإما أن تكون « همزة الوصل » .

(١) انظر للباب ، للعسكري ٣٥٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٩٥/٢ ، ٣٦٩ ، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤٨٣/٤

وقد أجمع النحويون والقراء على تحقيق « همزة الاستفهام » في كل المواضع ، أما الهمزة الثانية فإن لهم مذاهب وآراء مختلفة في حكمها من حيث التحقيق والتخفيف ، في كل موضع من المواضع الثلاثة المذكورة ، وإيضاح ذلك ما يلي :

١- حكم الهمزة الثانية الواقعة في صدر الكلمة الملتقية مع « همزة الاستفهام » :

إذا التقت « همزة الاستفهام » مع همزة واقعة في صدر الكلمة التي تليها ، فإن للنحويين والقراء في حكم هذه الهمزة ثلاثة مذاهب ، مع إجماعهم على تحقيق « همزة الاستفهام » ، وبيان تلك المذاهب ما يلي :

١- ذهب بنو تميم إلى الجمع بين الهمزتين محقتين ، واحتجوا بأن التحقيق هو الأصل ، والتخفيف فرع عنه ، وبأن الهمزتين - ها هنا - أقل ثقلًا ، لأنهما ليستا بمتلازمتين ، إذ إن أولاهما « همزة الاستفهام » ، وهي كلمة في تقدير الانفصال من الهمزة الثانية التي بدئت بها الكلمة الأخرى ، التالية لها ، فكل منهما قائمة بنفسها ، غير ملتصقة بالأخرى <sup>(١)</sup> ، فضلا عن أن ما بعد الهمزة الثانية أكثره ساكن ، كما في نحو : « أَأَنْذَرْتَهُمْ » و « أَنْفَكَا » و « أُولَئِكَ » و « أَأَلْهَيْنَا » - على ما سيأتي - ، فلو خففت الهمزة الثانية لَقَرَّبَ ذلك من التقاء الساكنين مجتمعين ، وبخاصة إذا أبدلت « ألفا » ، فلما خيف ذلك وجب تحقيق الهمزتين معا للسلامة من التقاء الساكنين <sup>(٢)</sup> وقيل : إن بنو تميم قضوا - أيضا - بإدخال « ألف » بين الهمزتين المحقتين فرارا من التقائهما <sup>(٣)</sup> .

وهذا المذهب قرأ به ابن زكوان ، وابن عامر ، وروح ، وأهل الكوفة (همزة وعاصم ، والكسائي ) ، ما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، وهو كثير ، منه قول الله - تعالى - : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ؟ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ قَالَ أَأَقْرَضْتَهُ ؟ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ١١٨/٩ ، والكشف ٧٣/١ .

(٢) انظر : الكشف ٧٣/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٠/٩ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية ٨١ .

- : ﴿ قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِبَنَاتِنَا إِيذًا وَبِزَهْمٍ؟ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - :  
 ﴿ ءَعْجَمِي وَعَزْنِي؟ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟ ﴾<sup>(٣)</sup>  
 وقوله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ؟ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَوْذَا  
 كُنَّا تُرَبًّا أَوْ ءَنَّا لِي خَلْقٍ جَدِيدٍ؟ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله - تعالى - : ﴿ أَفَنُكَا ءَالِهَةٌ دُونِ ءَلِهٍ  
 تُرِيدُونَ؟ ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله - تعالى - : ﴿ ءَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا؟ ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله  
 - تعالى - : ﴿ ءَأُنزِلَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا؟ ﴾<sup>(٨)</sup> فقد قرا القراء المذكورون :  
 « أَلَذَرْتَهُمْ؟ » و « أَفَرَرْتُمْ؟ » و « أَلَنْتَ؟ » و « أَغْصِي؟ » و « أَمِشْتُمْ؟ »  
 و « أَلِهَتُنَا؟ » ، و « أَلَذَّا؟ » و « أَلِنَا؟ » و « أَفَنُكَا؟ » و « أَوْزَل؟ » ، و  
 « أَوْزَلِي؟ » ونحوها ، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين تارة ، وبإدخال « ألف »  
 بينهما تارة أخرى<sup>(٩)</sup>.

٢- ذهب أكثر العرب إلى تخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل بين بين ، بحيث تجعل  
 بين الهمزة و « الألف » إذا كانت مفتوحة كما في : « أَلَذَرْتَهُمْ » و « أَفَرَرْتُمْ »  
 و « أَلَنْتَ » و « أَغْصِي » و « أَمِشْتُمْ » و « أَلِهَتُنَا » ، ونحو ذلك ، وتعمل  
 بين الهمزة و « الياء » إذا كانت مكسورة كما في : « أَلَذَّا » و « أَلِنُكَا » ،  
 ونحوها ، وتعمل بين الهمزة و « الواو » إذا كانت مضمومة كما في :  
 « أَوْزَل » و « أَوْزَلِي » ، ونحوها ، وقد احتجوا لذلك بأن أهل الحجاز  
 استعملوا تحقيق الهمزة المفردة فخففوها ساكنة نحو : « يُؤْمِنُ » ، ومتحركة

(١) سورة الأنبياء : الآية ٦٢.

(٢) سورة فصلت : الآية ٤٤.

(٣) سورة الملك : من الآية ١٦.

(٤) سورة الزخرف : من الآية ٥٨.

(٥) سورة الرعد : من الآية ٥.

(٦) سورة الصافات : الآية ٨٦.

(٧) سورة ص : من الآية ٨.

(٨) سورة القمر : من الآية ٢٥.

(٩) انظر : المستوفي في النحو ٢/ ٢١٦ ، والكشف ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، والنشر ١/ ٣٦٧ ، ٣٧٠.



نحو : « يُؤَاخِذُ » وتكريرها أعظم استثقالا ، فتحفيفها إذا تكررت أولى وأقيس ، واحتجوا - أيضا - بأن العرب وجميع القراء خففوا ثانية الهمزتين اللتفتيتين إذا كانت ساكنة ، فأبدلوا حرف مد - وجوبا - ، كما في نحو : « آدَمَ » ، و « إِيثَارَ » و « أُوْمِنُ » فتحفيفها إذا كانت متحركة أولى ، إذ المتحرك أقوى من الساكن <sup>(١)</sup>

وهذا المذهب قرأ به نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ورويس <sup>(٢)</sup> .

٣- ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة الثانية بتسهيلها بين بين ، مع إدخال « أَلَف » بينها وبين « همزة الاستفهام » المحققة ، فيقال « أَلْأَذَرْتَهُمْ » ، « أَأَفْكَأ » و « أَوَّلَفِي » ، وكذلك ما ورد مماثلا لذلك في الآيات المذكورة ، ونحوها ، واحتج أهل الحجاز لذلك بأن ، « همزة الاستفهام » مستقلة ، والهمزة الثانية مع كونها مسهلة بين بين فإنها تعد - في النية - همزة مقدر فيها بقاء الاستقلال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بين الهمزتين ألفا ليكون حائلا بينهما ، ومانعا من اجتماعهما ، وهذا المبدأ اختاره أبو عمرو ، وبه قرأ <sup>(٣)</sup> ، وقرأ به - أيضا - قالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر <sup>(٤)</sup> .

ب- حكم « همزة المضارعة » اللتفتية ثانية مع « همزة الاستفهام » :

إذا أدخلت « همزة الاستفهام » على جملة فعلية متصدرة بفعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم فإن همزة الاستفهام مفتوحة أبدا ، و « همزة المضارع » تكون مفتوحة أو مضمومة باتفاق ، ويجوز ورودها مكسورة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز حيث منعوا ذلك - كما ذكر - ، وما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، نكون « همزة المضارعة » - فيه - إما مفتوحة ، كما في نحو قوله - تعالى : « قَالَتْ يَتُوبُ لَكُمْ إِنْ أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ » ؟ <sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى -

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٩ ، والكشف ١/ ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ .

(٢) انظر النشر ١/ ٣٦٧ - ٣٧٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ١١٩ ، ١٢٠ .

(٤) انظر : الكشف ١/ ٧٤ ، والتيسير : ص ٣٢ ، والنشر ١/ ٣٧٠ ، والإنحاف : ص ٤٦ .

(٥) سورة هود : من الآية ٧٢ .

: ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ؟<sup>(١)</sup> وقوله - تعالى - : ﴿ لِيَتْلُوَنَّهُ أَشْكُرَ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ ؟<sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَاتَّخِذْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ءَالِهَةً ﴾ ؟<sup>(٣)</sup> ، وإما مضمومة ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ أُو۟سُّ۟رَتُكُم بِخَيْرٍ مِّنْ ذٰلِكُمْ ﴾ ؟<sup>(٤)</sup>

أما « همزة الاستفهام » فهي محققة بالإجماع ، وأما « همزة المضارعة » فإن للنحوين والقراء - فيها - المذاهب الثلاثة المذكورة في الموضع السابق ، وهي :

١- الجمع بين همزتي الاستفهام والمضارعة محقتين من غير فصل تارة ، ويدخل « ألف » بينهما تارة أخرى ، وهو مذهب بنى تميم<sup>(٥)</sup> ، وبه قرأ ابن زكوان ، وأهل الكوفة ( حمزة ، وعاصم ، والكسائي ) ، حيث حققوا الهمزتين في الآيات المذكورة ونحوها ، وجمعوا بينهما بلا فصل تارة كما هو مذكور ، وأدخلوا « ألفا » بينهما تارة أخرى ، وذلك نحو « أَلِدْ » و « أَسْجُدْ » و « أَشْكُرْ » و « أَتَّخِذْ » و « أُو۟سُّ۟رَتُكُم »<sup>(٦)</sup>

٢- تخفيف « همزة المضارعة » بالتسهيل بين بين ، بأن تجعل بين الهمزة و « الألف » في : « أَلِدْ » و « أَسْجُدْ » و « أَشْكُرْ » و « أَتَّخِذْ » ، ونحوها وتجعل بين الهمزة و « الواو » في نحو : « أُو۟سُّ۟رَتُكُم » ، ذلك مع تحقيق « همزة الاستفهام » ، وهذا هو مذهب أكثر العرب ، وبه قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وهشام<sup>(٧)</sup>

٣- إدخال « ألف » بين الهمزة المحققة ، وهي « همزة الاستفهام » ، وبين الهمزة المسهلة ، وهي « همزة المضارعة » ، وهو مذهب أهل الحجاز ، واختيار أبي عمرو ، وبه قرأ الأمثلة المذكورة ، ونحوها ، وقرأ به - أيضا - قالون عن نافع ،

(١) سورة الإسراء : من الآية ٦١ .

(٢) سورة النمل : من الآية ٤٠ .

(٣) سورة يس : من الآية ٢٣ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٥ .

(٥) انظر : شرح المفضل ٩٨ / ١٢٠ ، والمستوفي ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، والكشف ١ / ٧٣ ، والإنحاف .

ص ٤٩ ، ٤٥ ، ٤٤ .

(٦) انظر : شرح المفضل ٩ / ١٢٠ ، والمستوفي ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، والكشف ١ / ٧٣ ، والإنحاف : ص ٤٩ ، ٤٥ ، ٤٤ .

(٧) انظر : الكشف ١ / ٧٧ ، والإنحاف : ص ٤٩ ، ٤٥ ، ٤٤ .

وهشام عن ابن عامر<sup>(١)</sup>.

ويُقاس على ذلك «همزة المضارع المكسورة» عند من أجازوا فيها الكسر، فيجوز فيها الأوجه المذكورة إذا التقت مع «همزة الاستفهام»، فيقال: «إِخَالُ» و «أَعْلَمُ» و «أَحِبُّ» ونحوها، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين، أو بتسهيل «همزة المضارعة» بين يين، ويقال: «إِخَالُ» و «أَعْلَمُ» و «أَحِبُّ»، بإدخال «الف» بين الهمزتين محقتين، أو مع تسهيل «همزة المضارع» بين يين.

**جاء حكم «همزة الوصل» الملتقية ثانية مع «همزة الاستفهام»:**

إذا كانت «همزة الاستفهام» مفتوحة أبدا، فإن «همزة الوصل» حكمها أن تكون مكسورة أبدا، إذ إنها زيدت وصلة إلى النطق بالساكن، وإن أصلها الإسكان لكونها حرفا، فلما نُحِلَّ سكونها مع سكون ما بعدها حركت بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي «الكسرة»، فصارت مكسورة، فإن كان الحرف الثالث من اللفظ الذي زيدت فيه مضموما ضمما لازما وجب ضمها، كما في نحو: «أُسْحِذُ» و «أُنْطَلِقُ بَرْيَدُ» و «أُسْتَخْرِجُ»، وإنما وجب ضمها - حيثئذ - كراهية الخروج من كسرة إلى ضمة، لأنه خروج من ثقیل إلى ما هو أثقل منه، ليس بينهما إلا حرف ساكن، وهو حاجز غير حصين.

وإذا كانت زيادة «همزة الوصل» مع «لام التعريف»، وميمه، وفي «أَيُّسُنِ» القسم، فإنها تكون مفتوحة، أما كونها مفتوحة مع لام التعريف وميمه فلأن كلا منهما حرف، فاقضى ذلك أن اجعل حركتها معهما فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال، وأما كونها مفتوحة مع «أَيُّسُنِ» في القسم وهو اسم، فلائنه غير متمكن، إذ أنه لا يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارح الحرف بقلة تمكنه فتحت همزته تشبيها لها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وحكى يونس: «أَيُّسُنُ اللَّهِ» و «أَيُّمُ اللَّهِ» بالكسر على الأصل<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: شرح المفصل ١١٩/٩، ١٢٠، والكشف ١/٧٤، والإتحاف: ص ٤٥، ٤٩.

(٢) انظر - في ذلك - سر صناعة الإعراب، لابن جنى ١/١١٦، ١١٧، واللباب، للمعبرى -

من ذلك نترك أن « همزة الوصل » إما أن تكون مكسورة - وهو الأصل فيها والغالب - وإما أن تكون مضمومة ، وإما أن تكون مفتوحة ، فإن كانت مكسورة أو مضمومة فقد أجمع النحويون والقراء على وجوب التخفيف بحذفها إذا التقت مع « همزة الاستفهام » ، وذلك لوقوعها في الدرج بعد همزة الاستفهام ، وهي مفتوحة ، وحديث لا يلتبس الاستفهام بالخبر ، فحذف « همزة الوصل » المكسورة كما في نحو : « أَشَرَحَ صَدْرُكَ ؟ » ، وكما في قول الله - تعالى - : « أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جُنَّةٌ ؟ » <sup>(١)</sup> وقوله - تعالى - : « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَيْنِ » <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : « أَلَا تَأْخُذُهُمْ سِخْرِيهَا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ » <sup>(٣)</sup> ، وقوله - تعالى - : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ » <sup>(٤)</sup> وقد اتفق القراء على ما قضى به النحويون من حذف « همزة الوصل » ، فحذفت في الآيات المذكورة للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، إذ إن ذلك لم يؤد إلى لبس ، لكون همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ، والأصل : « أَفَرَأَيْتَ » ، و « أَصْطَفَى » و « أَلَا تَأْخُذُهُمْ » و « أَسْتَغْفَرْتَ » <sup>(٥)</sup> .

فإن كان التقاء « همزة الاستفهام » مع « همزة الوصل » المضمومة فإن ذلك لم يرد له ذكر في القرآن الكريم ، ويمثل له بنحو : « أُنْطَلِقُ بِزَيْدٍ ؟ » و « أَضْطَرُّ الرَّجُلُ ؟ » و « أَسْتَسْلِمُ الْعَدُوَّ » ، والأصل : « أَأُنْطَلِقُ » و « أَأُضْطَرُّ » و « أَأُسْتَسْلِمُ » ، فحذفت « همزة الوصل » لوقوعها في الدرج ، ولعدم اللبس بحذفها ، إذ إنها مضمومة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة <sup>(٦)</sup> .

أما إذا كانت « همزة الوصل » الملتقية مع « همزة الاستفهام » مفتوحة ، أي

١٩٢/٢، ١٩٣، وشرح المفصل ، لابن عيش ١٣٧/٩، وشرح التصريح ٣٦٥/٢، وشرح

الشافعية ٢٦١-٢٦٥.

(١) سورة سبأ : من الآية ٨.

(٢) سورة الصافات : الآية ١٥٣.

(٣) سورة ص : الآية ٦٣.

(٤) سورة المنافقون : من الآية ٦.

(٥) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٩ ، وشرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الشافعية ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩.

(٦) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٩ ، وشرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الشافعية ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩.

: همزة «آل» و «أَمْ» - في لغة حمير - و «أَيْمُسْ» - و - «أَيْمُ اللَّهِ» ، فإن التخفيف - حينئذ - لا يكون بمحذف همزة الوصل ، رغم وقوعها في الدرج ، لأن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر ، وإنما اتفق النحويون والقراء على أن تخفيفها يكون بوجه من وجهين <sup>(١)</sup> :

(أحدهما) - وهو الأنفصَح والأرجح - : إبدالهما «ألفا» لكونها مدا مجانسا لحركة همزة الاستفهام ، وليصح الجمع بينهما وبين ساكن بعدها ، نحو : «أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟» و «أَيْمَنُ اللَّهُ يَمِينُكَ» <sup>(٢)</sup> ، وقيل : إن أبا علي الفارسي وجماعة اقتصروا على هذا الوجه ، قاله الخضرأوى <sup>(٣)</sup> .

(الوجه الآخر) تسهيلها بين بين ، بحيث يُنطقُ بها بين الهمزة و «الألف» مع القصر ، وهذا الوجه - وإن كان مرجوحا - هو القياس ، لأن الإبدال شأن الهمزة الساكنة <sup>(٤)</sup> .

ومن تسهيلها قول الشاعر :

أَلْحَقْ إِن دَارُ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ \*\*\* أَوَاتَيْتُ حَبْلٌ أَنْ قَلْبُكَ طَائِرٌ <sup>(٥)</sup>

حيث سهلت «همزة الوصل» في قوله : «أَلْحَقْ» بجعلها بين الهمزة والألف ، مع القصر ، ومنه قول الآخر :

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَبْتَغِيهِ . \*\*\* أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَّبِعُنِي <sup>(٦)</sup>

(١) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٩ ، وشرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٦٨/٢ .

(٢) انظر : اللباب ١٩٥/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٦/٢ .

(٣) انظر : شرح التصريح ٣٦٦/٢ .

(٤) انظر : شرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٨٩/٤ .

(٥) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ص ١٣٣ ، والأغاني ١٢٧/١ ، والكتاب ١٣٦/٣ (هارون) ، والشاهد فيه قول : «أَلْحَقْ» حيث نطق بهمزة «آل» بعد همزة الاستفهام مسهلة بين الهمزة والألف مع القصر بعد «همزة الاستفهام» .

(٦) هذا البيت من البحر الوافر ، وهو للمقبب العبدى في ديوانه : ص ٢١٣ ، وخزانة الأدب ٣٧/٦ ، والشعر والشعراء ٤٠٣/١ ، والشاهد فيه قوله : «أَلْخَيْرُ» ، حيث سهل الشاعر همزة «آل» بين الهمزة والألف مع القصر .

حيث سهلت « همزة الوصل » في قوله : « أَلْخَيْرُ » بالنطق بها بين الهمزة والألف مع القصر .

هذا... وقد ورد التقاء « همزة الاستفهام » مع همزة الوصل المفتوحة في القرآن الكريم في قول الله - تعالى - : ﴿ قُلْ ءَالَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرٌ إِلٰهَيْنِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَالْقَيْنَ وَقَدْ كُنتُمْ بِهِمْ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَالْقَيْنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ ءَاللّٰهُ اُذِنَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ ءَاللّٰهُ حَمِيْرٌ اَمَّا يُفْرِكُوْنَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فقد قرأ القراء : « أَلَّذَكْرَيْنِ » و « أَلْآنَ » و « أَللَّهُ » بالوجهين المذكورين ، حيث ذهب كثير منهم إلى إبدال همزة الوصل « ألفا » خالصة مع المد للساكن ، وجعلوه لازما ، ومنهم من رآه جائزا ، ودفع آخرون إلى تسهيلها بجعلها بين الهمزة و « الألف » ، قياسا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح ، الملتقية مع « همزة الاستفهام » <sup>(٦)</sup>

والله أعلم



- 
- (١) سورة النعام من الآية ١٤٣ ، والآية ١٤٤ .  
 (٢) سورة يونس : من الآية ٥١ .  
 (٣) سورة يونس : من الآية ٩١ .  
 (٤) سورة يونس : من الآية ٥٩ .  
 (٥) سورة النمل : من الآية ٥٩ .  
 (٦) انظر : النشر ١ / ٣٧٧ ، والإعفاف : ص ٥٠ .



تخفيف الهمزة بالإبدال ، أو بالحذف ، أو بالتسهيل يجعلها بين بين ، شرطه عند أهل التخفيف من النحويين والقراء ألا تكون الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولا ولم يكن قبلها شيء ، وذلك لأن إبدالها حرف مد يتحقق بتدبير حركة ما قبلها ، وحذفها يتم بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وجعلها بين بين يتدبر بحركتها أو بحركة ما قبلها ، فضلا عن أن المبتدأ به خفيف ، إذ الثقل يكون في الأواخر ، يضاف إلى ذلك أن التخفيف يضعف الهمزة ويقربها من الساكن ، فكما لا يبدأ بساكن فكذلك لا يبدأ بما قرب منه ، ومن ثم لا تخفف الهمزة في نحو : « أَحْمَدَ » و « إِبْرَاهِيمَ » و « أُمُّ » ، إذا وقع كل منها في ابتداء الكلام ، فلا تبدل ولا تحذف ، ولا تسهل بين بين .

أما تخفيفها في الابتداء بغير هذه الأوجه الثلاثة فقد ورد في بعض المواضع بإبدالها « هاء » ، إذ إن « الهاء » مصابقة « الهمزة » في المخرج ، والمواضع التي أبدلت فيها الهمزة « هاء » منها ما كانت فيه الهمزة أصلا ، ومنها ما كانت فيه زائدة ، فمن إبدالها « هاء » وهي أصل قولهم : « هَيْكَلٌ » في الضمير : « إِيَّاكَ » <sup>(١)</sup> ومنه قول الشاعر :

فَهَيْكَلٌ وَالْأَمْرُ الَّذِي تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ <sup>(٢)</sup>

وروى عن قطرب أن بعضهم يقول : « إِيَّاكَ » - بفتح الهمزة - ، ثم يخففها بإبدالها « هاء » فيقول : « هَيْكَلٌ » <sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك قول الراجز :

(١) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥١ ، بشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ ، والمتع ١/ ٣٩٧ ، واللباب ٢/ ٣٤٤ .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لضمير بن رباعي في شرح شواهد الشافية : ص ٤٧٦ ، ولطفيل الغنوي في ديوانه : ص ١٠٢ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٨/ ١١٨ ، ١٠/ ٤٢ ، وروى آخر هذا البيت : « الْمَصَادِرُ » ، والشاهد فيه قوله : « فَهَيْكَلٌ » حيث أبدلت همزة « إِيَّاكَ » هاء .

(٣) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٢ ، والمتع ١/ ٣٩٧ .

هَيْئَاكَ أَنْ تُمْتَنَى بِشَعَثَعَانٍ خَبَّ الْقَوَادِ مَائِلِ الْبَدَانِ<sup>(١)</sup>  
يريد : « أَبَاكَ أَنْ تُمْتَنَى ... الخ ».

ومنه إبدال همزة « إن » الشرطية ، حيث أبدلت « هاء » في لغة طىء ، إذ يقولون : « مِنْ فَعَلْتُ فَهَلْتُ » يريدون : « إِنْ »<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك إبدال همزة « إن » الناسخة « هاء » مع اللام على اللزوم ، فمنهم من يقول : « لَهَيْئِكَ قَاتِمٌ » و « لَهَيْئِكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ »<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قول الشاعر :

لَهَيْئِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا \*\*\* لِلدَّوْمَةِ بِكَرَاضِيَّتِهِ الْأَرَاغِمِ<sup>(٤)</sup>  
يريد : « لِإِئْمَى لِأَشَقَى النَّاسِ ... الخ ».

ومن إبدال الهمزة الواقعة أصلا « هاء » قراءة بعضهم<sup>(٥)</sup> : « طَةً » مَا أَتَوَلَّنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشَقَّى<sup>(٦)</sup> - بتسكين الهاء - ، قيل : إِنْ المراد : طَاءِ الْأَرْضِ بِقَدَمَيْكَ جَمِيعًا ، لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجلية في صلاته ، وعليه فالهاء بدل من همزة « طَاءَ »<sup>(٧)</sup>.

وقيل : إِنْ من ذلك « هَيَّا » في النداء ، حيث خففت همزة « أَبَا » بإبدالها « هاء » ، لأنها أكثر من « هَيَّا » في الاستعمال<sup>(٨)</sup>.

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد وردا في الإفصاح : ص ٣٧٧ بلا نسبة ، وقد ذكرنا فيه بتقديم الثاني على الأول ، وذكرنا هكذا في سر الصناعة ٥٥٢/٢ ، بلا نسبة - أيضا - ، والشاهد فيها قوله : « هَيْئَاكَ » حيث أبدلت همزة « أَبَاكَ » بفتح الهمزة - في لغة - « هاء » مفتوحة .

(٢) انظر سر الصناعة ٥٥٢/٢ ، والممتع ١٧/١ ، وشرح الشافية ٢٢٣/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١٥٠/٣ ، سر الصناعة ٥٠٢/٢ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية ٣٧٨/٤ .

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لمزود بن ضرار في الأزهية : ص ٣٧ ، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٣٤٧/١٠ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٧٩/٤ ، والشاهد فيه قوله : « لَهَيْئِي » حيث أبدلت همزة « إِنْ » - في لغة - « هاء » .

(٥) هذه قراءة جماعة منهم الحسن ، وعكرمة ، وورش . (انظر البحر المحيط ٢٢٤/٦) .

(٦) سورة طه : الآيات ، الأولى ، والثانية .

(٧) انظر : سر الصناعة ٥٥٢/٢ ، ٥٥٣٢ ، والممتع ٣٩٨/١ .

(٨) انظر : سر الصناعة ٥٥٤/٢ ، والممتع ٣٩٨/١ .



ومنه إبدال همزة «أما» قال بعضهم : «هَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا» ، يريد : «أما والله» فخفف همزة «أما» بإبدالها «هاء» <sup>(١)</sup> .

أما إبدالها الهمزة الزائدة «هاء» فمنه قولهم في «أَرَقْتُ الْمَاءَ» : «هَرَقْتُهُ» وفي «أَثَرْتُ الْقُرْبَ» ، أي : جَعَلْتُ لَهُ عَلَمًا : «هَثَرْتُهُ» ، وفي : «أَرَذْتُ الشَّيْءَ» : «هَرَذْتُهُ» ، وفي : «أَرَحْتُ الدَّائَةَ» : «هَرَحْتُهَا» ، بإبدال الهمزة الزائدة على بنية كل فعل منها «هاء» ، وكذلك «همزة الاستفهام» ، فقد حكى قطرب : أن بعض العرب يقولون : «هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ؟ ، يريدون : «أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» <sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَأَكْبَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ : هَذَا الْبَدَى  
مَسَحَ الْمَوْدَةَ غَيْرَكَ وَجَفَاكَ <sup>(٣)</sup>  
يريد : «أَذَا الْبَدَى ... الخ» .

هذا ... ولم يرد تخفيف الهمزة في ابتداء الكلام بإبدالها حرفاً آخر غير «الهاء» .  
والله أعلم ،



(١) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٥٤ ، والمص ١/ ٣٩٩ .

(٢) انظر : المصدرين السابقين ، وشرح الشافية ٣/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه : ص ١٩٦ ، وبلا نسبة في الجنى السداني : ص ١٥٣ ، وجواهر الأدب : ص ٣٣٤ ، ووصف المياني : ص ٤٠٣ ، ، وسر الصناعة ٣/ ٥٥٤ ، والمص ١/ ٤٠٠ ، والشاهد فيه قوله : «هَذَا الْبَدَى ..» ، يريد : «أَذَا الْبَدَى» ، حيث أبدلت همزة الاستفهام «هاء» .

## الخاتمة

بعد هذه الجولة حول الهمزة وتخفيفها يحمل بي أن أجمل أبرز النتائج التي توصل إليها البحث وذلك ما يلي :

١- لما كانت الهمزة ثقيلة على لسان المتلفظ بها لكونها أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كرهية يشبه صوتها التهوع ، لم تجتمع الفاء والعين في كلمة، ولا العين واللام همزتين ، فلم يأت في الكلام لفظة توالى فيها همزتان أصلاً ، فإن توالى همزتان في كلمة كانت إحداهما زائدة ، كما في نحو : « أئمة » و « آدم » وأصله : « أأدم » و « أومن » وأصله : « أؤمن » و « أؤب » مضارع : « أب » ، ومثل ذلك كثير .

٢- الأصل في الهمزة أن تحقق كسائر الحروف ، وهي لغة بنى نعيم ، وقيس ، إلا أنها لما كان النطق بها تكلفاً لخروجها من أقصى الحلق باجتهاد عمل أهل الحجاز ولا سيما قريش إلى تخفيفها ، فقد روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : « نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر - أي : همز - ، ولولا أن جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبي - عليه السلام - ما همزنا<sup>(١)</sup> ، ومن ثم خففوا الهمزة في جميع أحوالها ، ساكنة كانت أو متحركة ، سواء أكانت - في الحالتين - مفردة أم ملتحقة مع همزة أخرى ، كان ذلك في كلمة ، أو من كلمتين .

٣- تخفيف الهمزة - عند أهل التخفيف - إما أن يكون بإبدالها « ألفا » أو « ياء » أو « واوا » على حسب حركتها ، أو حركة ما قبلها ، وإما أن يكون بمحذوها من اللفظ بعد إلقاء حركتها على ما قبلها إن كانت متحركة ، وإما بتسهيلها بجعلها بين بين ، بحيث ينطق بها بين « الهمزة » وحرف المد الذي منه حركتها ، وقد يكون بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، ولا يكون

ذلك إلا في مواضع معينة ، كما في نحو « سئل » و « مُسْتَهْرُؤُونَ » ،  
فالتخفيف القياسي لا يخرج عن هذه الأوجه الثلاثة ، ويكون استحسانا -  
في العالب - ، ويجب في بعض المواضع ، كما في نحو « آدم » « إيتسار » و  
« أومر » و « أكرم » .

٤ - التخفيف بالأوجه الثلاثة المذكورة شرطه - عند أهل التخفيف - ألا تكون  
الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولا ولم يكن قبلها شيء ، وقد تخفف في  
الابتداء على غير قياس بإبدالها « هاء » ، أصلا كانت أو زائدة ، وقد سمع  
ذلك في بعض الألفاظ ، منها الضمير « إِيَّاكَ » و « أَيَّاكَ » بفتح الهمزة - في  
لغة - و « إِنْ » الشرطية و « إِنْ » الناسخة مع السلام على اللزوم ، و « أَبَا »  
في البداء ، و « أَمَّا » ، إذ قيل : « هَيْئَا أَكْرَمْتُ » ، و « هَيْئَا أَكْرَمُ » و « هُنَّ  
فَعَلْنَ فَعَلْتُ » و « هُنَّكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ » و « هَيْئَا زَيْدٌ أَقْبَلُ » و « هَمَّا وَاللَّهِ  
لَقَدْ كَانَ كَذًّا » ، هذا عن الهمزة الواقعة أصلا ، أما الهمزة الزائدة فقد  
سمع إبدالها « هاء » في نحو « أَرَقْتُ الْمَاءَ » و « أَرَدْتُ الشَّيْءَ » و « أَرَحْتُ  
الْمَاشِيَةَ » ، وغيرها ، إذ قيل : « هَرَقْتُ » و « هَرَدْتُ » و « هَرَحْتُهَا » ومن  
ذلك - أيضا - إبدال « همزة الاستفهام » ، حيث سمع : « هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ،  
والمراد : « أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ » .

٥ - ارتضى الكوفيون : لغة بنى تميم ، وقيس ، فحفظوا الهمزة ما لم يكن تخفيفها  
واجبا ، ومن ثم قرأها قراء أهل الكوفة ( حمزة ، وعاصم ، والكسائي ) محققة  
في غير مواضع التخفيف الواجب ، ونسبهم - في ذلك - بعض القراء ،  
منهم ابن ركوان ، وابن عامر ، وروح ، حيث حفظوا الهمزة في كثير من  
المواقع ، أما البصريون فقد ارتضوا لغة قريش - وأكثر أهل الحجاز ،  
فحفظوا الهمزة - استحسانا - في غير مواضع التخفيف الواجب ، ونسبهم - في ذلك -  
كثير من الحويين ، وبالتخفيف قرأ أبو عمرو - بن العلاء - رأس الحاة  
الصرير ، وابن كثير ، قارئ أهل مكة ، ونافع قارئ أهل المدينة ، ونسبهم في  
قراءة التخفيف كثير من القراء ، منهم البري ، وقالون ، وورش - وغيرهم

٦- بالمقارنة بين ما ذهب إليه النحويون وما ذهب إليه القراء في أحكام الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف نستنبط أن القراء تَلْتَقِي أَرَأُوهُمْ مع آراء النحويين في أكثر هذه الأحكام ، وَلَعَلَّ ذلك يرجع إلى أن كثيراً من قدامى النحويين الذين أسهموا في نشأة النحو كانوا قُرَّاء ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس ، و الخليل ، والكسائي ، وغيرهم ، فَضْلاً عن أَنَّ النحويين قاطبةً يجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وَقِرَاءَتِهِ المتواترة التي لا شبهة فيها ، ولا يلتفتون إلى مَا وَرَدَ منها على وجه لا يتفق مع الفصح الشائع عن العرب إِلَّا أَنَّ القراء انفردوا ببعض الآراء التي عَرَضْنَا لذكرها في خلال هذا البحث، منها - على سبيل المثال :- حكم تخفيف الهمزة إذا كانت مكسورة بعد حرف مكسور وبعدها « يَاء » كما في نحو : « الصَّابِينَ » ، أو بعد حرف مفتوح كما في نحو : « يَسْ » ، أو كانت الهمزة مضمومة بعد حرف مكسور، أو حرف مفتوح وبعدها « وَاو » كما في نحو : « مَتَكُون » ، و « يَطَّأَوْنَ » ، حيث قضى النحويون - في ذلك كُلِّهِ - بجواز تخفيف الهمزة بتسهيلها بَيْنَ يَيْنَ على حين ذَهَبَ بعضُ القراء إلى أن تُخَفَّفَ يَحْدَفِيهَا ، وذهب الباقون إلى وجوب تحقيقها .

ومنها حكم الهمزة الثانية في نحو : « أُمِّة » حيث قضى النحويون بجواز ثلاثة أوجه فيها ، هي : « تحقيق الهمزتين » . و « إبدال الثانية « ياء » خالصة مع تحقيق الأولى ) . و « تسهيل الثانية بَيْنَ يَيْنَ مع تحقيق الأولى » ، وقد وافقهم القراء في هذه الأوجه إِلَّا أَنَّهُمْ أَضَافُوا وجهين آخرين ، هما : إدخال ألف مَدِّ بين الهمزتين محقتين ، وإدخال هذه الألف بين الهمزة المحققة والهمزة المبذلة « ياء » خالصة .

ومن الأمور التي لم تَلْتَقِ فِيهَا آراءُ القراءِ والنحويين : « اجتماع همزة الاستفهام مع همزة في أول الكلمة التي تليها » و « التقاء همزة المضارعة بالهمزة الواقعة فاء مدخولها » ، فإن النحويين يجعلون التقاء الهمزتين في هذين الموضعين من قبيل « التقاء همزتين من كلمتين » ، على حين يعد ذلك عند القراء من قبيل « التقاء همزتين في كلمة » .

هذا ...

ومن ناحية أخرى: فإن بعض الضوابط التي وضعها النحويون لتخفيف الهمزة لَمْ يَسْغَ لَهَا استعمال أمثلة ، فابتدعوا لها صِيغَةً وَأَبْنَيْتُ عَلَى سَبِيل الافتراض للإيضاح والتدريب ، لَمْ يُعْمَرْ لها على أثر فيما نطقت به العرب من فصيح الكلام ، ولم يُعْرَف لها نظائر ، أمَّا القُرَاءُ: فَإِنَّ التزامهم بالشواهد القرآنية اقتضى عدم اعتمادهم على ذلك النوع من الأمثلة التي لا ترقى إلى أن تكون أدلة يحتج بها لإثبات رأي ، أو تأصيل مذهب ، وإنما وثقوا جميع آرائهم بالنص القرآني الذي نشأت عنه القراءات المختلفة .

إذ إن القرآن الكريم أُتْرِلَ معظمه بلغة قريش و أُتْرِلَ بعضه بلهجات من جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيح للعرب أن يَقْرَأُوهُ بلغاتهم على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ، بحيث لا ينبغي لأحد أن يغيّر الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المرامي - في ذلك - الرواية والنقل عن النبي - ﷺ - ومن ثم كانت جميع الأمثلة التي اعتمد عليها القُرَاءُ في تأصيل ما ذهبوا إليه في أحكام الهمزة أمثلة فصيحة في الاستعمال ، وإن خالف بعضها القياس .

وَيَعْدُ فتلك هي أهم النتائج التي أبرزها البحث ، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفدت ، فإن كان ذلك فله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبي الاجتهاد ، والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ المتولى على المتولى الأشهر

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدسوق

فرع جامعة الأزهر

## مصادر البحث ومراجعته

- ١- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، للشيخ / أحمد بن محمد الدمياطي ، الشهير بالبناء ، تصحيح / علي محمد الضباع ، طبعة - عبد الحميد حنفي - القاهرة .
- ٢- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، طبعة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٣- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، طبعة - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة - المكتبة العصرية - بيروت .
- ٥- البحر المحيط ، لأبي حيان الأنديلسي ، طبعة دار الفكر - الطبعة الثانية ، بيروت سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٦- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأنديلسي ، تحقيق الدكتور حسن هندواي ، طبعة دار القلم - الطبعة الأولى ، دمشق سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٧- تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن الكريم ) ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م .
- ٨- الجنى الدانى في حروف المعانى ، لسمراوى ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - بيروت .
- ٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن علي الأربلي ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس - الطبعة الأولى -

بيروت سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

١٠- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق / تركي فرحان المصطفى ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى -

بيروت سنة ١٤١٩هـ / ١٩٨٨م.

١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة - المكتبة التوفيقية بالقاهرة

١٢- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، طبعة ، مؤسسة الرسالة - الطبعة السادسة -

بيروت سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٣- حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، طبعة - مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة - بيروت سنة

١٤١٨هـ / ١٩٧٧م.

١٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ / على محمد معوض ، والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ،

والدكتور / جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتى ، وتقرير الدكتور / أحمد محمد صيرة ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة

الأولى - بيروت سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٥- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور / مصطفى النماس ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م ، مطبعة المدني - القاهرة .

١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام / أحمد بن عبد النور المالق ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الشاء محمود الألوسي ، طبعة - دار الغد العربي - الطبعة الأولى - القاهرة سنة

١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

١٨- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسن هداوى ، طبعة - دار القلم - الطبعة الثانية - دمشق سنة ١٤١٣هـ / ١٩٨٢م.

١٩- شرح الأموذخ في النحو ، للزحشرى ، شرح الأردبلى ، تحقيق الدكتور /

- حتى عبد الحليل يوسف ، مكتبة الآداب القاهرة .
- ٢٠- شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح - العراق سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢١- شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ / رضى الدين الاسترأبادي ، تحقيق الأساتذة / محمد تور الحسن / ومحمد الزفراف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٢٢- شرح كافية ابن الحاجب ، للشيخ / الرضى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٢٣- شرح المفصل ، لابن يعيش ، طبعة - عالم الكتب - بيروت .
- ٢٤- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٥- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢٦- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام الزخشري ، طبعة - دار الكتاب العربي بيروت ، نشر - دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ،
- ٢٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان ، طبعة - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة - بيروت سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٢٨- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان ، طبعة - دار الفكر المعاصر - الطبعة الأولى - بيروت ودمشق سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٢٩- نساخ العرب ، لابن منظور ، طبعة دار المعارف بمصر .
- ٣٠- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لاسن مالك ، تحقيق الدكتور - محمد كامل بركات - طبعة - دار المنهج سنة



- ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .
- ٣١- المستوفى في النحو ، لعلّ بن مسعود الفرخان ، تحقيق الدكتور محمد بدوى المختون ، نشر - دار الثقافة العربية - القاهرة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٣٢- معانى القرآن وإعرابه ، لأبى إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلى ، طبعة - عالم الكتب - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٣٣- معانى القرآن ، لأبى زكريا الفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلى ، طبعة - الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٣٤- المقتضب - لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
- ٣٥- المتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، منشورات - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الثالثة - بيروت سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- ٣٦- المنصف - شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، طبعة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٣٧- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى ، إشراف ومراجعة الأستاذ/ على محمد الضباع ، طبعة - دار الفكر .
- ٣٨- همع الموامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .



الصفحة	الموضوع	الفهرس
٣	المقدمة	
	المبحث الأول	
٥	أحوال الهمزة وخصائصها :	
٦	• أولا خصائص الهمزة الواقعة بعض كلمة .....	
٢٠	* زيادة همزة الوصل فى الأفعال .....	
٢٢	* زيادة همزة الوصل فى الأسماء .....	
٢٣	* زيادة همزة الوصل فى الحرف .....	
٢٤	• ثانيا : خصائص الهمزة المستقلة .....	
٢٤	* همزة الاستفهام .....	
٣٠	* همزة النداء .....	
٣١	* همزة المعاقبة .....	
	المبحث الثانى	
٣٣	أحكام الهمزة المفردة :	
٣٤	• أولا : تخفيف الهمزة المفردة الساكنة .....	
٣٩	• ثانيا : تخفيف الهمزة المفردة المتحركة .....	
٤٤	• ثالثا : تخفيف الهمزة المفردة المتحركة عند القراء .....	
	المبحث الثالث	
٤٩	• أحكام الهمزتين المجتمعين وإحداهما ساكنة .....	
٥٢	• التقاء الهمزتين ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين .....	
	المبحث الرابع	
٥٤	• أحكام الهمزتين اللتقيتين متحركتين فى كلمة .....	
	المبحث الخامس	
٦٢	أحكام الهمزتين اللتقيتين متحركتين فى كلمتين .....	
٦٢	• أولا أحكام الهمزتين اللتقيتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة .....	

٦٦	• ثانيا : أحكام الهمزتين المتتيتين ، أولاها « همزة المضارعة »
٦٩	• ثالثا : أحكام الهمزتين المتتيتين ، أولاها « همزة الاستفهام »
٧٨	..... تتمه
٨١	..... الخاتمة
٨٥	..... مصادر البحث ومراجعته
٨٩	..... الفهرس